معركة الدستور

مفاضلة مريرة بين الذات الرئاسية والدولة

ملف خاص 5-2






4 فرسان يتبارون دفاعا وهجوما على التعديل

حمدين صباحى يخرج عن صمته: [2-2]



حوار خاص 7-6

«قتل البديل»

محل اتفاق السلطة والإخوان

المشهد

لا سقف للحرية

جريدة أسبوعية - تصدر عن مؤسسة المشهد للصحافة والنشر

رئيس التحرير
مجدى شندى

الموقع الإلكترونى
elmashhad.com

العدد 273 - السنة السابعة
الثلاثاء من 22- 28 يناير 2019
من 16- 22 جمادى الأولى 1440هـ
12 صفحة - الثمن : 3 جنيهات

عكس عكاس



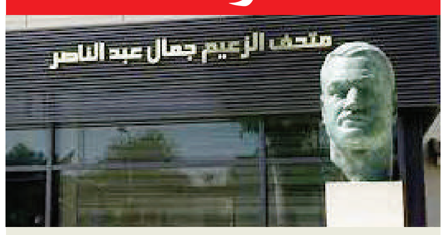
حين تبدأ التنمية ب «دهان البيوت» 11

حوار



دكرورى: ماسبيرو أمن قومى 10

منوعات



مقتنيات عبدالناصر.. موروث النزاهة 12

بعد انتشار خبر الدود

«المشهد» تطمئن المصريين: «العدس سليم»



انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك، وتويتر وانستجرام) خبر كان صادمًا لِلأغلبية من الشعب المصري، حيث أن وجبة العدس معروفة بطعام الفقير، فضلًا عن أنه طعام يشتاق إليه الأغنياء__ أيضًا__ وخاصة في فصل الشتاء ، ونشر الكثير من المواطنين صورًا للعدس بعد الغليان ويظهر على سطح الإناء دود والغريب في الأمر أنه لا يظهر إلا بعد أن تضع العدس في المياه أو مع الغليان .

وبدورها قامت «المشهد» بالتحقق من الأمر من خلال التواصل مع متخصصين أجابت دعاء يسري اختصاصية تغذية في وزارة الصحة، أن حبوب العدس إذا أصابها ضرر فإنها تصاب بالتسوس أما الدود من الممكن أن نصدقه في الأرز مثلًا مشيرة إلى أنها بعد سماع هذا الخبر قامت بالتجربة واكتشفت أنه ليس دودًا كما أشاع البعض.

وقال المهندس الزراعي محمد نبيل: أن البقوليات إذا أصابها الدود فإنه يصيبها في أثناء الزراعة فقط ولكن مستحيل أن يحدث هذا بعد الحصاد إذ بعد الحصاد تظهر حباية العدس وبها «فلقتين» ولو دخلت الرطوبة في العدس تنبت «الفلقة» وتظهر كما لو أنها دود.

وأضاف المهندس محمد مجدي: أن ما يظهر على سطح كل إناء في أثناء الغليان عبارة عن براعمِ العدس، بيخرج نبته بعد ذلك مثل الترمس و الفول، ووجه بعض الأسئلة قائلًا: « يا جماعة بالمنطق والعقل في دود هيطلع كله في نفس المكان كده بالتنظيم ده؟ ليه مفيش دود على ظهر العدس و فيه من جوه بس؟ ليه مفيش واحدة لازقة جوه شوية في النص بس مش لازقة فى الطرف؟ ليه مفيش ولا دودة كده فارده نفسها كلهم متنيين؟»

مكملا حديثه: «عارفين ليه علشان ده مش دود ده برعم العدس خلق الله سبحانه وتعالى، كفاية إشاعات بقى واللي بيقول مكنش بيظهر ليه ؟ لأ كان بيظهر بس حضرتك مكنتيش بتاخدى بالك فى وسط الشوربة و باقى المكونات العدس بيبقى تحت و بناخده على الخلاط على طول وأما سمعنا الإشاعات بقينا نبص و ندقق و نفحص و اللي مش فاهم بيقول دود هو شبه الدود لكن مش دود يا جماعة».

تقرير - أحمد صلاح سلمان

عزاء واجب

«كل نفس ذائقة المـوت»

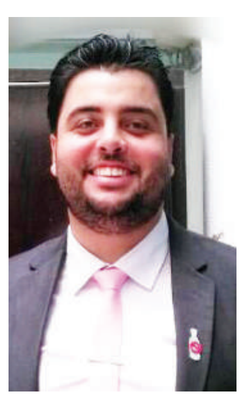
توفى إلى رحمه الله تعالى

الأستاذ شعبان سند

تتقدم الزميلة بسمة رمضان الصحفية بالمشهد بخالص العزاء لأهله وأسرته داعية المولى عزوجل أن يلهمهم الصبر والسلوان. للفقيد الرحمة

إنا للّه وإنا إليه راجعون

مبروك لأحمد مدحت رخا .. امتياز مع مرتبة الشرف في الطب



حصل الطالب أحمد مدحت أحمد رخا على درجة بكالوريوس الطب والجراحة بجامعة قناه السويس بتقدير امتياز مع مرتبه الشرف.

محمد موسى مدير تحرير المشهد يتقدم بخالص التهاني لأحمد ولوالده أ د. مدحت احمد رخا، أستاذ الرياضيات البحتة بكلية العلوم جامعة قناة السويس، ووالدته د. فايزه أحمد ندا، أستاذ علوم الحاسب بكليه الحاسبات والمعلومات بجامعه السويس، وأخواته رانيا ومحمد مدحت رخا، راجيا له المولى عز وجل أن يحفظه ويوفقه في حياته العملية وخطواته التالية على درب دراسات الطب وعلومه التخصصية.

أطيب التحايا وأرق الأمنيات وخالص الدعوات بدوام النجاح والتوفيق.

سعر النسخة فى الدول العربية الكويت ٤٠٠ فلس - السعودية ٤ ريالات - البحرين ٤٠٠ فلس - قطر ٤ريالات - الامارات ٤ دراهم - عمان ٤٠٠ بيزة - الأردن ٤٠٠ فلس - تونس ٦٠٠ مليم - فلسطين ٠٫٣ دولار - لبنان ١٥٠٠٠ليرة - اليمن ٤٠ ريال- المملكة المتحدة ٢ جيك



المشهد
العدد 273 - السنة السابعة ـ من 22 - 28 يناير 2019 ـ 16 ـ 22 جمادى الأولى ـ 1440هـ

قالت العرب

حاضنا سنبلة الوقت، ورأسي برج نار:/ ما الدَّمُ الضَّاربُ في الرَّمل، وما هذا الأفولُ؟/ قُلْ لنا، يا لَهَبَ الحاضر، ماذا سنقولُ؟/ مزَقُ التَّاريخ في حَنجرتي/ وعلى وجهي أماراتُ الضَّحيَّهْ/ ما أَمَرَّ اللُّغةَ الآنَ وما أضيقَ بابَ الأبجديَّهْ.

أدونيس – شاعر سوري

هي معركة مصيرية، تحدد ما إذا كان في مقدور المصريين تغيير سلطتهم بطريقة سلمية ديمقراطية عبر صناديق الانتخاب، دون إحداث هزة للدولة ومؤسساتها، أم يصبح التغيير ضربا من ضروب المحال وتغلق كل الآفاق وتسد الطرق، ونعيد مرة أخرى سيناريو الرئيس الذي يشيخ على مقاعد السلطة دون اتعاظ بما مضى.

في وجه من وجوهها تبدو معركة الدستور بالنسبة لمؤسسات الدولة، أو ما تبقت منها كذلك، خيارا مريرا بين الدولة والذات الرئاسية، وفي وجه آخر تمثل بالنسبة للشعب إهدارا لآخر منجزات ثورة يناير، والعلامة الوحيدة الباقية على أن دماء الف شهيد في الميادين لم تذهب هدرا.

الإعلام المصري في مجمله يبدو سائرا في ركاب ماتريده السلطة، دون سماح لرأي معارض أن يعبر عن نفسه، لذا فإن المشهد تفتح نقاشا حرا هدفه صالح الوطن وغير محكوم بقواعد اللعبة السائدة.

دستور تحت التغيير

عملية التعديل تسير عمياء من دواوين الحكومة لسدنة الإعلام يقودها متاجرون لا مصلحون



بقلم: سوزان حرفى

عين الخطر ومصدر القلق.. الزعم أن مصر دولة وشعبا.. وجودا وتطورا مرهونة بشخص

على قدم وساق، في الخفاء والعلن تتخذ عملية تغيير الدستور مسارها، تنتقل من الأجهزة الأمنية إلى أروقة البرلمان ومن دواوين الحكومة إلى سدنة الإعلام،لا تحتسب لمعارضة ولا تهتم لموقف الداخل أو الخارج، لا يعنيها حكم تاريخ أو مستقبل وطن، فهي تسير عمياء يقودها متاجرون لا مصلحون.

فالإصلاح الذي تأخر بدعوى أحوال أمن داخلية، كانت أولى أن تفرضه كأول الأولويات، فغذاء الإرهاب هو غياب الحريات، والساحة الخالية من العمل السياسي مرتع مثالي لكل ما هو غير شرعي؛ فيها ينمو وبها ينفرد، ولو كان الإصلاح الشامل هدفا لكان طريقه تطبيق الدستور.

الدستور بما فيه من حريات وحقوق، وبما قننه من تغول السلطة التنفيذية؛ وما ابتغاه من حياة حزبية فاعلة كشريك في الحكم، لكن العقبة تمثلت في موقف السلطة منه ونظرتها للسياسة والسياسيين واستبعادها لكليهما، وهنا تكمن المشكلة.

فضعف الإعلام لا يرجع لغياب (القيادة الموحدة)، فأقوى وأكبر معاركه من إسقاط الإخوان وما تلاه تمت في غياب هذه القيادة، ثم أضعفه وأفسده دخول الدولة بأجهزتها الأمنية لامتلاكه وإدارته، والاكتفاء بأصحاب الولاء المطلق، وغياب الحريات ومحاربة التعدد، ما أفسد الإعلام هو حضور كل شيء فيه وغياب الإعلام والإعلاميين.

كذلك المصالحة مع الإخوان؛ إن حدثت؛ لن تأتي محمولة على مادة "العدالة الانتقالية" الواردة بالدستور، بل على مناخ أمثل لتسرب وتمدد التيارات الإسلامية بين الأزقة والحارات، جراء قرارات النظام السياسية والاقتصادية؛ والخوف السائد من الملاحقة الأمنية والاستهداف في الرزق، وشعور الغالبية بالندم لالتفافهم حول شخص اعتبروه منقذهم؛ والراعي المدرك لهمومهم ومتاعبهم؛ فإذا به يجمع بين أسوأ ما في نظامين ثاروا ضدهما؛ مبارك والإخوان.

أما عين الخطر ومصدر القلق؛ الزعم أن مصر دولة وشعبا؛ وجودا وتطورا مرهونة بهذا الشخص؛ لا بجيش ولا بمؤسسات ولا بغيره! شخص وحيد هو السياج الذي يحمي ويصون؛ يقف للإخوان ويواجه الإرهاب، كسد وحيد في طريقهم.

القلق ليس على مستقبل الحكم فيما بعد ٢٠٢٢، لأن القلق أكبر فيما قبلها، قلق من القرارات المنفردة؛ من أولويات غير واقعية للمشاريع؛ من خدمات وحقوق في الصحة والتعليم تصل لمن يدفع لا لمن يستحق، من زيادة نسبة الفقر وانهيار الطبقة الوسطى، قلق من طبقة تتكون، مقوماتها المال؛ وأسوار ترتفع لتشكل دولة أخرى وشعبا جديدا لا يمثل نسبة من عموم المصريين.

قلق من التعامل مع ثروات مصر من أرض ومياه وطاقة؛ من القمع وكبت الحريات، قلق من حالة طوارئ تتجدد بلا سند دستوري؛ ومن تغول الأجهزة السيادية واختراقها للمجال العام، ومن اتباع نفس نهج الإخوان في احتكار كل من السلطة والحقيقة معا، من أغلبية برلمانية تهدر الدستور وتسعى لتغيير هو تفصيله على مقاس فرد ونظام بعينه، قلق من عدم تأسيس دولة مواطنة وحقوق.

والحال كذلك؛ ماذا تسمي المطالبة بزيادة مدة وفترات الرئاسة! والاستباق بوسم من سيعارض بأنه ينتمي للإخوان أو من لا يتورع عن التحالف معهم، في حين تمثل عملية التغيير فرصة هؤلاء الذهبية لتأكيد ما يرددونه بأن النظام انقلب على الدستور كما انقلب على رئيس منتخب!

نعم قد تكتمل خطوات التغيير الدستوري، وقد تتم إدارة الاستفتاء عليه بنفس طريقة انتخابات ٢٠١٨، لكن ذلك لن يغير من الأمر شيئا، سيظل من نافق منافقا، ومن قدم شخصا ونظاما على وطن وشعب مخطئا أو خائنا للثورة ودم شهدائها.

2019 - 1 - 8



ورثنا الكثيرمن الأعباء....وحملها الرئيس السيسي صامتا.. فخورا.. وشاكرا راضيا، ولكن من أثقل ما ورثناه هو (ارهاب المثقفين) وكان مقال الأستاذة سوزان حرفي (دستور تحت التغيير المنشور بصحيفة المشهد) هو شقيق لإرهاب الكثير من المثقفين؛ وكلهم يبدعون في الحديث عن الديمقراطية وكلهم أيضا يتسمون بفيروس الدكتاتورية والارهاب غالبا ..

من أهم أسباب إنهيار البلاد والأوطان، بل الحضارات والعلاقات حتى بين الدول، تحويل الحوار والنقاش والنقد البناء إلى صراعات ومعارك، وسط دائرة ماكرة من الجدل البيزنطى، حيث يضيع فيها المنطق أحيانا ويعلو صوت العبث، لا زلت أتذكر الرئيس السوفياتى وهو يهدد بالحذاء فى الأمم المتحدة.

ردا على إرهاب سوزان حرفى فى «دستور تحت التغيير»



بقلم: مختار نوح

أنا أحد كبار المخططين لتعديل الدستور وأعترف بأني لا أرغب في تعديله فحسب.. بل أتمني له الإلغاء

نحن من يبحث عن حق مصر في حياة كريمة؛ وغيرنا ربما لا يملك المعلومات ولا الاستقصاء العلمي

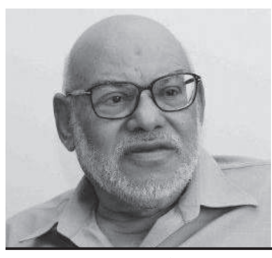
والاستاذة سوزان كاتبة لها قيمتها ولديها قدرة فائقة علي تطويع الكلمات.. ورسمها برشاقة.. إلا أنها رغم احترافها المنتج وطنيا اتهمت الآخر الذي يختلف معها بالنفاق والإجرام، واستخدمت الألفاظ التي تؤدي الي هذا المعني كلفظ (سرا... قدم وساق.. عملية تغيير الدستور.. الأجهزة الأمنية.. سدنة الإعلام) وغير ذلك من الألفاظ كثير.. وليس ذلك إلا لأن هناك من يرغب في ارتكاب جريمة (تغيير) الدستور واسمها الحركي (عملية تعديل الدستور) وهذا النفر طبعا كما وصفته الأستاذة لا يحتسب لمعارضة ولايهتم بالداخل ولا بالخارج ولا يعنيه حكم تاريخ او مستقبل وطن في عملية تسير عمياء؛ وهم متاجرون لا مصلحون.

والآن وأنا أحد كبار الذين يخططون لتعديل الدستور فإني احتكم إلي محكمة الضمير الديموقراطي.. وأعترف بأني لا أرغب في تعديل الدستور فحسب، بل أتمني له الإلغاء، وذلك للشك في مولده ونسبه، فقد وافقت علي صياغته والزعم بأنه ينتسب إلينا مشاركة مع من يريدون عبور أزمة مصر مع أعداء أمنها.. ولكن ليس هذا موضوع النقاش؛ ذلك أني أريد الحديث حول أسلوب النقاش مع أمراء الديموقراطية وداعشييها الجدد.. فهل أصبح تعديل الدستور جريمة؟ حتي لو كانت من أجل أن نمنح رئيسا قويا أصيلا وناجحا فرصة ثالثة للعطاء! وإذا أعدت الجماهير العدة لذلك، تصبح في نظر البعض ممن يتآمرون علي مستقبل وطن! وذلك دون أن يسألوا أنفسهم عما إذا كانوا أقلية قليلة أم أغلبية كبيرة.. فالإجابة علي هذا السؤال، هي التي ستحدد من الذي يتحدي مصلحة الوطن ويناقضها.. فأنا أزعم ولي خبرتي في مجال التحول الشعبي أن الرئيس السيسي كانت قد انخفضت شعبيته عقب تعويم الجنيه إلي أعمق درجاتها، ثم ارتفعت إلي أعلي الدرجات بعد الحرب علي الإرهاب، ومشروعات المستقبل، وثورة الإصلاح الاقتصادي والتفوق الدولي، وبناء مئات المصانع والمشروعات التاريخية... وغير ذلك مما لا يمكن حصره.

طبعا قد أكون مبالغا أو مقللا او عادلا في حق الرجل؛ ولكني ومن باب احترام الآخر، ومنهم الاستاذة الرشيقة سوزان، لن أعتبر رأيها – إذا خالفني – مؤامرة علي الدستور أو علي الوطن، رغم أن كامل إيماني بأننا نحن من يبحث عن حق مصر في حياة كريمة؛ وأن غيرنا ربما لا يملك المعلومات ولا الاستقصاء العلمي ولا الاستقراء بمدلولاته، وهذا النقص في مصادر المعرفة جعلهم وبحسن نية يسلمون جماعة الاخوان المسلمين ملك مصر، ولا يملكون الآن حتي شجاعة الاعتذار؛ وهاهم يرفضون أن تكمل مصر نهضتها، ويقفون عقبة أمام من يريد لركب الإنجاز أن يستمر، وذلك بإرهاب غير مسبوق باتهام الرأي الآخر بالنفاق والخيانة.. وإذا كانت المعارضة في أغلب حالاتها هي موقف له فخامة موروثة، إذ كانت في زمن الفساد السابق والأسبق تستمد فخامتها من فساد الحكام وقتئذ، ولكن ذلك الميراث لا يجوز أن يمتد إلي عصر يحكمه الرجل الصالح؛ فيعارضون حكمه ويصبحون في الموقف الخاطئ وفي المربع الخاسر، ولن يصيبوا أي قدر من الفخامة كما يتوهمون.. فالذين يقفون مع الرئيس السيسي الآن هم، وبكل شجاعة، يتحدون ضياعا اقتصاديا ويواجهون فسادا عميقا ويتغلبون علي إرهاب الرأي الآخر الذي يتهمهم بالنفاق والخيانة والمتاجرة بالوطن.. إلا اننا نلتمس لهم العذر، ونحتكم كما احتكم الاستاذ "هيثم الحريري" الي استفتاء كانت نتيجته لصالح تعديل الدستور بنسبة٩٠٪. فهل يوافق المهاجم لنا أن يحتكم إلي الناس بدلا من أن يفرض علينا رأيه ويسفه أو يجرم ما نحلم به ونعتقده من آراء؟ وما نتمناه لصالح الوطن دون متاجرة كما يزعمون.

2019 – 1 - 12

لماذا يتحول الحوار حول تعديل الدستور إلى صراع؟



بقلم: د.كمال الهلباوى

لو أن كل رئيس جاء لحكم مصر.. قام بتعديل الدستور ليكون على مقاسه.. فأين الدولة؟ وأين الوطن؟ وأين الشعب؟

وهذه الممارسات قد تؤدى بذلك الى مزيد من الهدم والتدمير، وقد يؤدى هذا الشر أحيانا إلى الهلاك، ونشر التخلف والارهاب والفساد والفتن أو ضعف القدرة على الخروج منها حتى مع حسن النية. أو تكريس الاستبداد كما حدث فى تعديل الدستور أخر أيام مبارك. وهكذا تتجه المحاولات الى تكريس الأخطاء وزيادة التحديات، وليس لحل المشكلات وطرح الحلول المفيدة لبناء البلاد والأوطان .

أقول هذا، بمناسبة معركة الدستور فى مصر التى يستخدمها بعضهم لمصالح ضيقة، كما أرى حاليا.

أنا لست ضد السيسى شخصيا، عندما أقول اليوم إننى ضد تعديل الدستور وعندى مبرراتى لذلك، لأن التعديلات المطروحة كما يبدو لى، تفصل على مقاس السيسى رغبة فى بقائه دستوريا فى الحكم. ولم أكن يوما ما ضد مبارك، ولا غيرهم من الرؤساء وحتى الملوك الذين حكموا مصر أو يحكمون بلادا أخرى حتى اليوم، ولكننى ضد العبث والمظالم والفساد والاستبداد والتخلف والتراجع،جاء من أى مصدر وتحت أى حكم ملكى أو جمهورى، مدنى أو عسكرى أو علمانى أو اسلامى. إنما وقفنا ضد الفساد فى عهد مبارك والتخلف، وحذرنا من تدخل المجلس العسكرى فى السياسة بعد الثورة، ثورة ٢٥ يناير المجيدة، وقت أن ترك الاخوان الميدان الى السياسة قبل تمكن الثورة، ثم نصحت الاخوان أنا وغيرى، فلم يستمعوا للنصائح، أو كانت لهم رؤيتهم، ومن ثم جاءت ثورة ٣٠ يونيو التى يراها معظم الاسلاميين المعارضين إنقلابا. وهكذا البشر: ينسى ما قدمت يداه بمرور الوقت. ياحسرة على العباد سابقاً ولاحقاً.

واستقبل الشعب المصرى السيسى بإستبشار كزعيم كما رأيت،وشاهدت، طمعا فى أن يحقق أهداف الثورة التى تكلم عنها فى البدايات كلاما عظيما. وللأسف بعض من هللوا لثورة يناير وحتى ليونيو، يقفون ضد أهداف هاتين الثورتين اليوم ناهيك عمن يرى ان يونيو كانت انقلابا.

الحديث هنا عن السياسة وكيف تخرج مصر من التحديات بهذا الدستور أو بغيره أو حتى بدون دستور مكتوب كما فى بريطانيا. ولكن السيسى نفسه قال أكثر من مرة: "أنا لست سياسيا"، ومصر تحتاج – كما أرى – إلى سياسى محترم على رأس الدولة، إلا إذا كان المطالبون بتعديل الدستور على مقاس السيسى، مقتنعون بأنه رغم هذا التصريح يمكن أن يقود مصر إلى النهضة واستعادة مكانتها بين الأمم.

وأنا أيضا أتساءل ماذا يبقى بعد ثمانية أعوام فى الحكم ليقدم الانسان؟ ماذا يمكن أن يقدم البشير فى السودان بعد ثلاثين سنة فى الحكم؟ وماذا قدم مبارك خلال ثلاثين سنة أو القذافى بعد أربعين سنة أو صدام؟ صحيح من جاء بعدهم كان أسوأ، فى بعض الأوقات والحالات، لأننا لم نبحث عن البديل المناسب. وبسبب المتربصين فى الداخل والخارج. ولكن الشعوب مليئة بالكفاءات من المدنيين والعسكريين، كل فى مجال عمله واختصاصه دون عدوان.

وأقول هنا كما قال بعض الحكماء : من عمل فى غير علم، كان ما يفسد أكبر مما يصلح. وقد عانت مصر من ذلك الخلل كثيرا وعلى مر الحكومات والحكام من ملكية الى جمهورية بدرجات متفاوتة. ولعلنا نعتبر ونتعلم من الدروس الكثيرة التى مرت بنَا أو بغيرنا. أقول هذا الكلام بمناسبة المعركة الدائرة عن الدستور فى مصر اليوم. وخصوصا مقال الاستاذة سوزان حرفى والرد الذى جاء بانفعال واضح من الاستاذ الجليل مختار نوح. وهذا يتطلب مقالا مستقلا فى الأيام القادمة إن شاء الله تعالى.

وأخيرا أقول: لو أن كل رئيس جاء لحكم مصر هو ومن يعملون معه، قاموا بتعديل الدستور ليكون على مقاسه ، أو كما يظن، فأين الدولة ؟ وأين الوطن ؟ وأين الشعب؟. هل تعيش الشعوب بالاستفتاء على متناقضات وكل من يكون فى الحكم يزعم أنه حصل على رأى الشعب فى استفتاء نزيه؟ كما تقول الاستاذة حرفى.

أقول عن حضور وشهود، أن الدستور الذى شاركت فى إعداده بإخلاص كما شارك غيرى من الأساتذة الكرام قد جاء فعلا بحسن نية، لان الدساتير التى تبنى على غير حسن نية تكون دساتيراً لممارسات شريرة. وقد شارك فى هذا الدستور العظيم الدكتور العالمى مجدى يعقوب، والدكتور الموهوب محمد غنيم، والدكتور خيرى عبد الدايم، والدكتور عبد الجليل مصطفى، والأستاذ سامح عاشور نقيب المحامين، والدكتور جابر نصار، والدكتورة منى ذو الفقار، والأستاذ عمرو الشوبكي، واللواء الدكتور على عبد المولى، واللواء مجد الدين بركات وغيرهم من الشخصيات التى ترغب فى تقدم مصر ونهضتها، فضلا عن رئيس اللجنة الاستاذ عمرو موسى.

وكان أمام اللجنة المشروع الذى وضعته لجنة العشرة للاسترشاد به، وكلهم من كبار المستشارين الذين شاركوا فى صياغة الدستور الجديد أو المعدل صياغة نهائية دستورية عالية مع بعض العلماء من أعضاء المجمع اللغوي بالقاهرة. فضلا عن العمل المتواصل تطوعا حتى إنهاء الدستور. واليوم يأتى من يريد التطوير والتعديل، لا بأس ولكن يجب أن يكون للأحسن وبدون تفصيل لأننا لسنا خالدون. أمريكا عدلت والتعديلات أصبحت جزءاً مهما من الدستور، ولكن كانت التعديلات للأحسن. ولصالح المزيد من الحريات حيث أن نقصها من أهم آفات السياسات فى العالم العربى. "وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ". وبالله التوفيق

عضو لجنة الخمسين

2019 – 1 - 13

مختار نوح .. وتحولاته الحزينة

إذا كنت اخترت خندقك فهذا حقك.. لكنه لا يضيف لتاريخك ولا يحفظ لك كرامتك وكبرياءك

لسنوات طويلة فى عقد الثمانينات ، كنت وأنا جيلى يتردد على مسامعنا اسم المحامى مختار نوح عضو مجلس نقابة المحامين وأمين صندوقها، ومواقفه المتقلبة من نظام حكم الرئيس المخلوع حسنى مبارك، بحكم المواقف المتقلبة والبراجماتية لتنظيم الأخوان المسلمين من هذا الرئيس ومن قبله الرئيس أنور السادات، ولم أتشرف بالتعرف المباشر بالأستاذ مختار نوح إلا بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١، وبعد ان كان قد أنفصل عن هذا التنظيم منذ سنوات، وهو ما أثار الجدل والنقاش حول الأسباب الحقيقة لهذا الطلاق التنظيمى.

وأثناء الإعداد لما سمى بلجنة المائة، فى أتون المعركة الانتخابية الرئاسية عام ٢٠١٢، طرح أسم الأستاذ نوح لدعوته للمشاركة فى تلك اللجنة التى ضمت شخصيات وطنية مرموقة، بيد ان ظروف وأعتراض بعض الشخصيات الإخوانية حالت دون مشاركة الرجل فى هذا الجهد السياسي.

على أية حال فى تلك الفترة، وبعد أزمة العاصفة بين القوى المدنية والديموقراطية وتنظيم الإخوان المسلمين بعد تولى مندوبهم (د. محمد مرسي) لمنصب الرئاسة فى يونية عام ٢٠١٢، تعرفت مباشرة بالأستاذ مختار نوح، الذى أعجبنى كثيرا مقدار إحاطته الواسعة بفكر واساليب عمل التنظيمات الإرهابية عموما وتنظيم الأخوان خصوصا، ودارت بيننا نقاشات وحوارات متعددة، دعوته فيها إلى مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية الذى كنت أتولى قيادته فى ذلك الحين، وشاركته فى بعض الحلقات النقاشية التى نظمها فى بيته فى حدائق القبة.

ولذلك فقد سعدت كثيرا حينما أختاروا الرجل كعضو في المجلس القومي لحقوق الإنسان بعد إزاحة الرئيس الإخوانى وتنظيمه من سدة الحكم على أثر الانتفاضة الشعبية التى أستغلتها بعض أجهزة الدولة السفلية فى الثلاثين من يونيه عام ٢٠١٣.

إلى هنا ظلت العلاقة بيننا يسودها الإحترام المتبادل والتقدير المسئول عن مقدار المساهمة الفكرية لكل منا فى الحياة المصرية التى كنا نطمح فيها وملايين المصريين أن تكون أكثر إنصافا وديموقراطية.

لذلك فقد فوجئت ، ولا أبالغ إذا قلت صدمت ، حينما قرأت المقال الذى كتبه الأستاذ نوح فى جريدة المشهد بتاريخ ٢٠١٩/١/١٢ بعنوان "ردا على إرهاب سوزان حرفى فى دستور تحت التعديل" التى تنتقد فيه المطالبين بتغيير الدستور من أجل تأبيد حكم الرئيس الحالى، لنخلق من جديد " فرعونا جديدا" ونكرر مأساة مستمرة فى الحياة المصرية منذ أكثر من سبعين عاما.

وكان من المقدر والمفهوم أن يختلف الأستاذ مختار نوح مع الطرح الذى تقدمه الكاتبة والإعلامية البارزة سوزان حرفى، والتى لا أبالغ إذا قلت أن الغالبية الساحقة من الشعب المصرى الواعية والمدركة ترفضه، ولكن ما صدمنى حقا هو اللغة والتعبيرات الفظة والغليظة التى استخدمها الرجل فى مقالته القصيرة بما لا يتناسب مع وقاره وهدوئه المعروف عنه من ناحية، ومقدار المغالطات والتعميمات التى أحتشد بها المقال.

أولا لغة متشددة تعكس ضعف المنطق وإهتزاز الموقف:

فى رده القصير الفظ استخدم الأستاذ نوح تعبيرات تدخل فى قاموس إرهاب الخصم فقد كرر تعبيرات من قبيل: (إرهاب المثقفين) واصفا الناقدين لفكرة التلاعب بالدستور ومحاولات تغييره، وزاد عليها القول بأنهم (يبتدعون فى الحديث حول الديموقراطية)، وأنهم (يتسمون بفيروس الدكتاتورية والإرهاب).

ولا يخفى الرجل أنه (أحد كبار الذين يخططون لتعديل الدستور)، ويزيد عليها القول (أننى لا أرغب فى تعديل الدستور فحسب بل اتمنى له الإلغاء)، ثم يذهب إلى وصف هذا الدستور بالقول (بأننى أشك فى مولده ونسبه).

ثم ينزلق الرجل فيما لم أكن أتمناه له أبدا فى حياتى، حينما يكشف عن سبب رغبته تلك، فهى لم تكن لمنح الشعب المصرى مزيدا من الحرية التى حرم منها لعقود طويلة، ولا لتقييد السلطة التنفيذية التى تغولت وتوغلت على بقية السلطات بما فى ذلك السلطة القضائية التى يفترض وهو رجل القانون والقضاء الواقف أن يدافع عنها فى مواجهة سلطة غاشمة، بل أنه يكشف عن السبب الحقيقى فى دعوته لتغيير والتلاعب بالدستور بالقول (من أجل أن نمنح رئيسا قويا أصيلا وناجحا فرصة ثالثة للعطاء)، ويستطرد قائلا (هذا عصر الرجل الصالح).

ويستكمل الرجل واصفا معارضى تعديل الدستور بأنهم (يرفضون أن تكمل مصر نهضتها، ويقفون عقبة أمام من يريد لركب الإنجاز أن يستمر)، ولا يكتفى مختار نوح بذلك بل يصف من يعارضون حكم الرئيس الحالى بأنهم (يصبحون فى الموقف الخاطىء وفى المربع الخاسر)، فالرئيس الحالى يقود من وجهة نظر محتار نوح (ثورة الإصلاح الاقتصادى والتفوق الدولى وبناء مئات المصانع والمشروعات التاريخية).

ويستكمل نوح (والذين يقفون مع الرئيس السيسى الأن هم بكل شجاعة يتحدون ضياعا اقتصاديا ويواجهون فسادا).

وسوف نتوقف عند تلك التعبيرات والتعميمات فى السطور التالية.



بقلم- عبد الخالق فاروق

ما صدمنى هو اللغة والتعبيرات الفظة والغليظة التى لا تتناسب مع وقاره وهدوئه.. ومقدار المغالطات

ثانيا المقال حافل بالمغالطات والتعميمات:

لاحظوا أن الكلمات التى أستخدمها رجل القانون مختار نوح، لا تختلف كثيرا للأسف عن تلك التى تدبج بها المقالات الصحفية التى تكيل المديح بالحق أو الباطل لرئيس الجمهورية الحالى، تماما كما كانت تكتب المقالات تمجد فى بطل الضربة الجوية الذى ثبت باليقين وبحكم قضائى أنه كان أقرب إلى "لص غسيل"، على أية حال قد ذكر أستاذ المحاماة تعبيرات من قبيل (ثورة الإصلاح الاقتصادى – التفوق الدولى – بناء مئات المصانع – ركب الإنجاز – عصر الرجل الصالح – يواجهون فسادا – يواجهون ضياعا اقتصاديا .. الخ).

ولا شك أن لدى ردود موثقة وبالأرقام على كل تلك المزاعم التى يقدمها الاستاذ نوح، بل أن الرئيس الحالى نفسه ينفيها فى لحظات أثناء إنفعالاته المتكررة فى مؤتمراته الكثيرة وبعد مرور أكثر من أربعة سنوات من حكمه من قبيل قوله (أننا فى شبه دولة – أحنا بلد فقير قوى – أجيب لكم منين – أيوة أحنا نقترض وسوف نقترض .. الخ تلك التعبيرات).

وحتى لا أطيل أتمنى على الاستاذ نوح أن يعاود قرأءة بعض القوانين التى أصدرها رئيس الجمهورية الحالى، والتى تؤبد الفساد المقنن والممنهج، يكفينى أن اشير إلى القرار بقانون رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٦ الذى وضع اليد على ٧٠٠ مليون متر أراضى لإقامة العاصمة الإدارية الجديدة، والتى أدخل تلك المساحة الضخمة فى ذمة جهاز الخدمة الوطنية للقوات المسلحة وهيئة أراضى القوات المسلحة وهيئة التعمير وجرى تأسيس شركة مساهمة تتولى البيع والبناء والتقسيم دون أن يدخل جنيها واحدا للخزانة العامة، وحرم بالتالى الخزانة العامة من ٧٠ مليار إلى ١٤٠ مليار جنيه على الأقل، هذا ناهيك عن الانفاق السفيه والبذخ على تلك العاصمة المحصنة الجديدة، كما أنصحه بقراءة متمعنة فى قانون الاستثمار الجديد سواء فى صورته القديمة (رقم ١٧) لسنة ٢٠١٥، أو فى صورته الجديدة رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧، واللذين يتضمنان موادا فى موضوع الأراضى وإلغاء دور قانون المناقصات والمزايدات الذى كنا نرتكن إليه فى كشف فساد نظام حسنى مبارك وتقديم بلاغات ضده ، وعشرات غيره من القوانين .

أما موضوع ثورة الاصلاح فقد ذكرتنى بثورة السفينة بونتى فى السينما الهوليودية، والعبرة يا صديقى بأية سياسة أقتصادية ناجحة هو فى قدرتها على تحسين مستوى معيشة شعبها، أما إذا زادت معاناة هذا الشعب وأفقرت ملايين إضافية، وبالمقابل راكمت الثروات للأغنياء عبر تحيز النظام الضريبى، والسياسات المالية والنقدية، فنحن بصدد خراب اقتصادى وليس إصلاح اقتصادى، وأتمنى على الأستاذ مختار أن يتفرغ قليلا لقراءة بعض كتبى الأخيرة حول تقييم تلك السياسات الاقتصادية للرئيس الحالى، وانا أعرف مقدار الاحترام الذى يكنه الرجل لمجهودى وأبحاثى الاقتصادية والقانونية.

وأخيرا إذا كان الأستاذ نوح قد أختار خندقه فهذا حقه، وإن كنت أعتقد انه لا يضيف لتاريخه، ولا يحفظ له كرامته وكبرياءه.

2019 – 1 - 14

دكتور عبد الخالق فاروق.. حبيبي الغلطان

السيسي أنقذ مصر من عشرات المصائب.. وأوقعها بعض المثقفين في مصيبة واحدة بألف ألف مصيبة

طبعا غلطان... فلم اعتد منه احتكار الحقيقة فيؤكد لي نظرية إرهاب المثقفين، ويظهر الإرهاب عند افتراض الصحة فيما يقول سيادته بل ويصل الي افتراض ما يخدم رأيه نفسيا عند المتلقي.... فهو مثلا:

١- يفترض قصة تقلب مواقفي تجاه مبارك طبقا لحسابات وتقلب موقف الإخوان؛ مع ان سعادته يعرف اني الوحيد الذي لم يقف لمبارك عند دخوله قاعة البرلمان؛ ولم اؤيد تجديد ترشيحه، ولم اقف له عند مصافحة وتحية الاعضاء، ولقد تم التحقيق معي من قبل الاخوان وجماعتهم في هذا الصدد، لأني كنت منفردا بهذا الموقف بين الإخوان وبين المعارضة البرلمانية ككل، لم يشاركني فيه وقتئذ الا الأستاذ مجدي حسين.

٢- لا اشكك في نية الدكتور الوطني العظيم لذلك سأضمد نسيانه ان كان نسى، وأجبر علمه ان لم يكن لديه علم بمواقفي السابقة الثابتة كالجبال وليست متقلبة.. كما وصفها؛ فمصر لم تعرف المظاهرات ضد مبارك لا من المثقفين ولا النخب، إلا أنني أعددت وأعلنت وقدت مظاهرة انطلقت من نقابة المحامين إحتجاجا علي قتل المحامي عبد الحارث مدني، وفاق عدد المشاركين فيها الثلاثين ألفا، وتم حبسي والشركاء فيها وصانعيها من الرجال.. وفي الوقت الذي تعاطف البسطاء معنا وجدنا تجاهلا من اغلب المثقفين والنخب عدا القليل بينهم، من ابرزهم المرحوم عادل حسين والذي كتب مقالا علي صفحتين كاملتين تحت عنوان (لولا المحامين لصرنا أمة من النعاج).....ومن ثم كانت ثورة المحامين ضد طغيان مبارك الذي لم يقاوم الا بالوقفات الاحتجاجية ثم القبض علي، وكان ذلك هينا لولا التحقيق الثاني والثالث والرابع من جماعة الاخوان.

٣- يضاف لكل ما سبق هجومي علي مبارك باسمه في البرلمان والصحف والتي لم يجرؤ عليها حينئذ إلا الأستاذ ابراهيم عيسي.

وأخيرا ياحبيبي الدكتور، أرجوك ان تذكرني باسم اي معارض وقف ضد حسني مبارك الفاسد والبالغ في الفساد بتظاهر او باحتجاج أمام عينه أو باستجوابات تتهمه ونظامه بالفساد والتعذيب، سوي المرحوم علوي حافظ.. ومن بعده كان دوري مقلدا لمعارضين صادقين اتبعت خطواتهم وواجهت الفساد والفاسد الأكبر وجها لوجه، وليس بالمواربة أو الحديث عن الوزراء أو بالبيانات.

المهم ياسيدي العزيز؛ وأنت رفيع المقام عندي، إنما أردت أن أرفع عن قلمك إثم اتهامي بالباطل، إن مواقفي كانت تشارك الاخوان تقلبهم ، أما فيما يخص موقفي الوارد في المقال فأنا أؤكده واعض عليه بالنواجز وأفتخر به، وأقول إن السيسي أنقذ مصر من عشرات المصائب، بينما أوقعها بعض المثقفين في مصيبة واحدة كانت بألف ألف مصيبة، يوم أن بايعوا الإخوان في فندق خمس نجوم ولم يعتذر بعدها أحد عن الخطا ولو كان غير مقصود .

وأرفع عنك ياحبيبي الدكتور، وحبيب أسرتي أيضا، ما اختتمت به مقالك من أن موقفي من الرئيس السيسي؛ أو خندقي حسب تعبير سيادتكم؛ لن يضيف لتاريخي ولا يحفظ لي كرامتي أو كبريائي، فأنا أحب أن اقرأ مقال سيادتكم القادم، دون هذه العبارات وبدون عبارات جارحة مثل (ينزلق) وأخواتها، وأطمئن سيادتكم علي شخصي ونقاء صفحتي فتعييني بمجلس حقوق الإنسان، جاء قبل عهد السيسي، وقت أن كان يحكم مصر سيادة المستشار عدلي منصور، وقد تم من قبل السيد الدكتور حازم الببلاوي بترشيح من السيد أحمد المسلماني والدكتور مصطفي حجازي. وأخيرا كان عزيز علي (حزنك) لما أسميته بتحولاتي، وكم كنت اتمني (إسعادك) وأن أتبني موقفا ترضي عنه، لكن موقفي ليس تحولا وإنما ثباتا مع الحق الذي أراه.. وأظن أنه يرضي ضميري.

ولك تقديري أيها المعارض الشريف.

2019 – 1 - 15



بقلم: مختار نوح

أردت أن أرفع عن قلمك إثم اتهامي بالباطل، وموقفي أؤكده وأعض عليه بالنواجز وأفتخر به





كم كنت اتمني (إسعادك) وأتبني موقفا ترضي عنه، لكن موقفي ليس تحولا وإنما ثباتا مع الحق الذي أراه

شبورة المشاريع



د. هشام مصباح

كلما ارتفع صوت متسائلا عن موعد انفراج الأزمة وانكشاف الغمة أسكتوه بالمشاريع، وما إن يتشكك أحدٌ في جدوى ما نحن فيه سائرون عللوه بالمشاريع، وبمجرد أن يطالب أحدهم بمعرفة ما أنجز وما يمكن أن ينجز أمطروه بالمشاريع، فالأمل معقود على المشاريع، والمستقبل أكثر إشراقا بالمشاريع، وكل ما عليك أن تفعله هو أن تراقب المشاريع على مدار الساعة أو ربما الدقيقة، لكن لا تحاول أن تحصيها، لأنها أكثر من أن تحصى، وأخفى من أن تظهر، وأرق من أن تحس، فقط اصبر وتفاءل وتحمل وابتسم.

لا غبار على المشاريع، وما أحوجنا إليها، فهي التي تنشر فرص العمل وتنعش الأسواق وتحرك الاقتصاد، لكن الخشية أن تتحول المشاريع إلى شبورة تحجب الرؤية ولا تأتي بالمطر، ومن ثم فلابد من نظرة نقدية تساعد على الفهم وتقود إلى نقاش مجتمعي أكثر وعيا لا يهتم بالأسماء أو الأحزاب، لكن يسعي إلى تصويب الخطى وتصحيح الخطأ إن وجد.

كانت كل المشاريع الوطنية في مصر الحديثة على الماء، بدءاً من قناطر محمد علي، إلى بناءٍ ثم افتتاح قناة السويس في عهد الخديوي إسماعيل، مرورا بالسد العالي لعبد الناصر، ثم بإعادة الملاحة لقناة السويس وقت السادات والمنطقة الحرة التي أقيمت حولها، وصولا إلى مشروع توشكى لمبارك، وانتهاءً بتفريعة قناة السويس التي كانت تسوق على أنها قناةٍ السويس الجديدة. كانت كلها مشاريع تنمية واقتصاد بعيدا عن الإصلاح السياسي، لكن ظلت السياسة كما هي؛ حاكم مطلق وإصلاحات سياسية على سبيل المكياج، وبالتالي فإن المسار الذي اتخذته النهضة المصرية التي بدأها محمدٍ علي منذ بداية القرن التاسع عشر كان مسارا انحداريا انتهى بالاحتلال الكامل سنة ١٨٨٢ والاحتلال الجزئي سنة ١٩٦٧، وتهاوت العملة وتزايد الدين العام تدريجيا على مدى كل عقود القرن العشرين وما تلاهِ، وأصبحت أهم صادارت مصر هي العقول المهاجرة وأحيانا الهاربة، مما يعنى بوضوح أن لدينا مشكلة، ومما يؤكد أننا مصرون على طريقة واحدة لحلها: طريقة المشاريع.

المشاريع أدوات تحتاج إلى إستراتيجية.. تحتاج إلى رؤية لا يقدر الحاكم بمفرده على تكوينها، فالدور الحقيقي للحاكم هو إدراك أهمية أن تكون هناك رؤية، وأن يفتح المجال أمام كل طاقات الفكر والإبداع لأن تصوغها، لكن إذا انفرد هو بعزف اللحن في نظام مركزي عتيق فلن يرحب إلا بآهات الإعجاب وقصائد المديح، حتى وإن صار الوطن في مهب الريح.

يتحدث جيمس آلان رئيس مؤسسة «بن للممارسة الإستراتيجية الدولية» في كتابه «الأركان الخمسة للنمو» عما أجمعت عليه نتائج دراسات كثيرة في مجال النمو الاقتصادي، ويخلص إلى خمسة أركان جوهرية لا نمو بغيرها، وهي تحقيق الاستقرار في الحقل الاقتصادي الأشمل، وتوفير بيئة مواتية للعمل والمشاريع، وإقامة أنظمة حكم رشيدة ومؤسسات قوية، وتقديم إصلاحات اجتماعية تحقق تكافؤ الفرص، وإدارة البيئة بما يحفظها ويحسنها. وبالتالي فإن الدولة أهم من النظام، والشعب أهم من الحكام، والإنتاج هو الإنجاز، والمساواة بناء والتمييز هدم، وبيئة المشاريع أهم من المشاريع نفسها... بعبارة أوضح فإن الاتجاه الأهم هو معالجة عجز الموازنة، وخفض الدين، وخلق فرص العمل والمنافسة، وإقامة مؤسسات قوية مستقلة تنهى احتكار السلطة وتسقط الحصانة عن الجميع من أجل الجميع، وجعل الصحة والتعليم في مقدمة الهموم والخطط، فليس بالتابلت وحده ينصلح أي تعليم، ولا صحة بغير تعليم. بصراحة أكثر فإن أول من يدفع ثمن الإصلاح الحقيقي هو الحاكم، لأنه مجبور ساعتها على أن يتنازل عن جزء من سلطاته، وهو ثمن ليس باليسير.

الإنجاز الحقيقي يبدأ ببناء الإنسان وإطلاق طاقات الفكر والنقد والإبداع، أما أن تتعلق آمالنا على إنشاء الطريق الأطول وبناء المسجد الأكبر والمبنى الأعلى والحديقة الأوسع فلا يعني سوي أننا تتلهى بأفعل التفضيلِ أو بالأحرى التضليلِ، والمشكلة أننا خِبرنا كل ذلك الإلهاء جيلا وراء جيل، فلا فقرا عبرنا، ولا منزلةٍ ارتقينا .. الإلهاء لا يحل المشكلة لكنه يعمقها ويغيبنا عنها في عن آن واحد. أكاد أقول: إن الفيلم واحد والنهاية واحدة والمتغير اثنان: الممثلون والمشاهدون.

المشهد

العدد 273 - السنة السابعة ـ من 22 - 28 يناير 2019 ـ 16 _ 22 جمادى الأولى ـ 1440هـ



قالت العرب

... ورأيت التاريخ في راية سوداء يمشي كمنهزم/ لم أُؤرّخْ عائشٌ في الحنين
في النار في الثورة في/ سحرِ سُمِّها الخلاّق / وطني هذه الشرارة، هذا البرق
في ظلمة الزمان / الباقي..

متابعة لمقال (لماذا يتحول الحوار حول تعديل الدستور إلى صراع؟) - كما وعدت القراء الكرام - فإن مقالي هذا في الاطار نفسه، وعن تعديل الدستور. أقولها بوضوح الدستور لا يحتاج إلى تأويل المتأولين، ولا تفنيد المفندين، ولا تكثيف وتحبيش الكلام من المخترعين، إذ أن كثرة تعديل الدساتير فى بلادنا تدل على أمرين من بين أمور عديدة :

الأمر الأول: سوء التعامل مع الدساتير لأسباب واهية وليس لأنها ناقصة، ويدور الحديث عن تعديلها دون حتى أن تقنن كل موادها، كما هو فى دستور مصر الحالي، حيث هناك (٠٨) مادة تقريبا لم تقنن حتى اليوم، وبعض ما جرى تقنينه خالف بعض المواد الدستورية فكان باطلا؛ وإن جرى تطبيقه ووافق عليه البرلمان.

معركة الدستور بين «حرفى» و«نوح»

الدستور لا يحتاج إلى تأويل المتأولين.. ولا تفنيد المفندين.. ولا تكثيف وتحبيش الكلام من المخترعين

الأمر الثانى: هو التعديل وفق مزاج كل رئيس حالي سواء الحقيقى أو المفترض، وقد لا يفكر فى ذلك الرئيس نفسه، بل من حوله ممن لهم مصلحة أو مصالح أو ممن لا يستطيعون العيش إلا فى مثل هذه الاجواء، أو كانت المصلحة العليا وراء ظهورهم أو لا يحسنون قراءتها. نعم أقول ذلك كنتيجة، وإلا تقدمت مصر مع كل تعديل إلى الامام، على الأقل خلال المائة سنة الماضية ولو بعد دستور ١٩٢٣.

وفِي إطار المعركة الدائرة إطلعت على مقالين فى صحيفة المشهد، التى لا تزال على العهد من بقية زمن الشفافية والوضوح، أحدهما للأستاذة الموقرة سوزان حرفى، والآخر للأستاذ القانونى الجليل مختار نوح، ولا اشك فى نوايا أى منهما الخيرة. وأظن أننى أعرفهما جيدا. كلاهما ينشد الخير لمصر، وكلاهما يجتهد حسب فهمه وإدراكه وقدرته على الاستنباط، وتجاربه في الحياة، ومدى إتساع معرفته، وبعض تلك المعرفة قد لا يتيسر للآخر. وهما وما كتباه نموذج التنوع وحرية التعبير، وتعدد الآراء كما أظن، لولا الاتهامات، والتأويل الذى إن صح يؤدي إلى النيابة أو القضاء وخصوصا في مقال الاستاذ مختار، وبذلك نخرج عن إطار الحوار المثمر الحر، إلى رقابة نفرضها على أنفسنا، ونقوم بأدوار يقوم بها آخرون بالصواب أو بالخطأ وتعانى مصر والأمة فى المجمل منها معاناة شديدة.

للتدليل على ما أقول.. خذ أيها القارئ الكريم مقولتين لكل من الكاتبين حرفى ونوح.

في مقال الكاتبة سوزان حرفى الذى نشر يوم الثلاثاء ٨ /١/ ٢٠١٩، في المشهد بعنوان "دستور تحت التغيير" تساءلت (ماذا تسمى المطالبة بزيادة مدة وفترات الرئاسة! والاستباق بوسم من سيعارض بأنه ينتمي للإخوان أو من لا يتورع عن التحالف معهم، في حين تمثل عملية التغيير فرصة هؤلاء الذهبية لتأكيد ما يرددونه بأن النظام انقلب على الدستور، كما انقلب على رئيس منتخب!».

ثم قالت: "نعم قد تكتمل خطوات التغيير الدستوري، وقد تتم إدارة الاستفتاء عليه بنفس طريقة انتخابات ٢٠١٨، لكن ذلك لن يغير من الأمر شيئا، سيظل من نافق منافقا، ومن قدم شخصا ونظاما على وطن وشعب مخطئا أو خائنا للثورة ودم شهدائها). والأستاذة سوزان حرفى هنا تعبر عن رأيها فى تعديل الدستور طبقا لما مطروح فى الإعلام فى مصر. وللجميع الحق فى التعبير، وهذه مهمة من مهام الاعلام وفق الدستور نفسه طبعا والعرف، وعلى الشعب أن يقول كلمته إذا ما تقرر الإستفتاء على ذلك.

وكان رد الأستاذ مختار نوح عليها باتهامها بالارهاب. هل هذا معقول؟. كما جاء في مقاله الذى نشر يوم السبت ٢٠١٩/١/١٢، بعنوان: (رداً على إرهاب سوزان حرفى فى "دستور تحت التغيير"). قال فيه: وكان مقال الأستاذة سوزان حرفي (دستور تحت التغيير المنشور بصحيفة المشهد) هو شقيق لإرهاب الكثير من المثقفين؛ وكلهم يبدعون في الحديث عن الديمقراطية وكلهم أيضا يتسمون بفيروس الدكتاتورية والارهاب غالبا.

وقال بعد هذه الفقرة التى تبدو كأنها إتهام لدى النيابة أو المحكمة ضد الاستاذة حرفى، وليس مقالا لقراء "والاستاذة سوزان كاتبة لها قيمتها ولديها قدرة فائقة علي تطويع الكلمات ورسمها برشاقة. إلا أنها رغم احترافها المنتج وطنيا اتهمت الآخر الذي يختلف معها بالنفاق والإجرام».

ثم يقول الأستاذ مختار"والآن وأنا أحد كبار الذين يخططون لتعديل الدستور، فإني احتكم إلي محكمة الضمير الديموقراطي.. وأعترف بأني لا أرغب في تعديل الدستور فحسب، بل أتمني له الإلغاء، وذلك للشك في مولده ونسبه، فقد وافقت علي صياغته والزعم بأنه ينتسب إلينا مشاركة مع من يريدون عبور أزمة مصر مع أعداء أمنها».

والله على ما أقول شهيد: لو كنت مكان الاستاذ مختار لسارعت بالاعتذار عن اتهامى للأستاذة سوزان لكى يتعلم الشعب أدب الحوار، وأن الرجوع للحق فضيلة. وان الاعتذار عن الخطأ فضيلة وما أكثر فضائل الرجل.



بقلم: د. كمال الهلباوي

أتمنى أن يكون الدستور الذى يخطط له نوح أفضل مما خطط له السنهوري.. وألا يلقى ما لقيه السنهورى فى آخر حياته

ارجو ان يكون التعديل المقترح فى صالح مصر ولا يكون تفصيلا لشخص مهما كانت إنجازاته وقدراته ودرجة صلاحه

كلام الاستاذ مختار نوح القانوني القدير نفهم منه حسب قوله: أنه أحد كبار الذين يخططون لتعديل الدستور "ولا بأس أن يتحاور الناس، ولا بأس أن يختلفوا" ، والحمد لله تعالى أن التعديل المنتظر سيزيل الشك فى مولد الدستور الجديد ونسبه أو سيزيد مجال الحريات، وسيقضون من خلاله على التخلف والارهاب والفساد.

كل شيء يحتاج تعديلا وتطويرا، ولكننى ارجو ان يكون التعديل المقترح فى صالح مصر ولا يكون تفصيلا لشخص مهما كانت إنجازاته وقدراته ودرجة صلاحه الشخصى. المهم صلاحه لمصر ومستقبلها. وكنت أتمنى أن يقول لنا الاستاذ مختار من أين استقى تعديل دستور وتفصيله على مقاس إنسان ما. أيا كان هذا الانسان. وأتمنى أن يكون الدستور المعدل او الجديد الذى يخطط له الاستاذ مختار نوح أفضل مما خطط له السنهوري رحمه الله تعالى، وألا يلقى الاستاذ نوح ما لقيه السنهورى فى آخرِ حياته.

اخيراً مقالي هذا ليس دفاعا عن الأستاذة سوزان، ولا نقدا أو تعريضا بالأستاذ الجليل مختار، وهو يعلم مدى تقديري واحترامي، لكنه رأى يضاف إلى الرأيين، ولعلنا نستوعب الآراء جميعا، ثم ندع الشعب يختار، فيحسن الاختيار فيكون خيرا له أو يسيئ الاختيار، وحينها لايلوم إلا نفسه إذ لا يحيق المكر السيئ إلا بأهله. ويقول المثل المصرى الشهير" اللى يشيل قربة مخرومة تخر على راسه».

وبالله التوفيق فى القول والعمل

عضو لجنة الخمسين لدستور 2014

15 - 01 - 2019



الحوار والنقاش مع المحامين، وأساتذة القانون عموما له طعم خاص، حيث يستند غالبا على الحجج المنطقية، والأسانيد الواقعية والمادية، والحيثيات المنضبطة، ومن هنا فقد قرأت بعناية رد صديقى الأستاذ مختار نوح على مقالي السابق المعنون « مختار نوح وتحولاته الحزينة « ، وقد بدأها الرجل بعرض لتاريخه الوطنى فى معارضة الديكتاتور الفاسد حسنى مبارك وقت ان كان عضوا فى مجلس الشعب، وهى مواقف بقدر ما كانت مشرفة له بقدر ما سببت له الكثير من المشاكل مع قيادات تنظيمه السابق «الأخوان المسلمين»، وهو ما اشكره عليه.

وبصورة عامة يمكن للقارىء لمقالتى الأستاذ مختار نوح أن يلحظ موقفين متلامسين ويؤسس كل واحد للآخر وهما، الأول : موقفه المؤيد والداعم للرئيس الحالى للجمهورية الجنرال عبد الفتاح السيسى باعتباره على حد تعبيره (أنقذ مصر من عشرات المصائب)، الثانى : وبناء على هذا التأييد يرتب مطالبته بتغيير الدستور من أجل منح الرجل سنوات إضافية فى الحكم قد تصل دون أن يرغب الأستاذ نوح إلى حد تأبييد حكم السيسى، كما جرى من قبل مع مبارك.

الأستاذ مختار نوح .. والخندق الصحيح

عن مفهوم الرجل الصالح سأعرض عليك بعض الحقائق الاقتصادية وأضعها أمام ضميرك

وإذا كان من حق الأستاذ نوح أن يشحذ ذاكرته وذاكرتى، بشأن تلك المواقف التى تحسب له، فإن من واجبى عليه أن أشحذ له بطارية مواقفه الوطنية تلك بالحقائق التاريخية التالية:

حينما تولى الفريق طيار حسنى مبارك الحكم عام ١٩٨١، كانت مصر تواجه الإرهـاب "الإسلامي" بأخطر صوره وأحداثه التى بلغت حد أغتيال رئيس الجمهورية أنور السادات أمام كاميرات التليفزيون وعلى مسمع ومرأى من العالم أجمع، ولم يكن ذلك يمنح حسنى مبارك تفويضا على بياض من الشعب المصرى والتغاضى عن فساده وفساد أبنائه وحاشيته الذين فاحت رائحتهم يوما بعد يوم، وكذلك انحيازه السافر للولايات المتحدة وإسرائيل، حتى أن كل قاداتها وحاخاماتها قد أطلقوا عليه "الكنز الاستراتيجى لإسرائيل"، هذا ناهيك عن تحول السياسة الخارجية لمصر فى عهده إلى ما يشبه السمسار الإقليمى، يقوم بمهام وأدوار دولية وإقليمية مقابل القروض والمساعدات والمنح، سواء من أمريكا أو دول الخايج والسعودية وغيرهم. ومع ذلك يا صديقى كنا نرى ونشاهد على الشاشات فى الأحزاب، وبين كتاب الصحف من يشيد بعبقرية حسنى مبارك ويطالب ببقائه فى الحكم مدى الحياة.. أظنك لم تنس ذلك يا صديقى .

إذا كان وزير الدفاع الفريق اول عبد الفتاح السيسى، ووزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم قد انحازا لمطالب الشعب المصرى فى الثلاثين من يونيه عام ٢٠١٣، من أجل إزاحة حكم جماعة الإخوان المسلمين، فهذا علاوة عن كونه أحد الواجبات الدستورية والوطنية والوظيفية لهما من أجل حماية الشعب المصرى والدولة المصرية من مخاطر داهمة سواء داخلية أو خارجية، وفقا لنص الدستور، فقد كان هذا العمل حماية أولا وأخيرا للمؤسستين العسكرية والأمنية، سواء من استمرار حكم تنظيم الأخوان الذى كان من مخططه تفكيك هاتين المؤسستين وإعاة بنائهما على مقاس هذا التنظيم، أو من جراء تفكك المؤسستين فى حال الصدام مع الشعب ومواجهته بالحديد والنار حماية لبقاء حكم الرئيس الإخوانى محمد مرسى ومن ورائه تنظيم الإخوان المسلمين، لأنه ومن واقع التجارب، فإن قدرة أى مؤسسة عسكرية على البقاء مرهونة بدرجة الاحتضان الشعبى الغالبة لهذه المؤسسة وسياساتها، وبالإضافة إلى ذلك، فإن التهديدات التى أطلقها الرئيس الإخوانى "محمد مرسى" لكل منهما وصرح بها وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم فى تصريحات صحفية شهيرة فى الذكرى الأولى لانتفاضة ٣٠ يونية، وذلك عام ٢٠١٤ على صفحات جريدة المصرى اليوم حينما قال له محمد مرسى فى مكالمة تليفونية أخيرة بينهما (سوف أوريك أنت والسيسى بعد يوم ٣٠ يونيه سوف أحاكمكما فى ميدان التحرير)، وبالتالى فقدر ما حمى الجنرال السيسى الشعب المصرى من عسف الإخوان المسلمين، بقدر ما حمى الشعب المصرى الجنرال السيسى ورئيس أركانه وكبار قياداته من المحاكمة العسكرية التى كان يخطط لها محمد مرسى وتنظيمه الإخوانى .

أما عن فكرة ومفهوم الرجل الصالح وحكم الإنجازات فسوف أعرض عليك صديقى بعض الحقائق الاقتصادية وأضعها أمام ضميرك الوطنى، الذى ما زلت أثق فيه:

أ) لقد زاد الدين العام لمصر بصورة خطيرة وضارة منذ أن تولى الرئيس الحالى الحكم، حيث قفز الدين الأجنبى لمصر من ٤٦ مليار دولار فى يونيه ٢٠١٤ إلى ٩٥ مليار دولار فى الوقت الذى نتحدث فيه، وربما زاد عن ذلك لأنهم يتفننون فى عدم إعلان الحقائق على الشعب، أما الدين المحلى فقد زاد فى عهده من ١,٨ تريليون جنيه إلى ما يقارب ٤,٠ تريليون جنيه، وبالتالى فإن الدين العام فى مصر يزيد حاليا على ١٣٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وقد يزيد عن ذلك لو احتسبنا الناتج المحلى بالأرقام الحقيقية، أى أن كل مواطن مصرى من الطفل المولود حالا حتى الشيخ الهرم مدين بحوالى ٦٣,٣ ألف جنيه بالتمام والكمال. وسوف يتوارث هذا الدين الأحفاد عن الأجداد. هذا بخلاف ما حصل عليه الرئيس الحالى من منح غير مردودة من بعض الدول العربية تقدر بحوالى ١٧ إلى ٢٠ مليار دولار طوال خمس سنوات من حكمه.

ب) ومنذ اللحظة الأولى لحكم الرئيس الحالى، بل وحتى قبل توليه الحكم كانت تصريحاته ثم سياساته تنحاز بالمطلق لصالح رجال المال والأعمال والسماسرة (المستثمرين) المصريين والعرب والأجانب، بدا ذلك بوضوح حينما جرت تعديلات فى القوانين – وانت أستاذ فى القوانين يا صديقى – سواء لتخفيض معدلات الضرائب من ٢٥٪ كحد أقصى إلى ٢٢,٥٪ ، وجرى إلغاء الضريبة المؤقتة على أصحاب الثروات والدخول التى تزيد عن مليون جنيه سنويا (٥٪ لمدة ثلاث سنوات)، وكذلك إلغاء الضريبة التى فرضناها بعد ثورة يناير ومقدارها ١٠٪ على الأرباح الناتجة عن التصرفات الرأسمالية Capital Gains سواء فى البورصة أو غيرها، وبالمقابل زادت الأعباء الضريبية على الفقراء والطبقة الوسطى (ضريبة القيمة المضافة ١٤٪)، ورفع أسعار كافة الخدمات والسلع التى تقدمها الحكومة (فواتير الكهرباء والمياة والغاز والرسوم والتمغات وغيرها)، وكانت تصريحاته الكلامية أقسى على الناس وأغلظ من فواتيره حينما صرح وكرر (ما فيش حاجة ببلاش)، و(أجيب لكم منين) و (أنا كمان غلبان قوى)، فى نفس الوقت الذى يشاهد الشعب المصرى على الشاشات مقدار السفه والبذخ فى الإنفاق الحكومى والاحتفالات والمهرجانات، وما العاصمة الإدارية الحصينة ببعيد.

ج) أما ما ذكرته لك يا صديقى حول وضع اليد على ٧٠٠ مليون متر أراضى وإدخالها كحصة رأسمال لجهاز الخدمة الوطنية وهيئة أراضى القوات المسلحة وهيئة المجتمعات العمرانية، فى الشركة المساهمة التى تتولى البناء وتقسيم الأراضى وبيعها للمقاولين وشركاتهم (هشام طلعت مصطفى وأخرين)، دون أن يسددوا منها مليما واحدا لخزانة الدولة وحرمنا من هذه الأموال التى تتراوح كحد أدنى بين ٧٠ مليار جنيه إلى ١٤٠ مليار جنيه، لتذهب إلى جيوب المقاولين والشركة المساهمة الجديدة التى لا يعرف عنها الشعب المصرى شيئا، وهل هى معفاة من الضرائب، وأين تذهب أرباحها بعيدا عن خزانة الدولة.. أليس هذا فسادا واستهتارا بالشعب المصرى ومستقبله، وأسأل ضميرك يا صديقى لو كان مبارك فى الحكم وقام بمثل تلك التصرفات الفاسدة هل كنت ستصمت؟ وهل كنت ستؤيده يا صديقى؟.

د) لن أحدثك عن التضخم وإرتفاع الأسعار الجامح الذى تتعرض له مصر منذ أن تولى الرجل وانصاع لتعليمات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، والذى أدى لسقوط ملايين من أبناء الطبقة الوسطى فى وهدة الفقر، وأنا أحدثك عن معايشة مباشرة، ولن أحدثك عن الفقراء الذين زادوا فقرا تحت رايات الرجل الصالح، بل أحدثك عن أناس أعرفهم وأنا منهم، فمن كان يدخر لمستقبله بعد التقاعد والمعاش ١٥٠ ألف جنيه أو حتى ٣٠٠ ألف جنيه ليعيش من عائدها البنكى إلى جانب المعاش الهزيل، أصبحت قيمة هذه المدخرات النصف وأقل من النصف بعد تغريق الجنيه المصرى .. فهل هذا ما يرضى ضميرك يا صديقى؟

ه) لقد ذكر الرئيس الحالى فى معرض فضفضته المعتادة وأمام حشد من الحاضرين أنه قد أنفق ٢ تريليون جنيه فى السنوات الأربعة الأولى من حكمه ، ثم ردد مازحا (بس ما حدش يسألنى جبت الفلوس دى منين)، فهل يقبل ضميرك الوطنى، سواء كمواطن أو لو كنت عضوا فى مجلس النواب، مثل هذا الاستخفاف بالرأى العام، بالإضافة إلى أن هناك بعض الحقائق الرقمية قد لا يكون من المناسب نشرها على الملأ الآن، لما يسببه ذلك من مشكلات كبرى، كاشفه عن تلاعبات قد يأتى الوقت المناسب لمناقشتها سويا يا صديقى.

أما عن السياسة الخارجية للرئيس الحالى، فالرجل لا يخفى علاقته الوطيدة بإسرائيل والتعاون معها على كافة المستويات حتى بلغ الأمر السماح لطائراتها بالدخول إلى أجوائنا فى سيناء للمساعدة فى ضرب الإرهابيين، ولذا لم نسمع كلمة إدانة واحدة من الرئيس ومؤسسة الرئاسة ضد التنكيل والقتل اليومى الذى تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطينى البطل، ناهيك عن علاقة ضارة يشوبها الكثير من الضعف مع بعض دول الخليج وخصوصا المملكة السعودية ودولة الإمارات، بحيث ترسخ مفهوم جديد فى المصطلحات السياسية الدولية مثل "دولة الرز" مقابل "دولة الموز" .. فهل يقبل ضميرك الوطنى ذلك يا صديقى؟

أما عن الحريات العامة وما يجرى فى السجون ومراكز الإحتجاز – وأنت المحامى وعضو مجلس حقوق الإنسان– فحدث ولا حرج، وقد رأيت بعينى أثنا فترة حبسى فى قسم شرطة دار السلام، وكنت أظنك أول من سوف تسرع لزيارتى والدفاع عنى وأنا لم أحمل سلاحا ولم ارهب أحدا سوى الرد بكتاب – أتمنى أن تكون قد قرأته – على من يقول "أن مصر بلد فقير قوى"، تأخرت بل تجاهلت صديقك فى سجنه، فليس غريبا أن تتجاهل كل سجناء الرأى يا صديقى .. ومع ذلك فمازلت حريصا عليك وعلى موقفك.. راجع خندقك يا صديقى، فربما يكون دون أن تدرى قبر تاريخك.



بقلم: عبد الخالق فاروق

انحياز السيسي وابراهيم للشعب في 30 يونيو كان واجبا عليهما وحماية للمؤسستين العسكرية والأمنية

16 - 1 - 2019

من كل الإتجاهات أتتني النيران وكلها تحتكر الحقيقة وتفترض فيمن يطالب بتعديل الدستور إما النفاق كالاستاذة رشيقة القلم سوزان حرفي، وإما المتاجرة وابتغاء المصلحة الشخصية، مثلما خط الحبيب الغالي كمال الهلباوي،

ودعاني الدكتور العلامة عبد الخالق فاروق لأكون في الخندق الصحيح مع الرافضين لتعديل الدستور؛ وطالبني الاستاذ الهلباوي بأن اضرب له مثالا لدستور تم تعديله بعد عدة سنوات..

نيران صديقة جدا حول تعديل الدستور



بقلم: مختار نوح

أنا أمام رئيس لا ينام الليل ويسافر من بلد لبلد.. وأصبحت لنا هيبة ومكانة لولاهما لأكلتنا الفئران!





فمصر في حكم عبدالناصر عرفت عدة دساتير خلال عشر سنوات، وفي السنوات الماضية تم تعديل الدستور عدة مرات وكان آخرها بيد الدكتور كمال الهلباوي نفسه، يوم أن ألغي دستورا بأكمله كان قد حصل على أغلبية وصلت لأكثر من ٧٠٪، ومع ذلك يطلب الحبيب الغالي مثالا لدستور تم تغييره من اجل الإبقاء علي رئيس.. وها أنذا اعطيه مثالا علي دستور عدله سيادته لإقصاء رئيس وإبقائه بعيدا بدافع المصلحة، وهو عمل شجاع أنقذ مصر وأبعد عنها شبح الضياع، وطبعا هناك من كان يعتبر ذلك متاجرة أو أهواء.. لكن فضيلته تحدي هؤلاء وشارك في تغير دستور بأكمله.. واعتبر ذلك خلافا في الرأي يحسمه الشعب.

ونحن نقول لأستاذنا الفاضل اننا نفعل مثله؛ ولكننا لا نلغي دستورا لكن فقط نعدله.. ولن نقصي رئيسا ونحرمه من الترشح؛ بل نعطي رئيسا حق الترشح دون أن نمنحه رئاسة او نعزله عنها؛ ونعرض التعديل علي الشعب فإن وافق عليه، عرضنا الرئيس نفسه علي الشعب، فإن اختاره نكون قد حققنا رغبة الشعب وفعلنا عين ما تفضلت سيادتكم بفعله؛ ومنحناكم من أجل فعله تكريما وحفاوة.. وتقديرا لشخصكم الوطني.

اما الأستاذ الدكتور عبد الخالق فاروق فقد عرض علينا أرقاما حول زيادة الدين الخارجي والداخلي؛ وأضيف إلى سيادته انه قد زادت ايضا المصانع والمساكن الإقتصادية وبدائل العشوائيات والمعاشات بالمليارات وطرق بآلاف الكيلومترات والطرق الدولية وعلاج فيروس سي الذي فتك بخمس الشعب المصري سابقا؛ وإنهاء قائمة العلاج علي نفقة الدولة والعمليات الحرجة في أشهر معدودة وعلاج الملايين في منازلهم بمشروعات قومية وإنشاء مساكن الخريجين وتوزيع الاراضي عليهم دون وساطة او محسوبية ومعاشات الكرامة ودعم الفقير وشمول البطاقات التموينية.

هذا فضلا عن المشروعات الإنتاجية والأسماك والصوب الزراعية علي مساحات آلاف آلاف الأفدنة والإنفاق علي الإكتشافات البترولية وغير ذلك كثير جدا ..جدا.. جدا...

وكل هذا كوم.. والجيش والتسليح كوم آخر.. وخاصة ونحن بين دول وحكام وأعداء لا يرقبون في الأبرياء عهدا، من تركيا التي تقطع الماء عن الآمنين وتصدر السفاحين الينا؛ إلى قطر التي تمول الإرهاب وتتبناه؛ وأمريكا التي تصنع خفافيش الظلام، والغرب الذي يحلم بخريطة لا عرب فيها ولا مصريين... وأخيرا فقد اصبحت لنا هيبة دولية ومكانة أمام العالم لولاها لأكلتنا الفئران، وأصبحت سيناء شبه خالية من الدنس والإرهاب وخططنا لأحلامنا فيها بأنفاق عملاقة وعديدة.

أما لغة الأرقام التي يجيدها صديقي العالم؛ الذي أقرأ له حتي كتابة هذه السطور؛ فأنا أمامها مثل الصحابي البسيط الذي قال للرسول صلي الله عليه وسلم "أنا لا أفهم دندنتك ولا دندنة معاذ" فقال له الرسول ﴿ص﴾ وانت ماذا تقول"فقال اسال الله الجنة واعوذ به من النار"، فقال النبي: "ونحن علي ذلك ندندن".

فأنا أمام رئيس لا ينام الليل ويسافر من بلد لبلد، ثم يهبط بطائرته علي أرض مشروعات يتابع بعضها، ويفتتح الأخري ثم تجده بعد ذلك يتقدم صفوف الجنود في تدريباتهم وينتقل بين طلبة الكليات العسكرية وفي ليل نفس اليوم تجده بين الأحياء من ذوي الإحتياجات.

وأعتقد ما نراه علي الأرض أفضل من أن نختلف علي أرقام..

فأنا وغيري نؤمن بأنه رجل صالح، لم ينتقل بأسرته إلي شرم الشيخ حيث يحكم بلد الحضارة من خلف الأمواج؛ ويجني الدخل القومي هو وأولاده ويسرق حتي قصور الرئاسة وتبرعات الزلازل.. أليس هذا هو حسني مبارك الذي لم تنفعنا معه أرقام ولا برلمانات.. أم هل نفعتنا لغة الارقام مع (الأمير) الذي بايعتموه في (الفرمونت)، فباع مصر وفتح المزاد علي أراضيها، وجعل من أولاده أباطرة من اليوم الأول لحكمه، ثم ترك لنا إرهابا يقوده وزراؤه ومحافظوه.

ياسيدي الدكتور العظيم، والصديق الحبيب.. أطمئنكم جميعا، فأنا أجوب البلاد لألهث حول إنجازات الرئيس السيسي فلا أدركها؛ ولكن أحاول أن أطمئن علي حسن اختياري وعلي رشد جهادي، من أنه يدور حول الرجل الصالح.. وأنني مازلت في الجانب الصحيح.. وفي الخندق الصحيح.. والصحيح جدا كمان.

2019 - 1 - 17

مختار نوح .. محامى شاطر خسر قضيته



بقلم- عبد الخالق فاروق

يبدو أنك لم تقم بشراء حاجيات البيت منذ زمن.. فاسأل سيدة المنزل عن الأسعار ثم حدثنى عن الإنجازات

حينما كتبت ردين متتالين على الأستاذ مختار نوح ، كنت أحاول ان أحفز لدى الأستاذ المحامى كل ما يملكه من حجج ومنطق فى دفاعه المستميت، ليس فقط عن الرئيس الحالى الجنرال عبد الفتاح السيسى، فهذا حقه طبعا، وأنما أحاول أن أستنطق فيه الأسباب الوجيهة التى دفعته لأن يكون على حد وصفه أحد كبار المخططين لتغيير الدستور الحالى من اجل تأبيد حكم الرئيس الحالى، لنكرر تجربة استمرت ثلاثين عاما وأوصلت مصر إلى شبه الدولة لحظة خلع حسنى مبارك وأسرته من الحكم فى فبراير عام ٢٠١١، والتى راح من أجلها أكثر من ألف شاب من أنبل شباب مصر، علاوة على أكثر من عشرة آلاف من المصابين، أصابات الكثيرين منهم مؤلمة وقاسية.

وقد فوجئت، ثم صدمت مرة ثالثة حينما قرأت رد الأستاذ مختار نوح الأخير على مقالتى السابقتين بمقالة بعنوان "نيران صديقة جدا حول تعديل الدستور" بتاريخ ١٧يناير ٢٠١٩.

ومصدر صدمتى أن الأستاذ نوح الذى تعودت منه قوة المنطق، ومتانة الموقف، قد ضاع وسط الزحام، فلم يتناول أيا من النقاط التى أشرت إليها فى مقالى السابق حول أخطاء وفساد السياسات الراهنة التى جاء بها الرئيس الحالى، فأخذ الأستاذ المحامى يردد عبارات تمتدح الرئيس الحالى وتعدد فى إنجازاته من قبيل "زادت ايضا المصانع، والمساكن الاقتصادية والمعاشات بالمليارات، وطرق بآلاف الكيلو مترات والطرق الدولية، وعلاج فيرس سى، وإنهاء قائمة العلاج على نفقة الدولة، ومشروعات قومية، وإنشاء مساكن الخريجين، وتوزيع الأراضى عليهم دون وساطة أو محسوبية، ودعم الفقير وشمول بطاقات التموين، هذا فضلا عن المشروعات الانتاجية، والأسماك والصوب الزراعية، والانفاق على الإكتشافات البترولية، وتسليح الجيش وأصبح لنا هيبة دولية ومكانة أمام العالم لولاها لأكلنا الفئران، وأنا أمام رئيس لا ينام، ويسافر من بلد لبلد ... الخ) وغيرها من الإنجازات التى يشير إليها صديقى المحامى.

ولأن الأستاذ مختار نوح محامى شاطر اعتاد الوقوف أمام منصات القضاة، وتقديم الأدلة والقرائن، ودحض إدعاءات النيابة العامة، أو جهات التحقيق، ونحن نعلم مقدار شطارة المحامين المدربين، وهنا لا أستطيع سوى أن أذكر صديقى المحامى بالحقائق التالية:

لو تفضل صديقى المحامى البليغ، وبذل مجهودا وتوجه مشكورا إلى جريدة الأهرام أو الأخبار أو الجمهورية وطلب الإطلاع على الأرشيف الصحفى للأعوام من عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٩١، لوجد نفس التعبيرات والمصطلحات بالضبط بالنقطة وبالحرف، كانت تقال فى حق حسنى مبارك وإنجازاته التى دفعت قطاعا كبيرا من الشعب المصرى إلى التندر على الرجل بوصفه (حسنى كبارى) بسبب تصريحاته الكثيرة فى كل زيارة ميدانية والطلب من المسئولين بإقامة كبارى لتخفيف الإزدحام المرورى الكثيف، وربما لا يعلم صديقى أنه فى عهدى أنور السادات ومن بعده حسنى مبارك (١٩٧٤- ٢٠١٠)، أنفقت مصر حوالى ٨٤٠ مليار جنيه على مشروعات البنية الأساسية والتحتية مثل الطرق والكبارى ومحطات الكهرباء ومحطات الصرف الصحى والمدارس والمستشفيات وغيرها، وبصرف النظر عن الفساد الضخم المصاحب لتلك المشروعات ونسب العمولات والرشى والسمسرة التى كانت مصاحبة لكل تلك المشروعات، فإن ذلك لم يحل دون أن تصل مصر فى حكم مبارك إلى ما وصفه الرئيس الحالى "بشبه دولة"، فانهارت منظومة التعليم ومنظومة الصحة، وانتشرت الرشوة والمحسوبية وغيرها من الأمراض التى يعرفها الجميع الآن، ولم يكن يجرؤ أحد على الإشارة إليها سوى عدد محدود من أبطال الشعب المصرى الذين ظلوا محصورين ومحاصرين كما هو الآن، والعبرة من هذا العرض هو أن كثرة الإنفاق المالى للدولة والقائمين عليها دون مخطط تنموى حقيقى ليست حجة لصاحبه، بل على العكس يمكن أن تكون وبالا على البلد وعلى الفقراء فيه.

وأذكرك كذلك أن كل تقارير المؤسسات الدولية وأبرزها البنك وصندوق النقد الدوليين، كانا يشيدان بالإنجازات ومعدلات النمو – غير الحقيقية طبعا – التى يحققها الاقتصاد المصرى سواء فى عهد أنور السادات أو حسنى مبارك، كما يشيدون اليوم بإنجازات وإصلاحات الرئيس الحالى، وبالتالى لا تنظر أبدا إلى هذه التقارير باعتبارها عنوانا للحقيقة يا صديقى.

أذكرك يا صديقى أن الرئيس الحالى وفى معرض تقديم إنجازاته فى أربع سنوات، وقبل ما تسمى الانتخابات الرئاسية الأخيرة عام ٢٠١٨، قال ولا أدرى إذا كان يمزح أو يتكلم بصورة جدية، أنه خلال السنوات الأربعة الأولى من حكمه قد أنجز ١١ ألف مشروع، أى بمعدل أربعة مشروعات يوميا، وبصرف النظر أن هناك خطأ فادح فى الحساب والجمع والضرب (حيث أربعة مشروعات يوميا مضروبة فى ١٤٦٠ يوما) لن تنتج سوى ٥٨٤٠ مشروعا فقط لا غير، وهو رقم خيالى بكل ما تحمله الكلمة من معنى، إلا إذا كان المقصود أن كل عمود من الأعمدة الخرسانية للكبارى تعتبر مشروعا بحد ذاتها! أو أنه يقصد أنه يخطط لتنفيذ ١١ ألف مشروع على مدى سنوات طويلة.

والعبرة فى العلم الاقتصادى يا صديقى ليس بعدد المشروعات، بل بالقيمة التنموية لتلك المشروعات، صحيح أن الطرق والكبارى ومشروعات تحلية المياه، والصرف الصحى كلها مطلوبة وضرورية، ولكن علم التخطيط الاقتصادى ودراسات الجدوى تعلمنا، كيف يتوزع الإنفاق الضخم بمراعاة ثلاثة عناصر هى: التوقيت والجدوى والانتاجية، وإلا فإن الكثير من هذا الانفاق الاستثمارى الضخم لن يؤدى إلى نتائج على مستوى معيشة الشعب وفئاته الفقيرة على الأقل، فبرغم الإنفاق الهائل الذى أنفقته المشروعات العقارية فى الولايات المتحدة، ومن قبلها فى دول جنوب شرق آسيا، فلم يمنع ذلك من حدوث كارثة عام ٢٠٠٨ فى أمريكا ومنها إلى بقية العالم كله، وكذلك عام ١٩٩٧ فى جنوب شرق آسيا وكادت أن تعصف بكل ثمار التنمية التى جرت فيها طوال ثلاثين عاما سابقة.

تجاهلت يا صديقى فى ردك على وقائع فساد واضحة وفاقعة فى موضوع الأراضى والعاصمة الإدارية وصمتت.. فهل كان صمتك قبولا بما جرى ويجرى، أو أنك لم تكن تعرف ما يجرى يا صديقى؟

صمتت عن التضخم وارتفاع الأسعار الذى ألهب ظهر الفقراء وأبناء الطبقة الوسطى، وصمتت عن تغريق الجنيه انصياعا لصندوق النقد الدولى ومصالح كثير من رجال المال والعمال والبورصجية المحيطين بالرئيس الذين ظلوا لسنوات ينعقون كالبوم، فى كل وسائل الإعلام المملوكة لهم، من أجل تخفيض قيمة الجنية المصرى أمام الدولار والعملات الأجنبية، مما زاد الثروات فى خزائنهم وحساباتهم المصرفية، ثم تحدثنى عن المساكن الاقتصادية، أتحداك أن تحصل أنت أو غيرك على بيانات دقيقة عن عدد الوحدات السكنية الاقتصادية الحقيقية وعدد الوحدات السكنية التى تباع بمبالغ فلكية (أكثر من ٥٠٠ ألف جنيه فأعلى لشقة فى المدن الجديدة) فهل يملك الفقراء هذه المبالغ وهذه الأقساط الكبيرة.

صحيح نرى ونشاهد حركة بناء واسعة فى كل مكان، لكنها العقارات يا صديقى المربحة للجهة التى تشرف عليها والتى تقوم بها والتى تبيع فيها، أذهب بنفسك وأسأل، أو أتحداك أن تصطحبنى معك فى جولة ولنبدأ بعاصمتك الجديدة حيث الشقة التى لا تزيد مساحتها على ١٠٠ متر مربع يزيد سعرها على مليون جنيه، أما إذا كنت ترغب فى الأوسع (فيلا أو قصر مثلا) فأذهب إلى شركة هشام طلعت مصطفى وغيره من المقاولين، هناك ستحصل عليها بسعر مناسب جدا ما بين ١٥ مليون إلى ٣٠ مليون جنيه وربما أكثر.

وبالنسبة للمزارع السمكية والصوبات الزراعية فهى جميلة ومفيدة يا صديقى، لكن حينما تساهم فى توفير تلك السلع والأسماك بأسعار مناسبة للشعب المصرى، هل تجرؤ يا صديقى لتقول لنا بأن هذه المشروعات العظيمة قد خفضت الأسعار فى الأسواق المصرية، يبدو أنك يا صديقى لم تنزل السواق ولم تقم بشراء حاجيات البيت منذ زمن طويل، فأسأل سيدة المنزل عن الأسعار وبعدها كلمنى عن الإنجازات.

وهذا يكفى اليوم وتقبل تحياتى يا صديقى.

2019-1-18

إرهاب العين في مواجهة المخرز!



بقلم: سوزان حرفي

أعلم أن اتهامك ليس استدعاء لأجهزة السلطة للتنكيل بمعارضة كانت بالأمس شريكة وداعمة للنظام



«ردا على إرهاب سوزان حرفي» هكذا عنون استاذي العزيز «مختار نوح» رده على مقال «عملية تغيير الدستور» المنشور بموقع «المشهد» ٨ يناير والذي بناه على أساسين أولهما وسم المعارضة بالإرهاب والديكتاتورية، وثانيهما اقراره بأن هدف ما يسميه «تعديل الدستور»هو إبقاء السيسي بوصفه «الرجل الصالح»في الحكم؛ ليكمل نهضة بدأها وتقف المعارضة عائقا أمام استكمالها!

وأشكره على رده وعلى أنه جاء بالموضوع من أخره، وهو معافى من الرد على سؤال أي قيمة لمصر تاريخا وحضورا وشعبا وإمكانات؛ إذا كل ذلك مرهون ببقاء شخص معين في منصب محدد، كما لن أخوض في الدستورولا في تقييم حجم وطبيعة (الإنجاز) الاقتصادي وبنيته وأثره، فقد كفى في ذلك قامتان كبيرتان بحجم الدكتور «كمال الهلباوي» عضو لجنة الخمسين؛ والخبير الاقتصادي العميق الدكتور «عبد الخالق فاروق».

لأقف عند اتهام المعارضة بالإرهاب، فذلك قول عظيم وأنت استاذي العزيز خير العارفين، فكم من حرب باسم مواجهة الإرهاب قامت وقضت على دول، وباسمها تنكل إسرائيل بالمقاومة وبحق الفلسطينيين في التحرر، وبها يتم تمزيق سوريا، وتحت رايتها يتم قمع شعوب وتكميم أفواه دون تفرقة بين من يحمل سلاحا ومن يعترض بكلمة.

فعن أي إرهاب تتحدث وإرهاب من لمن، فمن يملك أدوات الإرهاب هو النظام، ولا يتوانى عن استخدامها، ويتحرك وفق شروطه هو، فيضج بأي صوت معارض، ويستبعد كل مخالف، ويتعامل مع الشعب كأنه في معسكر عليه التحرك بالأمر والنهي، كما يحتكر المنابر ويغلق منافذ التعبير سياسية وإعلامية.

فكم من الصحف الخاصة والحزبية يمكن أن يمر عليها مقال رأي ولا يتخطى مكتب مسئولها للنشر، وكم من مديري قنوات ورؤساء تحرير ومقدمي برامج تم استبعادهم لا لشيء إلا أنهم نطقوا بانتقاد الوضع العام، أو خالفوا بعض توجيهات الأجهزة الأمنية لهم أو لقنواتهم.

وكم من ملاحق لأنه اعترض على سياسات وقرارات، ومن أبواب رزق أغلقت، ومعارض تم استهدافه بالتجريح والاغتيال المعنوي والتعرض الفج لشخصه ولعائلته، وكم من أبواب للتحقيقات والقضايا والسجون فتحت، ما دفع بالكثير من المعارضين لتجنب السياسة وما فيها حتى حين.

إذا كانت المعارضة موقف له فخامة موروثة كما تقول، فثمنها لم يعد يوازي فخامة ثوبها، فمن يتصدى لها يلقى أثاما، ويقع بين إرهابين؛ إرهاب السلطة وإرهاب التنظيمات الإسلامية الذي نواجهه جميعا.

ثم تصف المعارضة بالإرهاب! وأربأ بك استاذي العزيز؛ وأعلم أن اتهامك هذا ليس استدعاء لأجهزة السلطة لمزيد من التنكيل بمعارضة كانت بالأمس شريكة وداعمة للنظام وجزءًا أساسيا في حملته الانتخابية الأولى، واليوم تعبر عن موقف مخالف لكنه يلتقي على خلفية مصر والوطن.

أما تأكيدك بأن المعارضة برفضها تكون في الموقف الخطأ، وتكرر خطيئة مبايعتها للإخوان بـ«فيرمونت»، فأؤكد لك أني ممن لم يبايع ولم يمنح «مرسي»صوته في أي من جولتي التصويت، لكن بغض النظر؛ فمن أتى بالإخوان للسلطة ليس مبايعة المعارضة، وإنما أصوات الأغلبية التي تطالب بالاحتكام لها الآن، والمثقفون هم من قادوا التغيير وبشروا به وخرجوا له بـ٣٠يونية في حماية ودعم جيش مصر ومؤسساتها، ولتجنب هذه الاختيارات الخاطئة والتجارب الأليمة؛ كان من المفروض وضع التعليم والصحة والحريات في أولوية اهتمام أي نظام يستهدف النهضة.

فنهضة مصر يا سيدي تأتي ببناء الإنسان، بإعلاء مستوى الأغلبية إدراكا ووجودا وتحررا، بفتح مجالات التقدم أمام الجميع، بعدم احتكار السلطة والحقيقة معا، ونقيض ذلك يعني إبقاء الداء على حاله بلا دواء، فالاستثمار في البشر قبل الحجر هو ما يصنع نهضة مصر، ويجعلها منيعة ضد أي اختراق.

استاذي العزيز تقطع بأن المعترضين يمثلون أقلية قليلة، والسؤال لما كل هذا القلق من التعبير عن رأيها، ولما يتم إغلاق كل المنافذ أمام صوتها! ولماذا يتم تسويق التغيير على أنه رغبة نابعة من إجماع شعبي لا يساوره اعتراض، وتفويض جديد مقطوع بأمره!

وتضرب مثلا لما احتكم إليه النائب «هيثم الحريري» في استفتائه على «تويتر» الذي شارك فيه حوالي ٤٥ ألف، ولم تذكر نتيجة نفس الاستفتاء على «فيس بوك» التي جاءت على النقيض، لكني في المقابل لن احتكم إلى «وسم» يطالب السيسي بالرحيل ولا بكم مليون يحظى، فعمل اللجان الإلكترونية من الطرفين أبعدت وسائل التواصل كقرينة على هذا أو ذاك.

أخيرا لك استاذي الكريم أن تعتقد أن بقاء السيسي لصالح الوطن، ونعتقد نحن العكس، لكن يبقى بيننا دستور جاء به وعلى الجميع احترامه لا العبث به أو تغييره، نعم هي عملية (تغيير) وليس (تعديل)، فالتعديل يدخل على الشيء فيتم ما نقص فيه ويزيده ميزات، ولقد حسم الدستور الحالي شرط تعديله بمزيد من ضمانات توازن السلطات، وزيادة الحقوق والحريات، أما المبتغى الأن فهو انتقاص من ذلك كله، وردة لما كان قبل الثورة، وهو ما يرقى لمستوى الجريمة، جريمة تتجاهل دماء شهداء وتضحيات شعب، وتقضي على بقية أمل بأن الغد قد يحمل رياح تحمل شعارات الثورة "عيش، حرية، عدالة اجتماعية" من جديد.

2019-1-20

المشهد
العدد 273 - السنة السابعة ـ من 22 - 28 يناير 2019 ـ ??? ـ ??? جمادى الأولى ـ 1440هـ

قالت العرب

أجمل ما تكونُ أن تُخلخلَ المدى/ والآخرون - بعضهم يظنّك النّداءَ/ بعضهم يظنّك الصّدى./ أجمل ما تكونُ أن تكون حجّةً/ للنور والظّلام / يكون فيك آخرُ الكلامِ أوّلَ الكلام/ أجمل ما تكون أن تكون هدفًا – مفترقًا للصّمتِ والكلام .

المشهد
العدد 273 - السنة السابعة ـ من 22 - 28 يناير 2019 ـ ??? ـ ??? جمادى الأولى ـ 1440هـ

قالت العرب

ذلك الطّفل الذي كنتُ، أتاني/ مرّةً/ وجهًا غريبًا./ لم يقل شيئًا. مشينا/ وكلانا يرمقُ الآخرَ في صمت. خطانا/ نَهَرٌ يجري غريبًا./ جمعتْنا، باسْم هذا الورقِ الضّاربِ في الرّيح، الأصولُ/ وافترقنا / غابة تكتبها الأرضُ وتروِيها الفصولُ./ أيها الطّفل الذي كنتُ، تقدّمْ/ ما الذي يجمعنا، الآنَ، وماذا سنقول؟

ينفض أحزانه ويتخلى عن صمته في حوار مطول مع المشهد «2 من 2»

حمدين صباحي: السلطة وتنظيم الإخوان متفقان على قتل فرص أى «بديل مدنى»

صمت الشعب لايعني رضاه ولكن يعني أنه تعلم من التجربة.. ولن يخرج ويضحي بشكل مجاني

لسنا في حالة خلاف ولا صراع مع الجيش.. ونحن في حالة معارضة مشروعة جادة ونبيلة لسياسات واختيارات الرئيس



أحدثت الحلقة الأولى من حوار المشهد مع المرشح الرئاسي الأسبق حمدين صباحي صخبا واسعا، وكانت بمثابة حجر كبير تم إلقاؤه في بحيرة السياسة المصرية الراكدة، وبدأت فور نشرها حملة تشويه مزدوجة ضده، طرفها الأول السلطة التي سلطت أبواقها لنهش سمعة المرشح الرئاسي الأسبق والتقليل من شأنه ومحاولة ترويعه بنشر تقارير إعلامية ملفقة وخيالية، كما دفعت بأحد المحامين الشرفاء – او تطوع هو من تلقاء نفسه – لتقديم بلاغ للنائب العام يطالب بالقبض على حمدين ومنعه من السفر وتقديمه للمحاكمة مستخدما إكليشيهات مكررة مثل نشر أخبار كاذبة والإساءة لرئيس الجمهورية.

أما الطرف الثاني لحملة التشويه فكانت المنابر الإعلامية لتنظيم الإخوان التي صبت جام غضبها عليه واتهمته بالتسبب فيما وصلت إليه مصر، عبر دعوته ومشاركته في موجة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ التي تسببت في خلع الإخوان من السلطة.

كان الهجوم ضاريا لسببين: - شخص حمدين صباحي، فقد تصورت السلطة (ونقيضها) أنها بنتيجة انتخابات ٢٠١٤ المصنوعة، قد وضعت نهاية لنضال حمدين الذي استمر أربعة عقود، وكسرت كل الآمال المعقودة عليه خاصة من جيل ثورة يناير، وتصورت صمته النبيل "استكانة وقبولا" متناسية أن النبل قد يدفع السياسي للصمت، لئلا يستخدم البعض نطقة تكئة للنيل من استقرار الوطن، وأنه مرهون بوقت يكون للحديث فيه معنى وتأثير في الاتجاه الذي يريده.

بينما كان السبب الآخر للهجوم – خاصة من جانب السلطة ودراويشها- هو ما قاله، حيث أكد أن العدوان على الدستور معناه تنصيب مستبد لـ ٣٠ عاما، وأن من يتحمسون لتعديله إنما يخططون لمصادرة حق المصريين في اختيار حاكمهم وإلغاء الثمرة الوحيدة الباقية من ٢٥ يناير، محذرا من أن النظام يحاول إزاحة سلم الوصول للسلطة وهي نفس التهمة الموجهة لحكم الإخوان ويستهدف مصادرة حق التداول السلمي للسلطة وهو ما يفتح الباب للعنف والإرهاب ، ولم ينس الإشارة إلى أن كل من عدل الدستور طمعا حرم من نتائج تعديله .. وهي من سنن مصر لكن الطامعين لا يتعظون ، كما أكد أنه لا وطنية تشرع ان تحتكر السلطة وتستبد وتلقي بمعارضيك إلى غياهب السجون وتكمم الأفواه وتجوع الناس، وأن احتقار الشعب والنزعة النرجسية المتغطرسة يعني أن أحدا لم يتعلم من مشهد ملايين ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو .. وهذا نص الجزء الثاني من الحوار

ثورة يناير يمكن أن تتعثر أو تخطيء أو يخطيء بعض قادتها كما أخطأت أنا وجيلي.. لكنها لم تمت وهي حاضرة بكل دروسها

■ بعد اليوم الأول من انتخابات ٢٠١٤ فكرت في الانسحاب .. ما الذي منعك؟

– منعني من الانسحاب شيئان : – أن أعرض أحدا لأن يهدر دمه. مد الانتخابات ليوم ثالث كان إجراء غير مقبول مني، لكن الانسحاب كانت له تواليه.. وكما خسرت الناس العاديين بترشيحي، خسرت الشباب الذين أصروا على ترشيحي حين امتنعت عن الانسحاب، وهذه كانت خسائر كبرى متتالية أثرت جدا في صورتي وفي حجم الثقة العامة التي كنت أحظى بها، وفي الجمهور الذي كان يراهن علي.

أعتبر هذه المعركة هي الأكثر نبلا والأكثر خسارة، لأن دوافعي التي قبلت على أساسها الترشيح وأصررت بسببها على عدم الانسحاب، هي حقن دم أي شخص من أنصاري كان يمكن أن ينزل الشارع في ذلك الوقت، وكان يمكن للإخوان أن يستغلوا ذلك، ولم أكن لأعطيهم هذه الفرصة.. وهنا يأتي السبب الثاني: كنت أريد للبلد أن تستقر فعلا، لم أكن أريدها أن تتخلخل، كنت أريدها أن تقطع شوطا حتى تجني ثمرة مادفعته من ثمن شريف وفادح في ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو، فلم أكن لأعرضها لهزة، وقبلت على نفسي أن يظن بي الظنون ، من جانب من أحبهم ويحبوني، ويأخذوا مني موقفا لعدم انسحابي ، كانت تجربة قاسية في ٢٠١٤.

■ هل هناك أطراف في السلطة شجعتك – ولا أقول ضغطت عليك لأني أعرف أنك لا تقبل الضغط – على الترشح؟

– هذا أمر أريده أن يكون واضحا للناس، لم يحدث في ٢٠١٤ أبدا أن طلب مني على أي نحو أن أترشح.

■ ولا ضغط عليك لئلا تنسحب؟

– ولا ضغط علي لمنعي من الانسحاب مطلقا. اعتقد أن السلطة تعرف أني أحب أن أكون نزيها ومستقلا في رأيي وأني لست موضع مساومة.

ماحدث أني ترشحت على غير إرادتي الشخصية – احتراما لرأي جيل أحترمه – وأملا في أني حين أخوض الانتخابات أخرج بنتيجة ما بين ربع وثلث الأصوات، فيتأسس في مصر نظام فيه رئيس معه ثلثي الأصوات – أو ثلاثة أرباع الأصوات – وتيار معتبر للمعارضة، ويتأسس لإمكانية دولة يمكن أن يتم فيها تداول ديمقراطي للسلطة، وتنتعش القيم الديمقراطية، هذا هو هدفنا وغرضنا، وهذا هو طريقنا الحقيقي – طريق التداول السلمي للسلطة – بضمان النزاهة الانتخابية، فرأيت أن خوض الانتخابات – رغم كلفته الشخصية – هو الأصح، لكن حتى هذا الحلم تمت الإطاحة به بالأرقام المصنوعة وغير الحقيقية التي أعلنت للانتخابات.

■ ماهو إحساسك وقتها وأنت حاصل في الانتخابات السابقة على ما يقارب ٥ ملايين صوت، وتحصل في الانتخابات على ٨٠٠ ألف صوت؟

– طبعا فجوة عميقة جدا ومؤلمة، وفي اليوم التالي لإعلان النتيجة قلت في مؤتمر صحفي إنني لا أعترف بهذه الأرقام. كل ما أعلن من أرقام في ٢٠١٤ غير صحيح، وعندي أدلة أولها أن اللجان التي أدلى فيها المندوبون عني بأصواتهم لصالحي فيها، كإجراء مع افتتاح اللجنة، كانت نتيجة الفرز فيها أنني حصلت على صفر، حتى المندوبين عني في اللجنة تم تزوير أصواتهم، وطبعا لا الرقم المنسوب لي بأنني حصلت عليه، ولا الرقم المنسوب لمنافسي، ولا إجمالي الحضور بالتأكيد، كل هذه الأرقام لم تكن صحيحة.

ولكن كان هناك يقين عندي بأنه – حتى لو كانت هذه الانتخابات نزيهة – وكل صوت فيها صحيح، كانت حظوظ منافسي من الشعبية أفضل وكان سيفوز، والحقيقة أنه لو أدار المعركة بنزاهة ونجح بـ ٧٠٪ لكان أفضل له وللبلد، وحين خرجت أرقام مصنوعة أدت لشعور بالانكسار لدى الجيل الذي دخل معركتي بحماس، فرغم خسارتي ٤ ملايين صوت عن الانتخابات السابقة، فإن نحو المليون الذين تجاسروا على منحي أصواتهم، رغم ذلك الحشد من الدولة والتخويف من رعب الإخوان، وهذه التعبئة الهائلة القائمة على أن الجيش هو من سيحمينا. هذا المليون أو من سموا الـ ٣٪، وهو رقم ليس حقيقيا، أنا فخور بكل واحد فيهم، لأن هذا جدار متين للديمقراطية استطاع في هذا الظرف أن يختار اختيارا مدنيا ديمقراطيا ينظر للمستقبل، وكل واحد منهم الآن فخور بنفسه جدا ومتأكد من أنه اختار بشكل صحيح، خصوصا وأن من كان يؤيدون منافسي هم أكثر من يشكون الآن من الغلاء ومن الظلم الذي ألحقته سياساته بهم، ومن حق الـ ٣٪ أن يقولوا أنهم أبرياء وقدموا بديلا، والشعب الذي اختار نحترم خياراته.

لكن أبدا، لم يضغط علي في ٢٠١٤ لكي أرشح نفسي إلا من شباب الثورة، فهم جهة الضغط الوحيدة، ولم يضغط علي أبدا لئلا أعلن انسحابي في اليوم الثاني، كان قراري الفردي، وتقريبا القرار الوحيد في حياتي الذي اتخذته بطريقة فردية، كل من كانوا حولي إلا عدد قليل، كان رأيهم أن أنسحب، وكانت الأقلية الموجودة التي كانت مع عدم ترشيحي، فمجلس أمناء التيار الشعبي كله صوت على ترشيحي، ما عدا سبعة أسماء ضد الترشح كنت واحدا منهم، أنا فخور بالشباب الذين كانوا بالغي الحماس وكانت لديهم رؤية وبصيرة عني – رغم فارق الخبرة – فقد رأوا أن السيسي إذا نجح سيتحول إلى مستبد – وكنت أنا حسن الظن به، ولكني رأيت من حق الثورة أن يكون لها تعبيرها الخالص عنها، ولذلك قبلت الترشيح.

وثبت أن كل حبال العشم فيه تقطعت على مدى السنوات بالغلاء وغلاء الأسعار وتيران وصنافير والقبض على الشرفاء والتضييق على الحياة العامة وهلم جرا من سياساته، وثبت أن هؤلاء الشباب كانوا على صواب.

لكن كل المشكلة في ٢٠١٤ التي خضتها بكل هذه التضحية والخسارة والنبل أنه حتى الهدف النبيل في تأسيس تيار معبر عن هذه الثورة، يستمر وينظم نفسه، يمثل فرصة أفلتت منا.



خلاصة ما أريد أن أقوله أن شعبنا من حقه أن يطمح لتداول سلمي للسلطة عبر انتخابات حرة وأن يختار من يراه، وأن يعيد تشكيل وجهة نظره فيمن اختاره، كي يستمر أو يغيره، لأن لا مستقبل أمام مصر بعد كل تجاربها وتضحياتها وأحزانها وأوجاعها وأحلامها، إلا بالإصرار على طريق لبناء نظام ديمقراطي يتم فيه تداول السلطة سلميا عبر انتخابات نزيهة. ومشكلة العدوان على الدستور أنه يقطع الطريق على هذا المطلب ويسد هذا الباب، العدوان على الدستور بتعديل مدد الرئاسة يغلق باب الأمل المشروع المستحق للمصريين في أن يصنعوا حياة ديمقراطية عبر تغيير السلطة سلميا، وهذا خطر.

■ ولكن وسائل تعبير الناس عن أحلامها وآمالها المشروعة طرقها مغلقة، فالتظاهر ممنوع وهناك اتهام لكل من يحتج بأنه يخدم أجندة جماعة الإخوان وأيضا يعبر الإعلام عن صوت واحد فيما تمنع الأصوات الأخرى.. كيف تتصور أن يعبر الناس عن رأيهم سواء في تعديل الدستور أو أي قرارات يرى الناس أنها لا تناسبهم؟

– في ظل ظروف التقييد الحالية، لا نستطيع أن نطلب من الناس ما هو فوق طاقتهم ولا أن نعرضهم لمخاطر. الناس أدرى بمصالحهم وباختيار أساليب تعبيرهم، لكن مانستطيع أن نطلبه مطمئنين من الناس أن يقولوا رأيهم، كل مصري يريد لبلده أن تستقر وأن يأخذ الشعب حقه والثورة المغدورة لا يتم ذبح آخر إنجازاتها، أي شخص يحترم فكرة القانون ودولة القانون وحكم القانون والمساواة أمامه، أي شخص يحترم حق مصر في أن تطمح لتطور حقيقي عبر آلية سلمية، كل هؤلاء ندعوهم بأن يقولوا بصوت واضح: لا للعدوان على الدستور. وأن يرفضوا تعديله.. أن يعلنوا ذلك بكل الطرق السلمية وبقدر طاقتهم، لا يكلف الله نفسا إلا وسعها، هنا أظن أن المثقفين عليهم دور خاص، لأن المثقف في أي بلد يفترض أن يكون ضميره، أتمنى أن يقول مثقفو مصر وعقلاؤها وأصحاب الرأي فيها بوضوح، من الآن، أنهم ضد هذا العدوان الذي تخطط له السلطة على الدستور في مصر، وأنهم يرفضون هذه التعديلات وعلى الأخص صلب هذه التعديلات، أن تكون الرئاسة لأكثر من دورتين أو يمد فيها، لأننا إذا وافقنا على هذا نكون في الحقيقة قد تخلينا عن ضميرنا الوطني.

■ دائما ما يتم الخلط بين رئيس الجمهورية الخارج من المؤسسة العسكرية والمؤسسة العسكرية ذاتها، كيف يمكن للناس إظهار أن معارضتهم لأي حاكم –باعتباره حاكما مدنيا تجوز معارضته بمقتضى الدستور – والقوات المسلحة التي لا يختلف اثنان عليها، كيف نزيل هذا السحر الذي تستخدمه الأجهزة وكتابها في الربط بين حاكم ومؤسسة ؟

– رئيس الجمهورية موظف مدني عند الشعب المصري، الشعب هو الذي اختاره وهو من يحاسبه ويجدد له في حدود نصوص الدستور، والجيش مؤسسة مملوكة للشعب المصري مهمتها حماية أمن هذا الوطن وحدوده.

الجيش حارس وليس حاكما ورئيس الجمهورية هو الحاكم، وهذا الرئيس من أي مصدر جاء بما أنه صار رئيسا عليه أن يقبل ويحترم إرادة الشعب الذي جاء به فهو الذي يحاسبه ويقيمه ويسمح له أن يستمر أو لا يستمر، الجيش ليس عرضة لانتخاب ولا تصويت، فجيش مصر لكل المصريين ومحل احترام واعتبار منهم، وينبغي أن يتنزه عن أن يزج به في مواقع يمكن أن تؤثر على القيمة العظيمة له في وجدان وضمير المصريين جميعا.

لسنا في حالة خلاف مع الجيش ولا صراع معه، نحن في حالة معارضة مشروعة جادة ونبيلة لسياسات واختيارات الرئيس. وهذا حقنا، بالدستور وبالخلق وبالوطنية وبالتاريخ، نمارسه باحترام لحق هذا الشعب علينا في أن نقول كلمته، ثم أننا لا نفرض معارضتنا على أحد ولا نكره أحدا أن يكون معنا، لا نحبس أحدا بسبب وجهة نظره، ولا نقطع عيش أحد لأنه غير مقتنع برأينا، نقول كلمتنا لوجه الله ولوجه مصر وهذا الشعب العظيم، وسنقولها، وهذا ما يجعلنا نقول لا للعدوان على الدستور، لا لإغلاق باب التداول السلمي للسلطة، لا لتنصيب أحد، أيا من كان هذا الأحد، دون تجديد اختياره عبر الشعب بانتخابات نزيهة، لا للاستبداد، لا للتبعية، لا للفقر والفساد، هذا هو الحد الأدنى الذي يقوله أي مصري لديه ذرة من المحبة لهذا البلد وحرصا عليه وتقديرا لما قدمه هذا الشعب من تضحيات، قلناه بالأمس ونقوله اليوم ، ونحن واثقين أن مآل مصر – أيا ما كان الثمن الذي تدفعه – أن تتحقق فيها القيم المنشودة للثورة، فمصر الديمقراطية التي يتحقق فيها عدل اجتماعي وحقوق للفقراء ورخاء ناجم عن تنمية حقيقية، وثروات توزع بالعدل بعد أن تزيد، وحريات .. مصر هذه ستأتي وهذا الحلم لم يكن مجانيا.

■ هل تتصور أن ثورة يناير مستمرة رغم الارتداد عليها؟

– ثورة يناير مهزومة لكنها لم تمت، منكسرة لكنها لم تنته، موجتها في ٣٠ يونيو حاضرة بكل دروسها، ليس هناك شعب يقوم بثورة – بهذا الحجم المليوني وبهذا العمق في الوجدان – وتنتهي، يمكن أن تتعثر أو تخطيء أو يخطيء بعض قادتها – كما أخطأت أنا وجيلي في الاختيارات أو في كفاءة التكتيكات أو في القدرة على أن يصلوا بمطامح الشعب إلى مواقع القرار– نعم، الشعب لا يخطيء وأنزه شعبنا عن الخطأ، وإن كنت أخطيء نفسي وقيادات الثورة بدرجات متفاوتة وأدعو إلى مراجعة لأخطائنا ونقد ذاتي لأنفسنا، لأن هناك جيل جديد سيكمل هذه الثورة ويصبح من حقه أن يطلع على ما أحسننا فيه وما أسأنا، وعلى أخطائنا حتى لا يكررها، ماذا تكون الثورة إن لم تكن حق الناس في أن يعيشوا بكرامة في دولة ديمقراطية، هذا آت آت ، عندي يقين في أن يتحقق هذا الأمل، ربما أراه وربما يراه أولادي، والجيل الذي كان في الميادين ونحن على مشارف الستين وهو في عشريناته، سيعيش دولة العيش والحرية والعدالة الإجتماعية، وستتحول كل الآلام التي نعيشها الآن إلى ذكريات، سوف ينظر إليها هذا الجيل ويحترم نفسه أنه استطاع أن يعبر هذه المحن دون أن يفقد أمله ويقينه وإصراره إلى أن يحققه الله له.

■ ما الذي أفشل الموجتين الأوليين من الثورة .. هل كان للناس دور في هذا الفشل حين تسرعوا وتركوا الميادين، أم القيادات والنخب التي اقتربت من السلطة أو كانت قريبة من سلطة سابقة وتلونت؟

– توجد أسباب عدة، أستطيع أن أقول أن السبب الجوهري في عدم نجاح ٢٥ يناير و٣٠ يونيو هو غياب التنظيم، ولأن قوى الثورة لم تكن منظمة، لم تأخذ قرارا صحيحا في التوقيت الصحيح، لم يكن لها عقل واحد فأضاعت الفرصة وانفضت الجماهير، وطالما أن التنظيم غائب لن نتمكن من مواجهة الدولة القديمة التي أسقطنا رأسها في ٢٥ يناير، ولا الجماعة القديمة التي أسقطنا حكمها في ٣٠ يونيو، هذا الشعب لكي يكمل ثورته يحتاج إلى تنظيم جاد شعبي محكم، يستطيع أن يقود الموجة القادمة ويصل بها إلى السلطة، لا يقودها لإسقاط رئيس ثم يبقى الشعب في الشارع كما كان، ما أهون إسقاط الرؤساء على الشعب المصري، فهو لا يجلس في بيوته لأنه لا يستطيع إسقاط رئيس ، لكن لأنه عرف من تجربته في ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو أنه يستطيع إسقاط رئيس ولكن بمن سيأتي؟، الشعب أذكى من أن يخرج مجانا وتضيع السلطة من يده مرة أخرى، لن يتحرك هذا الشعب إلا عندما يجد بديلا قادرا وكفؤا ليس فقط على قيادة ثورة وإنما على إدارة الدولة كثمرة لنجاح الثورة، لهذا فإن السلطة متنبهة لهذا، وتعتبر مهمتها القضاء على أي بديل وتشويهه ومنعه من أن يكون أهلا للتواصل مع الناس أو محلا لثقتهم، لذلك لا تريد انتخابات ديمقراطية، وفي ظل هذا التقييد على حق التظاهر وكلفته الفادحة لن تقول للناس انزلوا تظاهروا لتموتوا، الناس مستعدون لذلك لو أن هناك نتيجة، لكنهم ليسوا مستعدون للموت المجاني، وهذا أمر عاقل.

خوضي انتخابات 2014 كان الأكثر نبلا والأكثر خسارة ..وهذه دوافعي

■ هل تعلمت النخب السياسية ووعت الدرس؟ لم نر أي حركة معارضة أو تقدم بديلا يستطيع الشعب الرهان عليه ، بل بالعكس نجحت السلطة بالقهر والقمع والمنع والأساليب الأمنية في إلزام النخب بيوتهم؟

– نقول أن النخب وعت الدرس، حين نجد تنظيما جادا يجمع هذه القوى المدافعة عن قيم الديمقراطية والدولة المدنية والعدل الاجتماعي والاستقلال الوطني، وتخوض معارك عاقلة وتبلور خطابا يصل لقلوب الناس وعقولهم، وتوجد الحلول، التي يقبلها العقل، للمشاكل التي يعاني منها المصريون، هذا لم يتحقق، لكني أثق أن هناك أناس قادرون عليه، المكونات موجودة لكن بنيته – المتمثلة في تنظيم – ليست قائمة، وهذا واجب الوقت، إذا كان هناك واجب بعد ماتعلمناه من دروس، فإن القوى المؤمنة بمصر وبشعبها وبحق البلد في حياة كريمة وفي تحقيق أهداف ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو، عليها أن تنظم نفسها.. هذا هو الواجب الآن.

■ بشكل براجماتي .. أليس من المفترض أن تشجع مؤسسات الدولة على قيام مثل هذا التنظيم، على الأقل لسحب البساط من تحت أقدام القوى المعادية لها وهي القوى المنظمة الوحيدة والممثلة في الإخوان وتيار الإسلام السياسي؟

– رأيي أن السلطة الحالية والإخوان متفقان على شيء واحد، هو ألا يخرجا بديلا عنهما، لأنه لو تبلور في مصر تيار يشبه المصريين العاديين – الطيبين الحالمين – الذين يريدون العيش بكرامة وبحرية، الذين يريدون لقمة عيش وحق في الكلام، ويريدون قرارا مستقلا وليس خنوعا لقوى أجنبية، ويريدون ألا يحتكر أحد باسمهم الدين أو الوطنية، هذا هو المصري العادي، هذه الأغلبية المصرية هي العمود الفقري لـ ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو، لكن لم يكن لديها تنظيم، كان التنظيم لدى طرفين.. الدولة القديمة بروابط البيروقراطية والمصالح.. والإخوان بروابط الجماعة مصالحا واعتقادا، وهم من تناوبوا علينا لأنه لديهم تنظيمات، في المرة القادمة لو أراد الشعب أن يصل لحياة كريمة، فمن واجب المثقف المناضل والثوري الحقيقي أن يقترب من الناس ويبني معهم قدرة منظمة على مواجهة الطرفين السابقين.

سؤالك منطقي، لأنه لو بنيت في مصر قوى وتنظيمات ديمقراطية ومدنية يكون أفضل، لكن السلطة تريد أن تهددنا بالإخوان لنقول "نار السلطة ولا جنة الإخوان" لاتريد أن تقول للمصريين أنها لو سقطت فستأتي القوى الشعبية والديمقراطية – التي تشبه عموم المصريين – لأنهم في هذه الحالة سيختارون البديل، والإخوان يفكرون بنفس الطريقة.. يريدون أن يروجوا وهما مفاده أنهم البديل الوحيد عن هذه السلطة، وأن القوى المدنية والديمقراطية لا شيء.

الطرفان يريدان أن يظل الناس بين الرمضاء والناس، إما دولة مبارك القديمة التي تستنسخ كل حين هو وسلطته ورجاله، أو الإخوان.. ولن تخرج مصر من هذه الأزمة إلا ببديل شعبي ديمقراطي معبر عن روح الناس ونداءاتهم في الميادين، هذا البديل لابد أن يكون متميزا ومستقلا تماما عن دولة مبارك وسياساتها واختياراتها من ناحية، ودولة الإخوان وجماعتهم وسياساتهم واختياراتهم من ناحية ثانية.

هذا البديل هو ماتحتاج مصر إلى بلورته وهو موجود لأن أرضيته الشعبية هائلة، لكن بنيته التنظيمية هشة، من المسؤول؟ أنا ومن هم مثلي ممن وثق الناس فيهم كقيادات وعجزنا عن بناء تنظيم جاد لهذه القوى، مع أنها الأقوى والأقدر ولا تستطيع دولة مبارك القديمة ولا جماعة الإخوان الوقوف في وجه الشعب حين يتمرد، فلا دولة مبارك استطاعت حمايته ولا جماعة مرسي استطاعت، لأن الشعب كان في الميدان.

حين انفض الشعب خسر، لأنه ترك الأمر لقادة غير قادرين على بناء تنظيم يعبر عنه ولا مهارة تكتيكية وخيال وحيلة، ويفتقدون دهاء السياسة وكفاءتها وقدرتها، خسر الشعب لأنه انسحب من الميدان ولم يترك تنظيما.

ندائي للمصريين .. دافعوا عن هذا الدستور واحموه ، لكن قد يقال ماذا لو حمينا الدستور وهو غير مفعل؟ وماذا لو تغير الرئيس في انتخابات بغض النظر عن حظها من الديمقراطية ، هل يأتي رئيس يشبهه وبنفس سياساته؟ دعنا من شخص الرئيس، وما إن كان سيأتي أحد بنفس الانحيازات والولاءات والممارسات؟ أم يأتي شخص آخر بسياسات أخرى وممارسات وأفق آخر غير هذا الكابوس.. ومن أين يأتي؟ لا بد أن يأتي من صفوف الشعب، ولكي يمكنه فهو يحتاج تنظيما، لهذا أخص بندائي الجيل الجديد الذي نما وعيه في السنوات العشر الماضية وتوهجت أحلامه في ميادين ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو والذي تعرض لحملة قاسية من تبديد الأمل وفرض اليأس عليه .. ندائي له ولكل شعبنا "حافظوا على ثروة الأمل التي شعرتم بها ذات يوم، لا تسمحوا لأحد أن يطفيء شعلتها واعرفوا أن من واجبكم أن تنظموا أنفسكم لأن غدا ملك لكم" إذا نظمتم أنفسكم ستكتمل هذه الثورة وإذا لم تنظموا أنفسكم سنكون فرطنا في دم شهدائنا".

■ هناك محاولة للإيحاء أنه إذا أرادت السلطة شيئا ستفعله، هل كل المسارات مغلقة سواء القضائي أو البرلماني الذي يجعل كل شيء بيد السلطة؟

– هذه البلد أكبر من سلطتها، وتستطيع السلطة أن تكون عنيفة ومتغولة ومستبدة، ولكن إلى متى؟ جربنا مستبدين قبل ذلك وكانوا يظنون أنهم مؤبدون وذهبوا. أوهام السلطة تغري بالحماقات ويقين الشعوب أنها لابد أن تحصل على حقوقها.

سنقول كلمتنا بكل صيغة سلمية ديمقراطية ممكنة ، وصوتنا سيسمعه الناس ، سيغلقون أبواب الإعلام ويمنعون التظاهر، لكن صوت الناس سيصل ويسري، وإذا لم يربح معركة سيربح ما بعدها، وإذا خسر معركة لن يخسر ما بعدها، حلم هذه البلد حلم عظيم جدا ومن الطبيعي أن يكون المشوار طويلا حتى نصل إليه، من ليس جاهزا لتلقي هزيمة مرحلية حتى يصل لنصر نهائي يظلم نفسه، لا بد أن نعرف أن القدرة على قبول هزائم مؤقتة هو أحد شروط الحصول على نصر نهائي، نحن نقبل اختيارنا وراضون عنه وضميرنا مستريح ونعرف أن ربنا وشعبنا معنا، نقول كلمتنا ونجتهد بقدر طاقتنا، إذا قدر أن نربح نكون أعفينا مصر من دفع ثمن لا تحتاج لدفعه – شعبا ودولة– وإذا قدر لمن أرادوا الاعتداء على الدستور أن يفلحوا، سنعتبر تلك خسارة للشعب وللدولة، لكنها خسارة مؤقتة سنصبر عليها ونناضل من بعدها، حتى يأتي النصر النهائي.



■ من يدفعون الضريبة مثل معصوم مرزوق ورائد سلامة ويحيى القزاز ومحمد منيب وعشرات غيرهم، لا يجدون حتى الحد الأدنى الذي كان موجودا أيام السادات ومبارك من التفاف النخبة أو الاحتجاج رفضا لاستمرار حبسهم.. ماتفسيرك؟

– لكي نكون أمناء كل الناس معهم، وليست النخبة وحدها، وأي أحد لديه ضمير هو مع هؤلاء، ولم يدخل أحد السجن بسبب رأيه إلا وكل الناس معه، لكن الأصوات ممنوعة والمجال العام مغلق، والإعلام مصادر وحق الحركة في الشارع مجرم ومحرم، لكن قلوب العارفين بهذا الوطن مع هؤلاء بالتأكيد.

كل سجين رأي أصحاب الضمائر معه، لكن صوتهم لا يصل، عندما يوجد متنفس يظهر، لو نظرت إلى السوشيال ميديا لأنها ليست تحت القبضة، ستجدها تتحدث باسم هؤلاء، وصورهم موجودة يوميا، ولو كان هناك تنظيم لكان الدفاع عن سجناء الرأي أوسع مدى وانتشارا وتأثيرا، وللأسف لا زالت القوى المدنية الديمقراطية – وهي الأكثر ولاء لقيم وأهداف الثورة في ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو – تعاني من الضعف والتفكك، وهذا لابد أن نجتازه.

الموافقة على تمرير تعديل الدستور خيانة للضمير الوطني ولا نطلب من الناس فوق طاقتهم



آلاف المحزونين المخذولين أمام بيتي فى 2010 صاروا جزءا من ملايين الفرحين المنتصرين فى ميدان التحرير

■ ما تقييمك لدور الإعلام في هذه الفترة ، باعتبارك ابنا لمهنة الصحافة وكنت في فترة من الفترات عضوا بمجلس نقابة الصحفيين؟ هل كنت تتصور أن يفرض عليه الصمت المطبق إلى هذه الدرجة؟

– ما يعانيه الإعلام المصري الآن هو الأسوأ في تاريخه، من حيث حجم القيود والتضييق والقهر غير المسبوق للإعلاميين، لا أريد إلقاء اللوم على الإعلاميين – وإن كان بعضهم يستحق– لكن صلب هذا الداء هو اليد الغليظة والخشنة لأجهزة الدولة التي تضغط بها على رقبة الإعلام، والتي تصل بها لدرجة أن تشتريه وتمتلكه وليس فقط أن توجهه وتقيده، وسيل التحضيرات التي من بينها لائحة الجزاءات المغالية في التنكيل والعقاب، إلى درجة مثيرة للشفقة على من وضعوها.

نحن في أسوأ عصور حرية الصحافة والإعلام بشكل عام، وهذا جزء من تجليات هذه السلطة ومن أدواتها، لكن هناك فسحة متاحة بدون قيود، في أساليب اتصال أوجدتها التكنولوجيا الجديدة، وعلينا أن نحسن استخدامها في التواصل مع الناس، وأنا مقتنع بأن الإعلام لا يخلق حقائق لأن من يضع يده في جيبه، فلا يجد مايشتري به علاجا لابنته المريضة لن يصدق ما يقوله التليفزيون عن عصر الوفرة والرخاء.

لا يغرنك هذه القبضة المشددة التي تحتكر الإعلام وتساند الصوت الواحد وتمنع تعدد الأصوات، هذا لا يحمي النظام ولا ينشيء حقيقة، الحقيقة هو مايحياه الناس الذين يريدون حياة كريمة ووظائف لأبنائهم.. هل يجدون ذلك أم لا؟ هذا ما يحدث فرقا عند الشعب مهما كذب الإعلام.

■ من الواضح أن التغيير في مصر يمثل خطا أحمر اقليميا ودوليا، في ضوء ذلك هل ترى أي مخارج من حالة الانسداد السياسي؟

– طبعا أرى مخارج، التغيير عملية مستمرة – وليست حادثة أو واقعة– كما أنها ليست مظاهرة أو خروجا للناس بالملايين، فهذه لحظات الذرى وهي في تواريخ كل الشعوب لحظات بالغة الندرة، والمفترض أن أثرها يمتد وروحها تعيش ولا تنطفيء أو يسمح لأحد أن يسكب عليها سيول الإحباط، لأنها منجز هائل للضمير والعزم والإرادة وتجلي روح المصريين، ونأتي بعدها للممارسة.

يفترض أن نخوض الانتخابات في كل نقابة ومركز شباب ومحليات ومجلس شعب، سواء فزنا أم خسرنا، المهم أن نعرض أنفسنا على الناس، نعرض حلولا لمشاكلهم في التعليم والإسكان والتوظيف والزراعة والمواصلات والإنتاج، وما أكثر الخبراء الوطنيين ذوي الهمة والخيال والمعرفة والقادرين على تقديم حلول لتعرية عجز هذه الحكومة، إذا عزمنا على خوض كل انتخابات بغض النظر عن درجة نزاهتها وإذا عزمنا أن نقدم حلولا، وإذا عملنا مع الناس في قضاياهم البسيطة سننجح.

هناك قضايا ذات طابع محلي يمكن الالتحام بالناس من خلالها. نعرف أن هناك تضييق شديد لكن مهارتنا أن نعمل في ظل هذا التضييق، في العمل ذي الطابع والاجتماعي ومصالح الجماعات والشرائح الإجتماعية التي لها مصالح، في النقابات وفي المجتمع المدني ونقوي أحزابنا ونعمل لتنظيم يجمعنا، وإذا كنا لا نستطيع التظاهر اليوم فدعنا منه لأنه ليس الطريقة الوحيدة للتعبير، وإذا كان نزول الملايين لن يحدث الآن، فقد سبق وخرجت ، وروحها تظل سارية، لأن أخطر شيء أن يفكر الناس بطريقة "مفيش أمل"، المهمة الرئيسية لكل سلطة مستبدة قتل الأمل، نريد أن نقول مثلما قال محمود درويش ذات يوم "نربي الأمل" نريد أن نربي الأمل ومعه ما استطعنا من عمل، وليت هذا العمل يصب في الفريضة الغائبة أن تنظم القوى المؤمنة بهذه البلد نفسها.

■ في ضوء كل ما استعرضناه من ظروف.. هل ترى أنه لو أجريت انتخابات نزيهة اليوم.. هل تكسبها السلطة القائمة في ضوء حالة الخوف والتبشير بإنجازات مستقبلية واعدة؟

– استطيع القول إذا أجريت في مصر انتخابات نزيهة فعلا، وكانت في مواجهة منافس معتبر، من المؤكد أن الشعب سيختار هذا المنافس وسيلحق بالسلطة هزيمة مؤكدة، ليس على طريقة أنها ستصبح أقلية مسحوقة، لكنها لن تنجح ، أقول هذا الكلام بيقين، فليجروا انتخابات نزيهة، وأي ممثل حقيقي للشعب سيربح في مواجهة أي ممثل لهذه السلطة أيا كان. أما الانتخابات المصنوعة فنتائجها في يد السلطة، وكل انتخابات أنا مع خوضها حتى لو كانت غير نزيهة وأن نتحمل عبء خوضها، فالإصرار على المشاركة مهم لترسيخ أسس نظام ديمقراطي مفعل.

■ في لحظة من اللحظات احتشد نحو ٢٠ ألف مواطن أمام منزلك في بلطيم أثناء انتخابات ٢٠١٠ المزورة ، أين ذهب كل الوهج، نتحدث عن مركز في محافظة أنت كنت نائبا عنه في مجلس الشعب ومع ذلك كل هذه الروح التي أحسست وقتها أنه مقدمة لما حدث في يناير ٢٠١١، هل تبخر كل ذلك؟

– صديقي الحاج عبد العليم عمار ذكرني بذلك المشهد، في ذلك اليوم تم تزوير الانتخابات ضدي وأعلنت انسحابي، وهؤلاء محبون اجتمعوا وفي نصف النهار كانوا يريدون الدخول في صدام مع قوات الأمن التي تغلق مقار اللجان الانتخابية وتزور الصناديق، وكنت مصرا على عدم التضحية ولو بنقطة دم لأي من أنصاري لو كانت ثمنا لنجاحي في الانتخابات.

كان ذلك بأي معايير يوم هزيمة، أسقطت في الانتخابات وأعلنت انسحابي والناس حولي يحسون بمرارة وخذلان ولا استطيع عمل شيء، في هذا اليوم قلت لهم أني مصر على انسحابي ولا أريد لأحد منكم أن يصطدم بالشرطة، ولكني أعدكم أن أترشح لرئاسة الجمهورية القادمة وأن جمال مبارك لن يرى الرئاسة كما هو مخطط، بطريقة ما هذا اليوم – الذي يعتبر يوم هزيمة – هو ما أسس لترشيحي للرئاسة، وصار آلاف المحزونين المخذولين أمام بيتي جزءا من ملايين الفرحين المنتصرين في ميدان التحرير.

■ لكن هذا الحشد – ليس من أجل نائب في مجلس الشعب – بل كان يعني انك مستدعى لدور أكبر.

– هذا الدور تم وجاءت بعدها ٢٥ يناير ، والعشرون ألفا صاروا ٥ ملايين في ٢٠١٢، ثم انتكسنا في ٢٠١٤، وتستمر الدورة لي أو لغيري، حلمك – وبشكل خاص حينما يكون حلما للناس وليس حلما شخصيا – يستحق أن تعيشه وتؤمن به وتصدقه وتسعى وراءه، وسعيك هو مكافأتك وليس نتيجتك، وأريد أن أتأمل معك في استبصار جميل لمعنى قوله تعالى "وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وأن سعيه سوف يرى" كل الطرق المنطقية تحاسب الإنسان على مايحقق من أهداف وما يصل إليه من نتائج، هذا عند الناس، لكن الله يكافيء عن السعي، وهناك بشرى "الجزاء الأوفى"فمن سعى في ٢٥ يناير و٣٠ يونيو ومن حبسوا ومن قالوا كلمتهم ومن صبروا على هذه البأساء والضراء ومن اعتصموا بأحلامهم ولم يفرطوا فيها، ومن قالوا كلمتهم لوجه الله لابد أن يعرفوا أنهم سينتصرون. نحن لانعرف الموعد ولكن نعرف أن النصر قادم، ومن يستهينون بأداء دور أو قول كلمة خاصة من الشباب أقول لهم أن رأس مالكم حلمكم، تغيير النظام وإنجاز الثورة ليست قضايا فردية، لكن لاتقل لا أستطيع الحلم، ولا تكف عن تربية الأمل وحلمك بالعدل والمحبة، وتذكر أثر الفراشة.. ونحن نتحدث عن أثر فيضان غمر هذه الأرض في ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو، ومع ذلك تبقى الكلمة لها قيمة.

لست قلقا من خسارة معركة.. يهمني أن نخوضها بشرف ونقول كلمتنا بكل أسلوب سلمي نستطيعه، وبعد ذلك.. مصر «شايفه وعارفه وبتصبر.. لكنها ف خطفة زمن.... تعبر .... وتسترد الإسم والعناوين».

حوار ـ مجدى شندى
تصوير: بسمة رمضان

التغيير ليس حادثة أو واقعة بل عملية مستمرة وروح يناير يمتد أثرها، ولا يمكن لأحد أن يسكب عليها سيول الإحباط

لو أجريت في مصر انتخابات نزيهة في مواجهة منافس معتبر.. سيلحق الشعب هزيمة مؤكدة بهذه السلطة

المشهد

العدد 273 - السنة السابعة ـ من 22 - 28 يناير 2019 ـ 16 ـ 22 جمادى الأولى ـ 1440هـ

قالت العرب

السرّ أجمل البيوت/ لكنه لا يصلح للسكنى./ يصدأ اللسان من كثرة الكلام،/ تصدأ العين من قلة الحلم./ أنّى سافرت، كيفما اتّجهت؛/ أعماقك أبعد الأمكنة./ جُرحتُ باكرًا/ وباكرًا عرفت؛ / الجراح هي التي خلقتني.

لم تصدر تعليقات رسمية بشأنها إلى الآن لكن باتت معركة تعديل الدستور هي القضية الأكثر اشتعالاً في مصر في هذه الآونة، وتحديدًا بعد أن دخلت ساحة القضاء في ديسمبر الماضي وأطلقت الشرارة الأولى الذي تنبه لها الكثيرون، ودخلت عدة جهات سياسية وبرلمانية وإعلامية في معركة محتدمة بين مؤيد ومعارض.

الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية في يوليو المقبل:

يريدون استمرار الرئيس الحالي حتى 2040

مؤيدون: على الرئيس إكمال انجازاته واستكمال مواجهته للإرهاب في سيناء

قال السيسي في حوار مع تلفزيون «سي إن بي سي» الأميركي، في ٢٠١٧، أنه «مع الالتزام بفترتين رئاسيتين مدة الواحدة منهما ٤ أعوام، ومع عدم تغيير هذا النظام، وأقول إن لدينا دستورا جديداً الآن، وأنا لست مع إجراء أي تعديل في الدستور خلال هذه الفترة». لكن الرئيس قال كذلك قبل عامين من هذا التاريخ، إن الدستور المصري «كتب بنيات حسنة، والدول لا تُحكم بحسن النيات فقط».

لذلك من المتوقع إجراء الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية في يوليو المقبل، كون البرلمان سيستغرق قرابة ثلاثة أشهر لإقرارها، بحسب ما تقتضيه المدد الدستورية المنظمة، كما أنه سيخضع للتعديلات ١٥ مادة على الأقل، كلها تتعلق بمدة حكم رئيس الدولة، وصلاحيات رئيس الجمهورية ومجلس النواب، وعدد أعضائه، بالإضافة إلى استحداث فصل للغرفة الثانية للبرلمان تحت مسمى «مجلس الشيوخ»، وستمنح التعديلات رئيس الجمهورية المزيد من الصلاحيات على حساب مجلس النواب، مع زيادة مدة الرئاسة إلى ثلاث فترات، مدة كل واحدة منها ٦ سنوات، بدلاً من فترتين فقط مدة كل واحدة ٤ سنوات، وهو ما يمهد لاستمرار الرئيس السيسي في منصبه حتى عام ٢٠٤٠، بإعتبار أن التعديل سيتضمن نصوصا انتقالية تضمن الإبقاء على الفترة الماضية لحكم السيسي وفصلها عن الفترة المقبلة، أي الـ١٨ عامًا المقبلين.

يقود حزب «مستقبل وطن» سواء داخل البرلمان أو خارجه من خلال الحشد الجماهيري، حملة تعديل الدستور لمد ولاية الرئيس، وهو الحزب صاحب الأكثرية النيابية في مجلس النواب الحالي، ويعتبرون أن الدستور قد كُتب على عجل وفي مرحلة لها ظروفها الخاصة، وبالتالي فمن الضرورة بمكان، بعد أن استقرت الأوضاع في مصر، أن يُعاد تقييم الدستور من جديد، وإعادة النظر في الكثير من المواد التي في تعديلها دعم لاستقرار البلد ومواصلة مسيرة البناء.

ويرى المؤيدون لتعديل الدستور أن على الرئيس إكمال انجازاته والتي من المفترض أن تستغرق عدة سنوات لأنها مشاريع قومية كبيرة، كما أن عليه أن يستكمل مواجهته للإرهاب في سيناء وفي شتى بقاع مصر، في هذا الصدد كتب ياسر رزق رئيس مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم مقالاً بعنوان «عام الإصلاح السياسي الذي تأخر» يقول فيه « ذا سارت الأمور في اتجاه الاكتفاء بزيادة سنوات المدة الرئاسية -كنص انتقالي- إلى ٦ سنوات، وعدم توسعة مدد الولاية عن مدتين، أو حتى إذا رُئي -وهو ما أستبعده- الإبقاء على النص الحالي، فإنني أرى أن المصلحة العليا للبلاد التي أحسبها مهددة اعتبارا من شتاء ٢٠٢١/ ٢٠٢٢، تقتضى إضافة مادة إلى الدستور تنص على إنشاء مجلس انتقالي مدته ٥ سنوات تبدأ مع انتهاء فترة رئاسة السيسي، هو مجلس حماية الدولة وأهداف الثورة».

واختتم مقاله «بأنه هذا العام، إذا نظرنا إلى مسألة الإصلاح السياسي بالجدية الواجبة، سيكون الباب الذي ندلف منه إلى عملية تتكامل فيها التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع البناء السياسي في إطار المشروع الوطني لبناء الدولة الديمقراطية الحديثة».

ويقول مختار نوح الحقوقي وعضو مجلس حقوق الانسان: «أنا أحد كبار الذين يخططون لتعديل الدستور، فإنني احتكم إلي محكمة الضمير الديمقراطي.. وأعترف بأنني لا أرغب في تعديل الدستور وحسب، بل أتمني له الإلغاء، للشك في مولده ونسبه، فقد وافقت على صياغته والزعم بأنه ينتسب إلينا مشاركة مع من يريدون عبور أزمة مصر مع أعداء أمنها.. ولكن ليس هذا موضوع النقاش؛ ذلك أنني أريد الحديث حول أسلوب النقاش مع أمراء الديمقراطية وداعشييها الجدد.. فهل أصبح تعديل الدستور جريمة؟ حتى لو كانت من أجل أن نمنح رئيسا قويا أصيلا وناجحا فرصة ثالثة للعطاء. وإذا أعدت الجماهير العدة لذلك، تصبح في نظر البعض ممن يتآمرون علي مستقبل وطن، بدون أن يسألوا أنفسهم عما إذا كانوا أقلية قليلة أم أغلبية كبيرة.. فالإجابة علي هذا السؤال، هي التي ستحدد من الذي يتحدي مصلحة الوطن ويناقضها»

من جهته يقول النائب البرلماني محمد أبو حامد: «أن الدستور المصري الحالي معروف كيف تمت صياغته وإقراره، ذلك أنه تم في ظروف صعبة للغاية بعد ثورتين، وكانت مصر في وضع دولي صعب جداً بعد ٣٠ يونيو، وبالتالي كنا في حاجة ماسة إلى شرعية دستورية تتم بإرادة شعبية، وهو ما تحقق من خلال الدستور الذي تم إقراره آنذاك على عجل».

ويوضح أن تلك الظروف الصعبة التي وضع الدستور فيها انعكست على ما جاء في الدستور، وحتى على لجنة الخمسين التي كانت مخولة بوضعه، بإعتبار أن اللجنة كانت مُعينة وليست منتخبة، وهناك بعض الانتقادات التي وجهت إليها مفادها أنها لم تكن تمثل كل المصريين، علاوة على أنه كانت تُمارس ضغوطات على عمل اللجنة، من بينها ضغوطات مارسها التيار السلفي وبعض الجهات الأخرى، وجميعها أمور جعلت الدستور يخرج بهذا الشكل، وبالتالي الآن بينما استقرّت الأمور في مصر يمكن أن تُجرى تعديلات دستورية بطمأنينة أكثر وتؤدة ورويّة.

بينما قالت السفيره ميرفت التلاوي: «إن مسألة تحديد مُدة ست سنوات للفترة الرئاسية ليست وليدة اليوم، لكنّها كانت مطروحة أمام لجنة الخمسين التي أقرّت في الأخير النموذج الأميركي الخاص بتحديد مدة أربع سنوات للرئاسة، ورفضت فكرة تحديد ستٍ سنوات للفترة الواحدة، مؤكدة على أن هذه المواد تحديداً شهدت انقساماً داخل لجنة الخمسين وقت مناقشتها، فمطالب اعتماد النموذج المقر بست سنوات للفترة الواحدة كانتٍ تنطلق من أساس مُهم وهو أنه لدينا مشكلات كثيرة، وكثيراً من الأمور بحاجة إلى ترتيب، وبالتالي فإن فترة السنوات الأربع غير كافية».

كما تظن التلاوي أن تحديد مُدة الفترة الرئاسية بأربع سنوات لا يتناسب مع الظروف التي تشهدها مصر، ذلك على اعتبار أن الأحزاب في مصر بحاجة إلى وقت كي تستطيع بناء نفسها، ومن أجل أن تنجح في خلق زعامات سياسية وشخصيات عامة جديدة بعد «فوضى ٢٠١١»، وكذلك الكثير من المؤسسات المصرية التي هي بحاجة إلى أن تترسخ بصورة واضحة، ومن ثمّ كان مقترح السنوات الست للفترة الرئاسية الواحدة مقترحاً مناسباً في تقديري، لكن في النهاية تم إقرار رأي الأغلبية داخل اللجنة.

على الجهة المقابلة ينطلق معارضو تعديل الدستور من الرأي القائل بأن الدستور يحتاج وقتاً وفرصة أكبر لتطبيقه واحترامه، وأن أي تعديل يجب أن يكون بعد «استفتاء شعبي» ليكون الشعب المصري هو الفيصل في ذلك الأمر الهام والمصيري في حياة المصريين.

حيث يرى الكاتب الصحفي جمال فهمي أن مصائر الأوطان والشعوب لا يمكن التعامل معها على هذا النحو، فكلما أتى حاكم نعيد تفصيل الدستور على مقاسه، لقد كنا ومثلما أتى الرئيس السيسي بطريقة ديمقراطية نطمح أن يخرج بكل احترام من السلطة وهو على قيد الحياة بعد أن يؤدي فترته الدستورية.

ويضيف فهمي أن الهدف الأساسي من التعديلات هو مدد الرئاسة ونوع السلطات التي يرسمها الدستور لمؤسسة الرئاسة وغيرها من مؤسسات السلطة التنفيذية، هم يتحدثون عن تعديلات أخرى ولكنها مجرد ذر للرماد في العيون، وأنه لا توجد أي مصلحة عامة تتطلب تعديل الدستور في الوقت الحالي، فلم يأخذ الدستور فرصة لتنفيذه من الناحية العملية حتى هذه اللحظة، ولم تكمل المؤسسات مددها الدستورية المنصوص عليها أصلا حتى يمكن اكتشاف أن هناك خللا ما.

وكان فهمي قد أنشأ مع أكثر من ثلاثين من الشخصيات العامة المصرية مؤسسة أهلية باسم «مؤسسة حماية الدستور» بهدف «مواجهة محاولات التلاعب بالدستور»

في سياق متصل قال الدكتور حسام بدراوي الأمين العام السابق لـ«الحزب الوطنى»: أن أي نظام حكم لا يتيح ظهور بدائل من ١٠٠ مليون مواطن يصم نفسه بعدم الكفاءة، وأن مصر أكبر من أي رئيس وأنه متأكد أن الرئيس عبد الفتاح السيسي يحترم شعبه ولن يسمح بذلك، كما أكد أنه لا يريد سوى خلق الفرص أمام الشباب الجاد والنصح لمن يريد، وبناء مناخ سياسي يسمح للرواد منهم وليس المنافقين.

وأوضح بدراوي أنه "من خبرتي السياسية من يعمل على بقاء السلطة بلا تداول هم من حول الحكام الذين يطول بقاؤهم بحكم الولاء". كما وجه رسالة أخرى لمعارضي رأيه: "من يظن أنني معارض للرئيس السيسي مخطئ، فقد انتخبته وأنا أحمي اختياري بنصيحته وهذا حقي عليه وحقه علي".

ويعتبر الكاتب عمار علي حسن أن سلطات الرئيس بالدستور معتبرة وقوية، كما أن المادة (٥) تنص على التوازن بين السلطات، كما حذّر من أي محاولة لتعديل الدستور، قائلًا: «تعديل الدستور سيخلق مزيدًا من شق الصف في تحالف ٣٠ يونيو، وسيظهر الرئيس بمظهر الراغب في الحصول على صلاحيات أوسع، وسيعود بنا لحكم الفرد مرة أخرى، وكل ذلك ليس في مصلحة مصر».

كما تعجب عمار من الذين كانوا يصرخون بالأمس القريب امام الكاميرات وخلف الميكروفونات وفي السرادقات ويقولون للناس انه دستور عظيم نستحقه فانزلوا لتصوتوا عليه بنعم وارفعوا اصابعكم في شمم ليخرق البنفسج عيون الاخوان واذنابهم،هم أنفسهم الذين يتصدرون الان مشهد المطالبين بتعديل الدستو، مشيرًا أنهم في واد والسياسات والقرارات في واد اخر، وبدلا من ان يستعمل هؤلاء حناجرهم ولو في مجرد همسه في اذن الرئيس: "من الخطر اهمال الدستور والتصرف وكانه غير موجود" ينفخون فيها لتطلق حروفا صاخبه: "تعديل الدستور ضروري".



معارضون: الدستور يحتاج وقتاً وفرصة أكبر لتطبيقه واحترامه، وأن يكون بعد «استفتاء شعبي»







عمار على حسن: تعديل الدستور سيخلق مزيدًا من شق الصف في تحالف 30 يونيو.. وسيظهر الرئيس بمظهر الراغب في الحصول على صلاحيات أوسع

عبدالرحمن العربي

وجهة نظرى

وبشر الثائرين



هالة فؤاد

عندما تضيق الدنيا فى عينك.. وتوصد كل الأبواب فى وجهك.. لاتستسلم لإغواء خبثاء يحثونك على الولوج من باب يرون فيه خلاصك وتوقن أن وراؤه حتفك ونهايتك وإنتحارك.. حتفك الروحى ونهايتك النفسية وإنتحارك عن ذاتك.. لن تكون أنت.. بل مسخا يحلمون أن تكونه.. عاجزا عن المقاومة.. سائرا مثل باقى القطيع بلا حول ولاقوة.. مستسلما لما يمليه عليك من بيده الأمر أو هكذا يتصور.. تعلن الولاء التام.. وعليك السمع والطاعة بلاتفكير أو إعتراض أو حتى محاولة لإبداء الرأى.

لارأى يعلو فوق رأيه ولافكر يرقى لفكره ولاكلمة لها معنى مالم يطلقها صوته.. والويل لمن يجرؤ على الخروج وإختراق حواجز القمع المفروضة.. سيل من قذائف الإنتقادات السامة الموجهة يطلقها صغار القطيع أو أولئك المنتفعين من حوله.. يسفهون كلمتك.. يسخرون من فكرك.. يقزمون من أرائك.. ويطلقون ضحكاتهم المستفزة حتى تنطلق الدموع من عيونهم الوقحة.

يحاصرونك فيرغمونك على الاستسلام فيعلنون إنتصارهم ويباركون إنضمامك لتصبح عضوا خانعا بينهم.. تلقى بمبادئك عرض الحائط.. تتنازل عن قناعاتك.. تهون عليك كرامتك وكبريائك.. تخون مبادئك وتعلن موت ضميرك.. وقتها ستتوالى عليك المكاسب.. ستعوض خسائرك التى تكبدتها طوال سنوات تمردك ورفضك.. تخرج من عثرتك المالية الخانقة إلى رحب العيش ومن الظل إلى بريق الجاه والق المنصب وسطوته.. سيتبدل حالك لما يرونه أفضل لكنك لن تراه سوى ضياع ونقلة للأسوأ.

فكن نفسك.. لاتخش سيف المعز ولايخدعك ذهبه.. فعمرك غير مرهون بسيفه ورزقك غير مقرون بذهبه.. وقدرك يرسمه من بيده رفع المعز وذله.. فالق بحمولة روحك المثقلة على بابه وإمض حيث يأمرك ضميرك ولن يصيبك إلا ماقدر لك وعليك.. ولسوف يعطيك ربك فترضى وبشر الثائرين.

عاصفة بوح

مقدمات تشى بالنتائج يا حكومة



وفاء الشيشيني

لماذا يتصور المسؤولون أن تكرار نفس الأسباب والملابسات والظروف يمكن أن يأتى بنتائج مختلفة رغم أن العلم ذاته اثبت خطأ تلك المقولة؟ ومع ذلك يصممون على تكرار أخطاء سابقيهم بالحرف ولا ينتظرون ولا يتوقعون بعناد وسوء تقدير نفس النتائج، رغم التحذيرات التى يضج بها الشعب فى صورة غليان يعج به الشارع، يسمعه الجميع ويغفل عنه من بيدهم الحل والربط حتى أنهم لم يلاحظوا فى الفترة السابقة أن المحسوبين على ٣٠ يونيو والداعمين للرئيس بدأوا يوجهون سهام النقد لكثير من السياسات، محذرين من تراكم الغضب، نتيجة لتعثر وسوء الأحوال الاقتصادية ولم يذكروا حتى العصف بالحريات.. أو الموت الإكلينيكى للسياسة والتضييق على منظمات المجتمع المدنى وغياب تام لفقه الأولويات فى تلك المرحلة الحساسة من الإصلاح الاقتصادى، محاولة من النظام لرأب صدع مشاكل متوطنة، غفل النظام السابق عن التصدى لها وتركها لتجمد السياسة والاقتصاد، وكان التصور أن يتم مواجهتها من كل فئات المجتمع كوحدة واحدة.. وأن يدفع الجميع نصيبهم من المشاركة والمعاناة، لا أن تحمل الطبقات الفقيرة فاتورة الإصلاح وينتشر العوز وتتساقط طبقات جديدة إلى مستنقع الفقر وخاصة الطبقة الوسطى وهى رمانة الميزان المفترض أن تحافظ على التوازن وتشارك فى تحسين الظروف، ولكنه لم يحدث أي انتباه لخطورة ذلك، وتوالت التحذيرات، فسمعها الجميع وأدرك أهميتها إلا أصحاب الشأن والقرار!

الخوف يسود، أنواع مختلفة منه تنتشر وتتوغل، حتى بعيدا عن السياسة بعدما رأوا قامات ينكل بها لمجرد إبداء الراى فيما يجرى، أو تحذير مما سيؤول إليه مصير هذا البلد، بعدما انفردوا بالقرار بعيدا عن المؤسسات النيابية المنوط بها المراقبة والمحاسبة والتشريع والدفاع عن مطالب الشعب، ولكن للأسف.. لم يحدث لأسباب معروفة لاداعى لتكرارها!

ماذا بعد؟ ما المفروض أن نفعله ونحن نرى خطرا يتهددنا كشعب، فالسفينة إذا ما غرقت ستكون الأغلبية المسحوقة هى ضحيتها الأساسية، بينما سينجو أهل المال والحكم بطائراتهم الخاصة للحاق بثرواتهم المهربة والآمنة فى البنوك السويسرية!

مرة أخرى، ماذا بعد؟ فرض الصمت على المجتمع، بعدما تم تجميد وتهجين كل البرامج الحوارية التى كانت تعكس هموم المواطنين، حتى لم نعد نرى إلا برامج «كله تمام يا افندم» و«ليس في الإمكان أبدع مما كان» ومما هو كائن بصفة خاصة.. و بعدما بدأت هجرة كل العقول والفئات التى كان من المفروض أن تكون حجر زاوية التنمية والتقدم، ولا ننسى صرخة وزيرة الصحة عن عدم وجود أطباء، لهجرتهم إلى الخارج، بعيدا عن الظروف المرعبة التى يعانون منها وعدم حماية الدولة لهم ماديا ولا مهنيا ولا حتى أمنيا، فى ظل التعدى عليهم.

كل ما سبق ليس إلا نموذجا لمعاناة الشباب فى حياتهم العملية، هذا إذا ما وجدوا عملا فى ظل بطالة أصابتهم بالشيخوخة وهم على أول الطريق.. كل ما سبق لم يهز شعرة من رأس الحكومة.. مادام أهل الحظوة تتم مكافأتهم وتامين أكل عيشهم وتوزيع تورتة المصالح عليهم.

للاسف فإن كل الأسباب التى أدت إلى انفجار الناس ضد نظام مبارك تتكرر وأضف إليها صعوبة المعيشة، بل استحالتها فى ظل ارتفاع جنونى للاسعار التى يعيروننا بأنها أقل من الأسعار العالمية، وينسون أن رواتبنا محلية إلى درجة مخجلة، ومع ذلك نجد أبواق الحكومة تبشر بالرفاهية على جياد الوعود التى تطالبنا بالصبر وهراوات دعوات التقشف تنزل على رؤوسهم وهم يغدقون الأموال على مشاريع عملاقة لا تناسب إلا أهل المال، ولا ينال رزقها إلا المحظوظون، وينسون أن التعليم والصحة والمشروعات المتوسطة، كانت أولى بذلك الإنفاق، ولكنه مرة أخرى غياب فقه الأولويات وغياب الشورى وتفضيل أهل الثقة عن أهل الخبرة.. أي الرجوع إلى المربع الأول لكل مشاكل ما قبل يناير.

إن المقدمات تشى بالنتائج.. يا حكومة!

صفحة متخصصة تعنى بكل ما هو جديد فى قطاع التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات وما يرتبط به من قطاعات وشركات.. ننقل الصورة بواقعية دون رتوش.. نبدى رأينا.. ونرحب بالآراء الأخرى.

يمكنكم مشاهدة الصفحة على موقع جريدة المشهد www.elmashhad.com

خلال لقائه بأعضاء غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة

وزير الاتصالات يعلن عن اعداد الاستراتيجية المصرية للذكاء الاصطناعى

أكد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على أهمية توافر الابداع المحلي لتحقيق استراتيجية الدولة للتحول إلى المجتمع الرقمي؛ مستعرضا الجهود التي تبذلها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع كافة قطاعات الدولة لتحقيق التحول الرقمي ودعم الابتكار التكنولوجي وبناء القدرات؛ معلنا عن إعداد مصر لاستراتيجية للذكاء الاصطناعي تعتمد على محورين أساسيين وهما انشاء اكاديمية للذكاء الاصطناعي بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لدفع الابتكار وبناء القدرات في هذا المجال، والتطبيق العملي بهدف انتاج وتصدير حلول تعتمد على الذكاء الاصطناعي.. جاء ذلك خلال اللقاء الذي نظمته غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة.

وخلال كلمته استعرض الدكتور عمرو طلعت المقومات التي تمتلكها مصر لتحفيز الاستثمار والتصدير وبناء اقتصاد رقمي قوي، مشيرا إلى ركائز التنمية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتي تشمل بناء القدرات، وتهيئة البيئة التشريعية والتي كان من أهمها صدور قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية للاتصالات، وتوفير الحوافز والتسهيلات للمستثمرين، والتسويق لمصر كسوق جاذب للاستثمارات، مشيرا إلى أهم مؤشرات القطاع حيث



حقق معدل نمو تجاوز ١٨٪ خلال الربع الاول من العام المالي الحالي، بينما بلغ معدل نمو القطاع خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ نحو ١٤,١٪، كما تجاوزت إجمالي صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات قيمة ٣,٢٥ مليار دولار.

وأوضح الوزير خلال كلمته المبادرات التي تنفذها الوزارة للمساهمة في تنفيذ استراتيجية الدولة لبناء الانسان المصري من خلال تنمية المهارات الرقمية، وتحفيز الابداع، وتطوير الخدمات الصحية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودعم متحدي الإعاقة، وتطوير المحتوى الثقافي الرقمي؛ مشيرا إلى أنه يتم العمل على تمكين ٤٥٠٠٠ شاب وفتاة تكنولوجيا خلال ثلاث سنوات من خلال منصات تعلم تفاعلية وتدريب تقني استجابة لمتطلبات سوق العمل المحلي والعالمي، كما يتم تنفيذ مبادرة "وظيفة تك" والتي تهدف إلى توفير تدريب متميز لتأهيل الشباب للحصول على فرص عمل متميزة تقدمها شركات التكنولوجيا المتخصصة بعد اجتياز اختباراتها، بالإضافة إلى تنفيذ المبادرة الرئاسية "أفريقيا لإبداع الألعاب والتطبيقات الرقمية" لتنمية قدرات وتأهيل ١٠ الاف شاب مصري وافريقي، وتحفيز تأسيس ١٠٠ شركة ناشئة مصرية وأفريقية.



silent

خالد أبو المجد
elmagd_kh@yahoo.com

موقف صغيـــر !

موقف صغير كشف أهمية قصوى لأوجه عدة، فعندما قررت أن أستقل إحدى سيارات النقل التشاركى «أوبر- كريم» ظهر للكابتن موقع منافيا لحقيقة الموقع الذى أتواجد به، ويبعد عنه قرابة ٤ كيلومترات، وخلال مهاتفة خدمة العملاء طلب منى الايميل الخاص للتحقق من شخصيتى، ودار بينى وبين صديقى العائد توا من دبى الحوار التالى: لماذا لا يتم تفعيل البصمة الصوتية للتحقق من الهوية كما هو الحال فى دولة الامارات العربية المتحدة؟.

أجبته: عدد سكان دبى أقل من تعداد مدينة بنها، ونصيب الفرد من العائد القومى يسمح بتنفيذ المزيد من التكنولوجيات والتطبيقات، وأنت تتحدث عن دولة مترامية الأطرف، يفوق تعدادها الـ ١٠٠ مليون مواطن، ولم يتم عبر تاريخها أى محاولة لعمل قاعدة بيانات صحيحة وشاملة ودقيقة..وهذا ما خطت فيه مصر مؤخراً خطوات سريعة وواسعة لتحقيقه.

تذكرت أيضاً كيف أستطاع أحد الشركاء أن يتصل هاتفياً بالبنك التابع لشركته، وإعطائه بيانات صاحب العمل، وكيف أنه كان على وشك الدخول إلى الحساب فعلياً وتحويل جزء كبير منه إلى حسابه الشخصى، وكيف لعبت الصدفة وحدها دوراً هاماً حيث تعطل «السيستم» لفترة كانت كفيلة بوصول رسالة SMS لصاحب الشركة ليسيطر على الموقف ويمنع هذا التحويل..أدركت ساعتها أهمية إدخال البصمة الصوتية كعامل إضافى للأمان خاصة فى التعاملات المالية.

خلال حوارى هذا أدركت قيمة وضخامة العمل الذى توليه الحكومة - وعلى رأسها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات- حاليا لمواكبة العصر والدخول بقوة إلى «المجتمع الرقمى» ولتحقيق «الشمول المالى» ، عن طريق قاعدة بيانات دقيقة ووافية مبنية على بيانات صحيحة غير قابلة للتلاعب أو التزوير، وما ستلعبه هذه البيانات من دور فاعل فى تسهيل الحصول على الخدمات للمواطنين، مع ضمان سريتها ووصولها إلى المعنيين بها فى سرعة ويسر، وكذلك تحقيق الشق الاكثر أهمية وهو الأمان والخصوصية.

الدولة تعمل على قدم وساق لتحقيق الشمول المالى بأقصى سرعة، وتبذل فى ذلك جهداً يسابق عجلة الزمن، ووزارة الاتصالات تعمل على إعداد وتجميع وتدقيق البيانات التى تردها من كافة قطاعات الدولة، وأغلب الظن أنها على وشك الاكتمال أو بلغت قدراً كبيراً، ولن يشعر المعترضون بأهمية هذا العمل إلا بعد بدء تنفيذ الخدمات عن طريقه، وكيف يمكن الحصول على كافة الخدمات الحكومية عن طريق الموبايل وبضغطة زر وخلال لحظات، بدلاً من عشرات المشاوير وإنفاق الجهد والوقت والمال.

«مها رشاد»: مصر البيئة الأسرع نموا للشركات الناشئة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا

كشف مركز الابداع التكنولوجي وريادة الأعمال "TIEC" بهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات "ايتيدا" عن قائمة الشركات الـ ٦ التى فازت في الدورة الـ ٢١ من مسابقة "Start IT"، والمخصصة لأصحاب الأفكار الابتكارية والشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

فى هذا الصدد أكدت مها رشاد، القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لإيتيدا، أن استراتيجية عمل الهيئة تستهدف تحسين وضع مصر على الخريطة العالمية للخدمات عالية القيمة والترويج لها كأحد المقاصد المفضلة لخدمات البحوث والتطوير وريادة الأعمال، مشيرة إلى أن مصر هي البيئة الأسرع نموا للشركات الناشئة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث حجم تمويل وتأسيس الشركات الناشئة في مصر عام ٢٠١٨، وذلك بحسب أحد التقارير المتخصصة.

وأضافت أن برنامج الحاضنات التكنولوجية بالهيئة يتميز بتقديم باقة شاملة من المزايا والخدمات لرواد الأعمال والشركات الناشئة تبدأ بمرحلة التوجيه والاستشارات عند مرحلة صياغة الفكرة وخطط العمل وحتى مرحلة الترويج لحلول الشركات الناشئة ومساعدتها على اختراق أسواق عالمية والوصول إلى المستثمرين المحتملين بالخارج من خلال دعم المشاركة في المعارض والمؤتمرات العالمية المتخصصة مثل "جايتكس فيوتشر ستارز" بدبي ومعرض الالكترونيات الاستهلاكية CES بالولايات المتحدة الأمريكية.

ويوفر المركز من خلال برنامج الاحتضان لمدة عام عدد من الخدمات المتميزة تبلغ إجمالي قيمتها ١٨٠ ألف جنيه مقسمة إلى ١٢٠ ألف جنيه مصري في صورة خدمات استشارية وتسويقيه وبرامج وأجهزة حاسب آلي، ومكان للعمل مزود بالأثاث المكتبي وتوصيلات الإنترنت، والبرامج الأساسية وأدوات أجهزة الحاسب، هذا بالإضافة إلى دعم نقدي قيمته ٦٠ ألف جنيه.

جدير بالذكر أنه قد تم انشاء مركز الابداع التكنولوجي وريادة الأعمال عام ٢٠١٠ لتشجيع الابتكار وريادة الأعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر، ويعمل المركز على الترويج لمصر كمنافس عالمي في مجال الابتكارات ذات القيمة المضافة العالية.



«الجمل» مساعداً لوزير الاتصالات للشبكات

أصدر الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، قرارا بتعيين المهندس حسام عبد اللاه شعبان موسى الجمل، مساعداً لوزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لشبكات وبنية الاتصالات، لمدة عام.

جدير بالذكر أن المهندس حسام الجمل تخرج فى كلية الهندسة - جامعة الاسكندرية عام ١٩٩٨، وحصل على شهادة ادارة المشروعات (PMP) من معهد إدارة المشروعات بالولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠٩، وشهادة اعداد القادة للمنظمات الدولية MTN من جامعة بريتوريا بجنوب افريقيا عام ٢٠١٠، كما حصل على ماجستير إدارة الاعمال من جامعة روبرت كيندى بسويسرا عام ٢٠١٤.

ذكر ان المهندس حسام الجمل لديه خبره كبيرة تمتد الى ٢٠ عاما في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مدعومة بالخبرات الدولية في مجالات الإدارة والتقنيات المستقبلية المتكاملة في خدمات الاتصال الثابت، والاتصال المحمول، والخدمات المتكاملة، بالإضافة الى خبرات الابتكار وريادة الاعمال للأفراد والشركات والحكومات.

كما يمتلك المهندس حسام الجمل سابقة أعمال دولية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة مشروعات البنية التحتية والتحول الرقمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.



جدير بالذكر أن الجمل كان يشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لشركة هواوى العالمية لشئون الاستراتيجيات والتسويق والحلول التكنولوجية في مصر، كما شغل منصب كبير مستشاري تطوير الاعمال والحلول التكنولوجية بشركة هواوى العالمية لمنطقة شمال أفريقيا، كما تقلد منصب القائم بأعمال الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا بمجموعة MTN العالمية باليمن، وعضو فريق التطوير الاستراتيجي بالشركة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.. كذلك تولى منصب مسئول الدعم الفني للشبكات الهوائية بشركة الكاتيل (نوكيا حاليا)، ومنصب مهندس اتصالات للألياف الضوئية بالأمم المتحدة في مصر.

«هواوى» تطلق سلسلة MateBook الجديدة فى السوق المصرية



قال كيث لي، نائب رئيس هواوي في مصر، إن السوق المصرى واعد، وتعد هواوى هى الشركة الأولى من حيث منتجات «اللاب توب» فيه.

جاء ذلك على هامش أعلان مجموعة هواوي لأجهزة المستهلك بمصر عن إطلاق سلسلة حواسبها MateBook الجديدة، والتي تشمل كل من MateBook X Pro وMateBook D، بالإضافة الي إطلاق جهازها اللوحي MediaPad M٥ Lite وساعتها الذكية Watch GT في الأسواق المصرية.

وأضاف: «توسعنا بإطلاق سلسلة منتجات جديدة متمثلة في حواسب شخصية، وأجهزة لوحية، وساعات ذكية، هذا بالإضافة الي الهواتف الذكية».

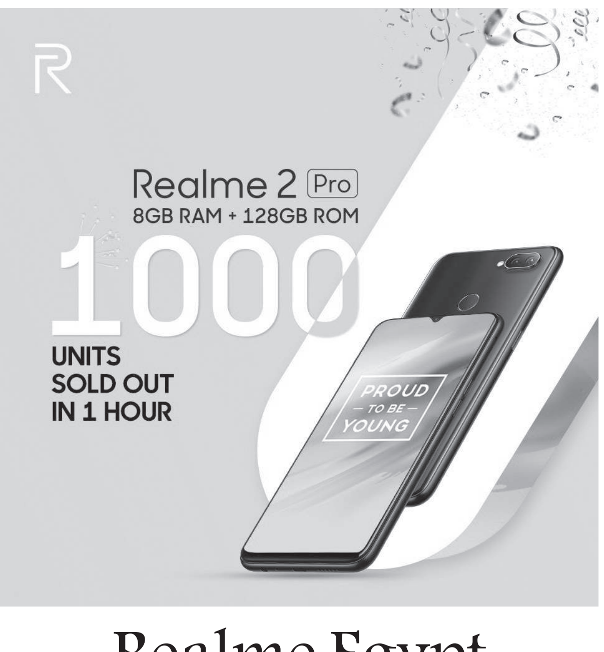
«أورنج مصر» تحذر عملائها من «المكالمات الزائفة»

أصدرت شركة "أورنج مصر"، العاملة فى مجال تقديم خدمات الاتصالات المتكاملة، بياناً صحفياً تحذر فيه عملائها من المكالمات المزيفة التى يقوم من خلالها بعض الأشخاص بخداع العملاء عن طريق انتحال صفة موظفي الشركات صاحبة العلامات التجارية الكبرى، ويطلبون منهم بيانات سرية..وأكدت أورنج أن ذلك يأتى إنطلاقا من حرص الشركة على مصلحة عملائها.

وقال بيان أورنج مصر: "تنويه هام لعملاء اورنج مصر: مع تطور التكنولوجيا بشكل مستمر فإن امكانية التزوير والاحتيال تزداد بالتبعية، ومثال علي هذا هو ما عرف بالمكالمات المزيفة التي يقوم من خلالها بعض الأشخاص بخداع العملاء عن طريق انتحال صفة موظفي الشركات صاحبة العلامات التجارية الكبرى، ويطلبون منهم بيانات سرية".

وأضاف البيان: "نتيجة لذلك -وبدافع الحرص على مصلحة عملائها- تود اورنج رفع مستوى الوعي بتوخي الحذر بشكل دائم من هذه المكالمات المنتحلة، عن طريق الامتناع عن مشاركة معلوماتكم السرية مثل الرقم السري"PIN"، أو رمز التحقق من البطاقة الائتمانية "CVV"، أو كلمة المرور "password"، مع أي شخص بغض النظر عن وسيلة التواصل، سواء كانت عن طريق وسائل التواصل الإجتماعي أو مواقع التصفح أو الرسائل أو المكالمات، علما بان اورنج لن تطلب مطلقا هذه البيانات السرية من عملائها".

وأوضحت أورنج فى بيانها: "من الناحية القانونية، يعتبر الإفصاح عن هذه المعلومات مسؤولية حاملها دون أي مسؤولية قانونية على الشركة، والتي تلتزم دائمًا بالقوانين السارية في البلاد، لذا نرجو منكم الحذر".



Realme Egypt
1000 هاتف تم بيعها خلال ساعة واحدة

أعلنت شركة "Realme Egypt" أنها حققت رقم قياسي جديد لمبيعات الهواتف الذكية على منصات التجارة الإلكترونية، وأوضحت الشركة فى بيان لها أنها قامت ببيع أكثر من 1000 هاتف "Realme 2 Pro" بعد ساعة واحدة من طرحه على موقع التسوق "جوميا".

وكانت شركة "Realme Egypt" المتخصصة في صناعة الهواتف الذكية قد قررت طرح هاتفيها الذكيين "Realme 2 Pro" و"Realme C1" فى السوق المصرية من خلال منصة "جوميا" للتسوق الإلكتروني.

فى هذه المناسبة قال أندرو نبيل، مدير العلاقات العامة والمتحدث الرسمي باسم "Realme Egypt" أن طرح شركته للهواتف الجديدة في السوق المصري يأتي في إطار خطتها الاستراتيجية للتوسع في منطقة الشرق الأوسط.

وأضاف نبيل: "نستهدف تحقيق طفرة في هذا السوق التنافسي من خلال تحقيق معادلة تقديم منتج قوي وجذاب وعصري بسعر مناسب لفئة الشباب".

من جانبها، صرحت شيري دونج، مدير التسويق في شركة "Realme" بأن "Realme 2 Pro" و"Realme C1" يقدمان مميزات عديدة تتناسب مع متطلبات الشباب الذي يبحث عن القوة والأناقة والإمكانيات بسعر تنافسي.

وأضافت شيرى دونج: "ووأضافت شيرى دونج: ووولذا نتوقع أن نتلقى طلبا مكثفاً على الهاتفين من هذه الفئة التي درسنا متطلباتها بعناية شديدة ونرغب في أن نقدم لها أفضل نموذج للهواتف الذكية".

جدير بالذكر أنه Realme هي علامة تجارية متخصصة في الهواتف الذكية عالية الجودة ، وتم تأسيسها رسميا في 4 مايو 2018، وهو ما يوافق اليوم الوطني للشباب في الصين، من قبل مؤسسها سكاي لي، وتستهدف Realme تلبية إحتياجات المستخدمين حيث تقدم الشركة منتجات ذات أداء قوي وتصميم عصري، ولقد حاز إصدار Realme 1 إقبالا واسعاً على "Power" و"Style" فور إطلاقه في الهند في مايو 2018، وقد ارتفع إلى المركز الثاني في سوق الهواتف الذكية عبر الإنترنت بفضل ارتفاع حجم مبيعاته الشهرية.

المشهد تحاور رئيس قطاع الأمن بإتحاد الإذاعة والتليفزيون

اللواء خالد دكروري: ماسبيرو «أمن قومي» ولا يجوز أن تؤمنه شركة خاصة

عدد العاملين بقطاع الأمن 4500 ونتبع الهيئة الوطنية للإعلام ولست مع تحميل جهة أخرى أعباءنا

مبنى إتحاد الإذاعة والتليفزيون من أهم مراكز الإرسال ويعد مركزا إعلاميا هو الأكبر فى الوطن العربى ،وهو جزء من تاريخ مصر المعاصر، وهو كمبنى يعد عملا معماريا نادرا ويندرج تحت المبانى التى يضعها اليونسكو أثرا، وهو أقدم تليفزيون حكومى فى الشرق الأوسط وأفريقيا بعد تليفزيون العراق، وفى ظل الظروف السياسية التى مرت وتمر بمصر فى السنوات الأخيرة، يعتبر تأمينه وحمايته من أهم أولويات الأمن القومى، وقد تولى اللواء خالد دكرورى مسئولية قطاع الأمن منذ أربعة شهور، فكان لنا معه هذا الحوار للتعرف على خطته وأولوياته لحماية المبنى وتأمينه وللإجابة على كثير من التساؤلات التى تشغل أذهان الجمهور والإعلاميين على السواء.

■ ماهى ملامح خطكتم لتأمين حماية مبنى إتحاد الإذاعة والتليفزيون ومراكز الإرسال الأخرى ؟

– توليت منصبى منذ ٤ شهورفقط .. وقمت بزيارة مراكز إرسال فى المقطم و أبو زعبل وطنطا، وهناك قنوات مثل أسوان والإسماعلية وطنطا واسكندرية تحتاج للدعم وكلها تحت مسئوليتى، وهناك بعض المراكز ضخمة وتصل مساحتها إلى ٢٠٠ فدان، وأجتمعت مع كافة القيادات، وخاطبت قيادات الهيئة الإعلامية لدعم جميع مراكز الإرسال، واجتمعت مع كافة القيادات، وأستطيع القول إن المنظومة الأمنية تسير بشكل جيد، ولكن تحتاج لبعض الدعم المالى خاصة فى الأقاليم .

فى الإجتماع مع رئيس إدارة التدريب فى القطاع عكفت معه على وضع رؤية للدورات التدريبية، وتشمل التوعية خاصة فى ظل الظروف التى نمر بها إقليميا ومحليا وعالميا، وأنطلقت دورات فى ماسبيرو وطنطا شاملة لموضوعات متعددة، ونستعين بمتخصصين لشرح المخاطر والتحديات لأن إستيعاب رجل الأمن لها سيوفر الكثير .

■ ماذا عن الخلايا المخربة النائمة؟ هل هناك مزيد من الإحتياطات لمنعهم من تخريب شاشة ماسبيرو؟

– أستطيع أن أطمنك، بغض النظر عن خلايا لجماعة معينة، أن أى فكر يحاول التأثير على المبنى نحن له بالمرصاد، والفترة الحالية لا تحتمل هذا العبث والتخريب، ونحن على تواصل مع كل العاملين بعقل وفكر منفتح وعندما نرصد أى إنحراف فى البوصلة غير مقصود، نتدخل بالمحاورة الجادة ونفهمه ونوقفه فورا، أما أى تعمد فنقف له بالمرصاد .

■ هل يلعب قطاع الأمن أدورا أخرى ؟

هذا المبنى يمثل القوة الناعمة الحقيقية لمصر ويستحق منا الكثير، وقد كررت لكل القيادات فى كافة المواقع ومراكز الإرسال التى قمت بزيارتها بأن دور الأمن هو تذليل كافة العقبات والصعوبات التى يمكن أن تؤثر على العاملين فى القطاعات، حتى يكونوا متفرغين تماما لوظيفتهم الأساسية وهى تطوير الإعلام والعناية بمهنتهم، و يتجسد دورنا فى توفير المناخ الآمن والصحى لكى يبدع كل إعلامى فى مكانه، فدورى أن أكون داعما حقيقيا للإعلاميين، ومن خلال ٤ شهور فقط قضيتها هنا، أستطيع التأكيد أن ماسبيرو يستحق ما هو أفضل، فلدينا الكوادر المؤهلة تماما لعمل تغيير حقيقى فى الشاشة ليكون منافسا حقيقيا، و للعودة بماسبيرو للريادة من جديد، وأنا أؤكد لك أن قطاع الأمن سيكون قلبا وقالبا مع الجميع، وسيكون داعما لمرحلة التطوير التى ننشدها جميعا، وكثيرا ما نسهل العمل على المعدين، ودائما ما أشدد على ضرورة إرسال المعدين للبيانات الخاصة بالضيوف مبكرا حتى نسيرالأمور بشكل سليم، وكونت فريق علاقات عامة بالقطاع حتى تعطى شكلا حضاريا لاستقبال الضيوف، والصعود بهم لباب الأستوديو وهذا فى خطتى القادمة.

■ هل إجتماعاتكم مع قيادات ماسبيرو دورية ومنتظمة ؟

بحكم كونى رئيس قطاع الأمن، فأنا رئيس لجنة التسكين والدفاع المدنى والحريق، وعضو فى هيئة الصحة والسلامة المهنية، وهناك اجتماعات دائمة، وفى هذه الفترة هناك خط ساخن مفتوح مع كل القيادات وهناك إتصالات دائمة بكل رؤساء القطاعات بغض النظر عن المكاتبات ونقوم بالاتصال المباشر لحل أى مشكلة بشكل حاسم وسريع وفورى، وأنا أدعى أننى فى الفترة الوجيزة هذه، قمت بإستيعابهم وقاموا بإستيعابى،وبدأ يحدث إنسجام ،نأمل أن يدفع للأمام .

المبني يستحق ما هو أفضل ولدينا الكوادر المؤهلة ودورنا دعمه للعودة للريادة وأى فكر تخريبى نقف له بالمرصاد



■ عدد العاملين فى قطاع الأمن مثار خلاف وشائعات؟ ما هو العدد الحقيقى للعاملين ؟

– ٤٥٠٠ عامل.

■ هل نقل تبعيتهم لوزارة الداخلية يمكن أن يمثل حلا للدعم المالى الذى تسعى اليه ؟

– نحن تحت مظلة الهيئة الوطنية للإعلام، وقطاع تابع لها وميزانيتنا تابعة لها، ولا نستطيع أن نحمل أى جهة أخرى أية أعباء مالية .

× هل توجد أى تجديدات فى المرحلة القادمة ؟

– ما يعنينى تحديث الأجهزة الأمنية وإصلاح وصيانة ما تحتاجه، والدفاع المدنى والحريق والإحلال والتجديد للشبكات القديمة، والأمن فى النهاية لا يحسب بالأموال.

■ هل الشركات الخاصة يمكن أن تلعب دورا فى تأمين ماسبيرو، كما تم تطبيقه فى الجامعات وغيرها ؟

– لا أوافق على هذه المقترحات أبدا، لأن ماسبيرو جهاز أمن قومى لا يصلح ولا يجوز أن تقوم بتأمينه شركة خاصة .

■ هل توجد تدريبات على إخلاء للمبنى حال حدوث حرائق ؟

– نعمل ورشة عمل، ومتفق على هذا الأمر مع كل القيادات ،وسنقوم بها تدريجيا بشكل جزئى لكل قطاع حتى لا يتعطل العمل داخل المبنى.

■ ماذا تقول للعاملين بماسبيرو ولضيوفه ؟

– أطمئن الجميع، فنحن نعمل مع عدة جهات، كالعمليات الخاصة من الخارج ،والمباحث، نحن نمثل فريقا ومنظومة واحدة تعمل بإتساق وتفاهم وإخلاص، وماسبيرو نوفر له كل الحماية، ونساعد على تطويره بتوفير الأمن للعاملين به.

حوار ــ طارق عبد الفتاح

قراءة في لغة مجدي شندي التي تشبهني



بقلم: بدوي الدقاوسي

لغة تشبهني ، لغة جمعها الشاعر في إلياذة عصرية شدتني فلسفتها التي صافحت وجهي كنسمة في ليلة صيفية شديدة الحرارة فرفرفت لها أوراق قلبي بحنان ومس عبقها قلبي فشممت رائحة فرسان العصور الوسطى ثم مالبثت أن هزت مشاعري حين وقعت عيني على قصيدة (لا تطفيء المصباح)

حيث وجدت نفسي أمام لغة خاصة وفلسفة خاصة وحكمة عامة تصلح لكل زمان ومكان .

لقد اضطرتني اللغة البسيطة والمعاني العميقة اضطرارا لتنحية النظريات النقدية جانبا ومحاورة النص بقلبي وعقلي محاورة خاصة .

حين أهداني مجدي شندي نسخة من هذه الإلياذة تصورت أني سأقرا وجبة سياسية في قالب شعري مباشر ؛وفتحت الديوان وكلي ثقة بذلك ولكني وجدت نفسي أمام عمل يضج شاعرية وفروسية وفلسفة في يوتوبيا كافرة بالواقع الخسيس ؛يوتوبيا لامست وجداني بنبل أخلاقها وسمو قيمها .

« لا تطفئي المصباح يا أمي
إن الوطاويط تمرح في الظلام
والأغاريد لا تكتب في الظلام
والمواعيد مع الخلد لاتضرب
في الظلام
ولا غير الرماح الغادرات
تدس في سم لتطعن أنبل
ما رأت عيناك
في وسط الزحام

وحين انتقلت بوجل للقصيدة التالية «أنشودة الغياب» لم أملك نفسي وخاتلتني آهة طويلة وصيحة رجت أركاني ...الله ..الله ..إنه الغوص في الذات لاستخراج كل ما بالنفس البشرية من تساؤلات مذ وطأت قدم آدم أرض البسيطة .

أنا السمي أم الخفي أم الولي
أم النقي المستهام المستضيء المستجير
أم الشقي ذا الذي نبذته الأساطير ...

ثم يعرج بي الشاعر إلى ذروة اليوتوبيا مرتديا ثوبا واقعيا جميلا بقصيدته (ويرحلون) لأرى الشاعر الإنسان يتحسر على الصديق القديم ؛الصديق المخلص ؛مما يشي بوفاء وإخلاص لأصدقائه الذين رحلوا .

« والغار تسكنه الزوابع
وظل أصحابي القدامى
سقته الريح كأسا من فناء
وظلي يعاند ظلي
لأجرع وحدي كل الكؤوس بغير نديم «

المحبوبة عند مجدي شندي لها صفات نحتها من روحه فعكست جموحه فبدت لنا كما يحب أن يرى الحياة وكما يحلم بها ؛ لذلك نحت معشوقته من روحه الوثابة ؛ فهي فراشة تطير مستمتعة بالحياة ترسم حاجبها بدلال كهلال يلمس أفق الروح :لا تخطئ عين القارئ في رؤية الشاعر نفسه :–

تتأنق مثل فراشة
ترسم حاجبها بدلال
كهلال
يلمس أفق الروح
ويضع حدودا للعينين
الصافيتين الثاقبتين كعيني نمر
والمشبعتين كماء كوثر
وتمشي كغزال بري

لا أستطيع أن أصف مدى توفيق الشاعر في اختيار عتبة ديوانه لدرجة الابهار «لغة تشبهني» هو ترجمة لما جبلت عليه نفس الشاعر من حب للحق والخير والجمال في نصوص قوامها المعنى الجديد والبناء البسيط .

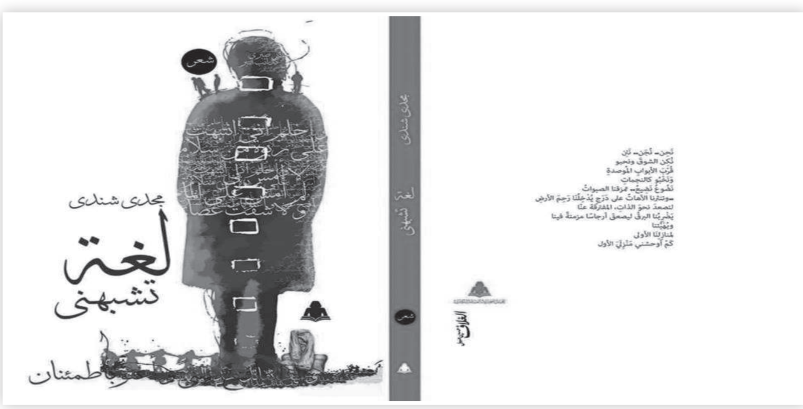
ولم يكن الخيال المبتكر بمنأى عن المشهد ؛فقد كان حاضرا في نصوصه كجزء لا يتجزأ من المعنى والدلالة ولكنها شكلت عالما جديدا ومستحدثا في أكثر من نص ؛حتى صار الانزياح اللغوي يعكس تطورا للصورة الشعرية منذ الشعر الجاهلي حتى اليوم ؛حتى صار الانزياح اللغوي معادلا موضوعيا للتشبيه والاستعارة في قصيدة «وجوه «

«وجه من عنت الأيام
يبحر في اللاوعي نهارا
وحين يجن الليل يمارس سطوته
يطفو كالحلم فأرفع رايتي البيضاء وأسلم نفسي للنوم .

ما أجمل انصهار الحقيقة في الفن ! وذلك بمقاربة عقلية للحقيقة ففي السطر الأخير نرى الوجه يطفو ليلا على سطح الأحلام لنرى أنفسنا أمام صورة فريدة .

أما المشهد السردي في ديوان «لغة تشبهني « فقد أخذني بعيدا فحبكته الفنية العالية في قصيدة جموح تلك التي تصف مشهدا للقمر وهو يهم باحتضان زهرة فتولي وجهها ولكن القمر لاييأس فيحاصرها بوميضه فتجد نفسه بلا وعي تهفو للوميض فتحتضنه في نهاية سعيدة يالها من ق.ق.ج بارعة .

لقد قرأت قصائدا كنت أظن أنها ستصمد في وجه الزمن طويلا حتى الخلود ولكن الشاعر لم يمنحها مقومات ذلك حين تخلى في أحايين كثيرة عن الوزن ظنا منه أن قيود الوزن تعوق انسياب المعاني .



عجاجيات

السباحة ضد التيار



عبدالغني عجاج

أثق اننى سأسبح ضد تيارات شتى تنتمى لاتجاهات مختلفة، واتوقع أن أتعرض لانتقادات لاذعة قد تصل إلى حد توجيه الشتائم والسباب لشخصى الضعيف، ولكنها ضريبة التعبير عن الرأى بصدق ودون حسابات.

×اختلف مع الكثيرين الذين أبدوا اندهاشهم بل واستيائهم من بناء مسجد ضخم بالغ الفخامة والاناقة (مسجد الفتاح العليم) وبناء كاتدرائية ضخمة بالغة الفخامة والاناقة (كاتدرائية ميلاد المسيح) فى قلب الصحراء وبالتحديد فى العاصمة الإدارية الجديدة، قبل أن تنقل اليها الوزارات وأجهزة ومؤسسات وهيئات الدولة، وقبل أن تفتح جامعاتها أبوابها للطلاب وقبل أن تعمر بالسكان وتدب فيها الحياة... وأقول لهؤلاء الصحراء لن تظل صحراء إلى الأبد، واذكركم أن مدينة نصر بنيت فى قلب الصحراء، والقاهرة الجديدة بنيت فى قلب الصحراء، ومدينة العاشر من رمضان بنيت فى قلب الصحراء، ومدينة السادس من أكتوبر بنيت فى قلب الصحراء، وكلها أصبحت مناطق ومدنا مأهولة تدخل فى نطاق القاهرة الكبري .. وهذا ما سيحدث فى بضع سنين للعاصمة الإدارية الجديدة، وسيمتليء مسجد الفتاح العليم بالمصلين الذين يعيشون فى رحابه، وكذلك الحال بالنسبة للكاتدرائية، ولن يحتاج الأمر لشد الرحال إلى العاصمة الإدارية لنقل صلاة الجمعة من مسجد الفتاح العليم أو نقل قداس الأحد من كاتدرائية ميلاد المسيح.

× اتفهم موقف القنوات التليفزيونية التى أبدت اعجابا واضحا بمسجد الفتاح العليم فى العاصمة الإدارية بدليل انها قصرت التنويه عن مواقيت الصلاة بنقل الاذان من المسجد وبصوت مؤذنه منذ افتتاحه، غير اننى أجد لزاما على تذكير كل من يهمه الأمر أن مصر المحروسة بها آلاف المساجد وبها الأزهر الشريف، وتذكيرهم بأن الاذان رفع بصوت عمالقة التلاوة والابتهالات من أمثال الشيخ محمد رفعت والشيخ مصطفى إسماعيل والشيخ عبدالباسط عبد الصمد والشيخ محمود خليل الحصرى والشيخ نصر الدين طوبار والشيخ سيد النقشبندي والشيخ محمد عمران، ومن واجب تلك القنوات التليفزيونية ألا تحرمنا من سماع الاذان بتلك الأصوات السماوية.

× واتمنى ألا يدفع الإعجاب بمسجد الفتاح العليم التليفزيون المصرى وبقية القنوات إلى التفكير في نقل صلاة الفجر خلال شهر رمضان المقبل من العاصمة الإدارية الجديدة، وبالتحديد من مسجد الفتاح العليم بدلا من مسجد مولانا الإمام الحسين ومسجد السيدة زينب والجامع الأزهر ومسجد السلطان أبو العلا.

× لست مع الذين أعجبوا بخطاب وزير الخارجية الأمريكى فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة، والذين اعجبوا بنقده اللاذع للرئيس الأمريكى السابق باراك اوباما وخطابه فى جامعة القاهرة... فالحقيقة المؤكدة انه لا فرق بين ترامب وأوباما فى الإخلاص المطلق لإسرائيل، وحرص الاثنين على تفوقها ولكن ما أراه أن ترامب صاحب وجه مكشوفٍ لم يتورع عن حلب وابتزاز العالم العربي جهاراً نهاراً، وما أراه أن أوباما كان أكثر احتراما واخلاصا للقيم الأمريكية، وما موقف ترامب الابتزازى من مقتل الصحفى جمال خاشقجي ببعيد.

×لست مع المحاولات الأمريكية والإسرائيلية لشيطنة إيران وتسويقها على أنها العدو الأساسى للعالمين العربى والاسلامى.. وأحسب أن علينا كعرب أن نمعن التفكير فيما يقال ويراد لنا.

أتمنى ألا يفسد الخلاف فى الرأى للود قضية.

العلمانية والدولة المدنية



د. عادل وديع فلسطين

مصطلح العلمانية مصطلح خلافى للغاية شأنه شأن مصطلحات أخرى مثل التحديث والتنوير والعولمة. وانقسم الناس بشأنها بين مؤيد ومعارض، ولعل العلمانية من أكثر المصطلحات إثارة للفرقة إذ يتم الحوار والشجار حوله بحدة واضحة،

وكما يذكر الدكتور عبد الوهاب المسيرى، يوجد هناك علمانيتان لا علمانية واحدة، الأولى الجزئية التي يعنى بها فصل الدين عن الدولة، والثانية العلمانية الشاملة التي لا تعنى فصل الدين عن الدولة فحسب بل فصل كل القيم الإنسانية والأخلاقية والدينية ليس فقط عن الدولة وإنما عن الطبيعة وحياة الإنسان في جانبيها العام والخاص بحيث تنتزع القداسة عن العالم ويتحول إلى مادة إستعمالية يمكن توظيفها لصالح الأقوى.

وتعريف العلمانية بإعتبارها فصل الدين عن الدولة (فصل سلطة الكنيسة عن الدولة) هو الأكثر شيوعاً في العالم في الغرب أو الشرق، وتعنى فصل المؤسسة الدينية عن المؤسسات السياسية (الدولة) وتتحصر عمليات العلمنة في المجال السياسي وربما الإقتصادي أيضاً في بعض المجالات وتستبعد شتي النشاطات الإنسانية الأخرى أي أنها تشير إلى العلمانية الجزئية. وهذه العلمانية الجزئية إذا أضيفت لها فصل الدولة عن المؤسسة العسكرية فهي تعني بالتمام والكمال الدولة المدنية – وعلى نقيض الدولة المدنية تأتي الدولة الدينية التي لا وجود لها في التاريخ الإسلامي كما أجمع رجال الدين وأساتذة التاريخ.

وهناك فصلاً للدين والكهنوت عن الدولة في كل المجتمعات الإنسانية تقريباً إلا في بعض المجتمعات الموغلة في البساطةِ والبدائية حيث نجد أن رئيس القبيلة هو النبي والكاهن وأحياناً سليل الآلهه، وطقوس الحياة اليومية طقوس دينية كما هو الحال في العبادة الإسرائيلية – أما في المجتمعات المركبة فهناك تمايز بين السلطات، وحتى في الإمبراطوريات الوثنية التي يحكما ملك متألّه فهناك تمايزاً بين الملك المتألّه وكبير الكهنة وقائد الجيوش.

ومن ثم فإن فصل المؤسسات الدينية عن مؤسسات الدولة ليست عملية مقصورة على المجتمعات العلمانية فقط بل موجودة في معظم المجتمعات المركبة، والدولة هنا تعنى الإجراءات السياسية والإقتصادية ذات الطابع الفني أو شراء الأسلحة أو مناقشة الميزانية وهي أمور لا يعرفها سوى الفنيون لذا فليس بإمكان رجال الدين مشايخ أو قساوسة أن يفتوا فيها.

ومن المنظور السطحي الإختزالي مناقشة العلمانية في إطار نقل الأفكار أو التأثر بالحضارات الأجنبية فلكل مجتمع ثقافاته، يقبل ما يشاء ويرفض ما يشاء، وتستطيع الدولة أصدار قوانين تفرض رقابة صارمة على الإنحرافات إن وجدت.

وكمثال صارخ للعلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة ودورها فى التحولات الإجتماعية .... نجد أن الإتحاد السوفيتي كان دولة ذات عقيدة علمانية شاملة ذات طابع الحادي مادي، أما الولايات المتحدة فهي على العكس تسمح بحرية العقيدة والتبشير وعدد الكنائس هائل، وحتى عهد قريب لم يكن بإمكان أحد من أعضاء النخبة الحاكمة أن يجاهر بالحاده أو سلوكه الجنسي غير السوى غير المقبول إجتماعياً ويحتفظ بمنصبه الرسمي في الوقت نفسه ولا يزال كثيراً من الساسة يحرصون على حضور الصلوات يوم الأحد بل أن الدولار الأمريكي يحمل عبارة "نحن نثق بالإله" .. نظام يجسد العلمانية الجزئية والدولة المدنية .

وعلى العموم لا يجب أن نحكم على الدولة المدنية بما تنقله وسائل الإعلام ونشاهده من ظواهر العلمنة من أفلام وملابس وأطعمة جاهزةٍ وخلافه من السيارات الفارهة والمولات التجارية، فقد نجد بلداً يصنف بإعتباره إسلامياً (مثلا) لأن دستوره هو الشريعة الإسلامية مع أن معدلات العلمنة فيه قد تكون أعلى من بلد دستوره ليس بالضرورة إسلامياً لكن معظم سكانه لا يزالون بمنأى عن مظاهر العلمنة. وهنا تبرز مصر بتدينها وثقافتها الخاصة المميزة التي تستطيع مقاومة كل ما هو سيئ.

عضو اتحاد الكتاب ونادى القصة

المشهد
العدد 273 - السنة السابعة ـ من 22 - 28 يناير 2019 ـ 16 ـ 22 جمادى الأولى ـ 1440هـ

قالت العرب

لا وقت للبحر لكي يتحدث مع الرمل؛/ مأخوذ دائمًا بتأليف الموج./ اليأس عادة، والأمل ابتكار./ للفرح أجنحة وليس له جسد،/ للحزن جسد وليس له أجنحة./ الحلم هو البريء الوحيد/ الذي لا يقدر أن يحيا إلاّ هاربًا./ الفكر دائمًا يعود/ الشعر دائمًا يسافر.

عكس عكاس

صفحة تعانى من قلة الأدب والسياسة

يحررها: خالد الدخيل

الجثث المتحفية والشماشرجية وموسم الهجوم على «الدكتاتور»

كل ذكرى لميلاد أو رحيل الزعيم جمال عبد الناصر بتتكرر نفس المواقف بس بظروف وتوازنات مختلفة..

تطلع الجثث المتحنطة من المتحف وتبدأ في عزف المقطوعة السنوية

الناس اللي شايفة ان الذكرى فرصة علشان تجيب من تحت رجليها وتحط على راسها، وتلطم حزنا وولولة على الحريات اللي «الديكتاتور» قضى عليها والهزايم اللي اتهزمها ومجوهرات العيلة المالكة وشماشرجيتها ومحظياتها وقوادينها اللي اتسرقت، والخراب اللي عمله في البلد لما فتت الملكية الزراعية وبنى السد اللي منع الطمي وقضى على خير الأرض .. ده غير التعذيب والسجون وكبت الحريات وباقي الكلام اللطيف الرخيص ده. الغريب إن الموضوع مش واقف على الجثث المتحفية دي ..لا

تلاقي ناس مشاركة بهمة ونشاط في شتيمة عبد الناصر من غير سبب، لا أبوها ولا جدها الباشا مثلا اتصادرت العزب والاطيان بتاعته، أو إن حد منهم الست والدته كانت من حريم البلاط مثلا او الاخ بوللي كانٍ بيسرحها لخدامين القصر، ولا ابوه كان شماشرجي مثلا وبالتالي صعبان عليه اللي حصل لأهله ..

يحق له في الظروف دي ، يلعن سنسفيل ناصر والثورة

يحق له لو كان اخوان مثلا وناصر كشفه هو وجماعته وقلعه هدوم الكدب والزيف اللي كان لابسها قدام الشعب

او اذا مثلا مثلا كان من الشباب الكيوت اللي اتربوا على مجلة المختار بتاعة مصطفي وعلي امين

او ان ابوه من الهليبة بتوع الانفتاح اللي عملوا ثروة من الكلوتات المستوردة

غير كده، ولو هو شبهنا يعني ، يركن علي جنب اليومين دول ، الدنيا مش ناقصة زروطة

أول طريق التنمية الحقيقية يبدأ بدهان البيوت أم شكل وحش



أكيد البيوت اللي مبنية بالطوب الأحمر كئيبة (زي ماقال عمرو اديب اللي اصلا عينه مش بتجرحها المشاهد دي)، وأكيد فيه عشوائية في موضوع الالوان وشكل البيوت في القاهرة، ومدن المحافظات في منتهى القبح وشبه أيامنا اللي بنعيشها بالظبط ..

وقرار رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي وتوجيهاته للمحافظين بـ» طلاء المبانى بلون موحد بدلا من الطوب الأحمر» حاجة محترمة وتستحق كل تقدير، علشان زي ماقال رئيس الجهاز القومي للتنسيق الحضاري(!!) «سيعمل علي تحسين الصورة البصرية في المدن المختلفة»

والواحد منبهر بصراحة من ردود الأفعال والإهتمام الكبير بموضوع دهان الحيطان ده، وحاسس إنه بداية لحركة تطور حضاري كبيرة وعظيمة ومصر هتشوف أيام حلوة بعد ما عيون البهوات من الوزرا والمذيعين ورجال الأعمال ترتاح وتنبسط وهي بتشوف الشوارع بلون واحد ومش بيجرحها شكل الطوب الأحمر الوحش ده.

وهي دي الوطنية اللي بنحبها ومحتاجين زيها كتير، إن أكبر مسئول في الحكومة يبقى متضايق جدا من شكل حيطان البيوت اللي بالطوب، ومش فارقٍ معها مشكلة ضخمة زي تراكم الزبالة، اللي مفيش محافظ تقريباً عرف يحلها من سنين طويلة، الزبالة اللي بتنقل أمراض وبتسبب مشاكل أعظم بكتير خالص من التشوه البصري بتاع الطوب الأحمر اللي مضايق البهوات.

الشكل مهم ياجماعة وبداية محترمة لحياة أفضل وأرقى، بلاش نضايق الناس لما تبص من ورا القزاز المتفيّم فتشوف مناظر بشعة.. كفاية مناظركم وانتوا ماشيين في الشوارع وشوشكم مكشرة والهم راكبكم ومتكومين بالالاف قدام كل محطة مترو وموقف ميكروباص، كفاية بس نظرة الزحمة على طابور العيش وعلى عربيات الجيش بتاعة الاكل من ٥ الصبح، عايزين نتحضر شوية ونبقى شبه البلاد التانية.

نبقى شبه حد زي الراجل الجميل ده اللي هو نقيب مهندسين الجيزة ، واللي قال بجرأة وشجاعة إن «أغلب عمارات محافظة الجيزة تواجه مشكلة فى عدم طلاء الواجهات الخاصة بها، واستمرارها على الطوب الأحمر، ووصف الوضع في المحافظة بـ«الصعب جدا» لأن ده خلّى المنظر عشوائي، عمارات لونها اسود من التلوث وشكلها مش حلو صراحة.

الراجل مهندس ونقيب مهندسين (وعضو مجلس شعب) ومش مهتم بالخطر اللي بتواجهه تجمعات أبراج الأسمنت الرهيبة اللي بتعاني من قلة تهوية ومشاكل في اساستها وجدرانها أصلا، آلاف وآلاف العمارات والأبراج بطول شارع فيصل، وعلى امتدادات الجنبين من اول الشارع لكام كيلو متر لقدام، عمارات أغلب حيطانها ورق وأبراج مافيهاش الحد الأدنى من الأمان في كتلها الخرسانية وتشطيباتها والاسانسيرات الرخيصة الصيني اللي بتهدد حياة السكان بالموت في أي لحظة، ده غير مئات الألوف من مواتير الكهربا اللي متلزقة في المناور..

مفتكرش ان سيادة النائب المهندس فكر ياخد جولة كده في شارع العشرين ولا التلاتيني، ولا ممكن يغامر ويلف لفة سريعة في صفط اللبن، اللي كانت ارض زراعية من كام سنة دي وبقت دولة كاملة من الأسمنت ..

ولا ممكن ييجي في باله يهتم بمشكلة الفساد في المحليات اللي وصلتنا للي احنا فيه ده ..

بس شكل الطوب الاحمر وحش ..

خاصة اللي على الدائري والمحور، محتاجة لمسة جمال رقيقة كده وفرشة ناعمة متلغمطة في اللون الأبيض المبهج .. تعدي على الحيطان تلونها.. فيبقى الشكل جميل ومايضايقش الناس اللي رايحة جاية على الطريق..

مش مهم المشاكل اللي بتعاني منها المناطق دي أصلا، مباني مخالفة واللا عشوائيات واللا نقص خدمات ووسايل مواصلات آدمية.. ولا تثبيت بالليل ..

شيرين نعمة كبيرة وخسارة فعلا فى مصر



محدش عنده سبب يفسر بيه سبب الغل والكراهية الجماعية اللي بتطفح كل كام يوم ضد الجميلة الرائعة الفنانة الكبيرة المصرية جدا خالص، شيرين عبد الوهاب، ممكن نتفهم ان فيه ناس عندها أمراض نفسية ما مثلا ولا فراغ وجودي فبتحب تخربش وش أي حد ناجح..

وممكن نتفهم ظروف محرر مواقع الكترونية هايج على العناوين اللي بتجيب ترافيك بيضرب اي كلمتين علشان يكسب شير ونشر بالزيادة ..

لكن لما تلاقي محطات اعلامية وبرامج توك شو مصروف عليها، بتشارك في الزيطة دي تستغرب ازاي وليه يتعاملوا مع ثروة قومية زي الستٍ الجميلة دي ..

مبدئياً الست حتى لو كانت قالت اللي الأخوة نشروه كعنوان (انا خسارة في مصر) مش جريمة يعني لأنها فعلا خسارة في مصر بتاعة النهارده، اللي هي بتدوس برجلها على أي حاجة حلوة ..

لكن هي ماقالتش فعلا والكلام اتحرف بلؤم وبجاحة شديدة، مايخرجش الا من نفس مليانة صديد ..

وهوب الفراغ الوجودي عمل عمايله .

الزيطة كملت ولسه مكملة.. بوستات بتنضح كراهية وعنصرية وطبقية وتعليقات لا تقل قذارة وترند رخيص شغال مالوش اي تفسير

وده شجع كائن زي تامر أٍمين بسيوني يطلع على الشاشة يشتمها لأنه غيران على مصر طبعاً وصعبان عليه شكلها (اللي هي مصر) قدام العالم وفضل يفكر الناس بجرايم شيرين السابقة والجو الرخيص ده

الحقيقة اللي حصلت من كلام جوزها حسام حبيب، ومن شهادات ناس حضرت إن:

كان فيه صدى صوت في صوتها ازعج الناس.. فقالت لهم يمكن عشان القاعة فيها مرايات كتير بتعكس الصوت.

فقال لها حلمي بكر: صح فعلا.

فضحكت شيرين وقالت (بهزار يعني): «شفتوا بافهم في الصوتيات ازاي؟ والله انا خسارة في مصر»

اللي هو عادي اي كائن محبط بائس زي حالاتنا.. مالوش قيمة حقيقية في مجتمعه ممكن يقولها.. فمابالك بنجمة عالية في السما قاعدة مترستقة وسط جمهورها.

نفس الطريقة الرخيصة في التعامل مع الست الجميلة دي حصلت في كلامها عن شعرها، لما قالت أنا قصيت شعري علشان اوفر مصاريف التسريحات الكبيرة جدا، تاني يوم طلعت العناوين (عملت شعري بـ٦٠ الف جنيه)

ونقدر نتخيل كم الشتايم اللي خدتها شيرين وكمية الحقد اللي طفح على السوشيال ميديا ..

وبالمرة علشان نفهم قد ايه احنا متزروطين في ربريب معجون بمية كدب، نكمل ان لما ترابيزة قزاز اتكسرت والناس خافت البنيّة قالت بالنص «ماتخافوش انتوا في مصر.. حالا هييجي حد يصلحها»

بس اللي تتقص صوابعهم بمقص شجر مصدّي كتبوا انها قالت «عادي تتكسر متستغربوش أنتم في مصر».

المشكلة إن الآي كيو بتاع النوعٍية دي من البشر مش بيقدر يفهم ان الفنان ده مواطن طبيعي جداً عنده مشاعر وانفعالات وبيغضب وبيهرتل وبيضحك وبيزعل وبيبكي وكده يعني، زينا كده ..

وان النوعية دي من الفنانين هم الأصدق والأنقى مش اللي وشوهم بلاستيك مدهون فازلين ..

ياجدعان الست دي ثروة عظيمة.. شوفوا الناس بره مصر بيحبوها قد ايه، مفيش مطربة مصرية ولا عربية.. من بعد أم كلثوم عرفت تاخد الكم الرهيب ده من المستمعين والمحبين العرب ..

(هامش)

شيرين كان قدامها عروض كتير علشان حفلة راس السنة، فى اسطنبول وفي الكويت وابوظبي ودبي، بس هي قررت تعمل حفلتها اللي هو بتكون الأكبر والأهم بين كل الحفلات في القاهرة لما عرفت من منظم الحفلة ان فيه الفين سايح خليجي مستعدين ييجوا يحضروا الحفلة بالإقامة وتذاكر الطيران..

ورغم ان أجرها في حفلة القاهرة أقل كتير جدا عن أجرها المعروض في حفلات برة بس شيرين (البنت البيئة اللي متربية في منشية ناصر دي) فضلت انها تعمل حفلتها في بلدها ..

الجديد وحسب شهادة حسين حبيب والد حسام حبيب ان كان المفروض يتعمل مسرح وسط النيل واضاءات وشاشات عرض عملاقة.. والمنظم الكويتي اصطدم بكمية فساد فى المصنفات والمسطحات المائية وغيرها من الادارات الحكومية اللي كان المفروض تصدر موافقات على الحفلة وخسر المتعهد الكويتي ١٤ مليون جنيه ودفع للفندق ٥ مليون مستحقات وقرر انه مش ها ييجى مصر تاني ومش ها يعمل اي استثمار فى مصر.

محفظة المواطن المصري الطبيعي من 2009 لـ 2019



كان لطيف موضوع تحدي الـ ١٠ سنين ده بتاع الصور والوشوش اللي اتغيرت، خلق حالة كده من التفاؤل خاصة عند الستات الحلوة اللي خلعت الحجاب أو اتطلقت فاحلوت أكتر، وده في رأيي أهم ملامح موضوع التحدي ده، والواحد حاول يدور على صورتين يحطهم جنب بعض بس لقيت النتايج مش لطيفة خالص، ٍوبناء عليه حاولت اجيب صورة تلاجة مواطن طبيعي مثلاً في ٢٠٠٩ ودلوقتي في ٢٠١٩، واشوف عمل ايه الزمن في التلاجة وصاحبها، كام كيس لحمة وفرخة كان موجود في الفريزر وكام علبة أكل في الارفف والخضار اللي في الأدراج تحت ..

ولا صورة النملية في ٢٠٠٩ كان فيها كام كيس مكرونة ورز ودقيق وبقول مختلفة وكام قزازة زيت وعلبة سمن و..

او أجيب المواطن نفسه يدينا صورة تعبيرية عن حاله قبل ١٠ سنين ودلوقتي، مرتبه كان بيشتري منه أكل قد ايه وبيشرب كام علبة سجاير، والمواصلات ومصاريف العيال والدروس والمدارس والعيشة واللي عايشينها ..

والأهم يقول لنا ازاي عايش دلوقت ومقضيها بأي طريقة من طرق التحايل الجميلة بتاعة المصريين دي..

يطلع محفظته ويشاركنا بيها في تحدي العشر سنين ويقول حصل لها ايه، احلوت ولا كرمشت وداس عليها بلدوزر السنين ..

السنين العشرة اللي شافت ثورة عظيمة وخلع ديكتاتور فاسد ونسايم حرية ملت البلد والناس، ومجلس عسكري واخوان ركبوا ونزلوا بالدم وبرادعي ورئيس مؤقت وانتخابات تاني وتالت ..

وانتهت بأن المفرمة تروسها كترت وبقت مسننة أكتر، وقاسية ومافيها منفذ حتى الناس تلقط نفسها بس.

المشهد
تصدر عن شركة «المشهد» للصحافة والطباعة والنشر «ش.م.م»
العدد 273 - السنة السابعة ـ من 22 - 28 يناير 2019 - 16 ـ 22 جمادى الأولى 1440هـ
مدير التحرير
محمد موسى
الإدارة والإعلانات والاشتراكات
٤٥ ش عبدالرحيم صبرى. الدقى
ت: ٣ / ٠١٠١٩٤٤٤٠٠٢ ـــ ٣٧٦٠٨١٥٤
فاكس: ٣٧٦٠٨٢١١
البريد الإلكترونى
almash_had@yahoo.com
التوزيع والاشتراكات: مؤسسة الأخبار

إيقاع مختلف



بقلم: السيد حسن

أنا والشتاء وعبد الباسط

أعترف بأنى لم أنزعج كثيراً من موجة البرد القارس التى مرت بمصر أو مرت بها مصر خلال الأيام الماضية، ورغم ضيقى بالموجة الترابية التى شهدتها القاهرة، إلا أنى تحملتها راضيا، فأنا واحد من المتيمين بفصل الشتاء، وأرى أن من حقه أن يمارس دلاله علينا كأى معشوق وثق من محبة عاشقيه.

نعم ... متيم أنا بالشتاء، وأيامه ولياليه، وأر ى أنه الفصل الذى يجسد إنسانية الإنسان فى أعمق تجلياتها.

كثيراً ما قرأت ـ ضاحكاً ـ ما يقوله علماء النفس من أن عشق الشتاء يعنى لوناً من ألوان سوداوية المزاج، أو حتى الميل إلى الاكتئاب، فأنا أرى فى الشتاء بهجة روحانية وعاطفية مدهشة، صحيح أنى أرى الخريف حكيماً مجربا شديد الزهد والتواضع، بعيدا عن زهو الربيع، وغرور شمس الصيف، إلا أن عشقى للشتاء يظل ذا طبيعة مختلفة.

دون أن أدرى أرانى منجذباً إلى صوت عبد الباسط انجذاباً لا تفسير له.. أبحث فى ذاكرتى عن ليالى الشتاء

المدهش حقاً أنه صار لدى رابط خفى بين ليالى الشتاء وصوت القارىء المذهل عبد الباسط عبد الصمد، بحيث صار كل منهما يستدعى الآخر فى وجدانى، فيهما معاً أحس عذوبة غير قابلة للتكرار.

مازلت أذكر كلمات إمام العصر محمد متولى الشعراوى وهو يقول : "من أراد حلاوة الصوت فعليه بقراءة الشيخ عبد الباسط عبد الصمد، ومن أراد إبداع الانتقال بين المقامات فعليه بالاستماع إلى الشيخ مصطفى محمود، ومن أراد الخشوع فلينصت إلى قراءة الشيخ محمود خليل الحصرى، ومن أرادها مجتمعة فعليه بصوت الشيخ محمد رفعت".

وأنا أتفق مع هذه المقولة تماماً، لكننى دون أن أدرى أرانى منجذباً إلى صوت عبد الباسط انجذاباً لا تفسير له، أبحث فى ذاكرتى عن ليالى الشتاء الدافئة فى مدينتى الصغيرة "ميت أبوغالب"، وقت طفولتى وشبابى الباكر، حين كانت قرية كبيرة، فأرى أن الأصوات كلها كانت حاضرة، فى تلك الليالى عبر المذياع الذى يملأ ليلنا بالدفء والسحر، وأتذكر مع كل ما سبق أصوات الشعشاعى والمنشاوى وحصَّان والصياد وعبد العظيم زاهر، وعبد العزيز على فرج، بما يعنى أن صوت عبد الباسط لم يكن منفردا بطفولتى وصباى وشبابى الأول، وبالتالى فإن "شيزلونج" التحليل النفسى لن يفيد فى تفسير تعلقى بصوت عبد الباسط، ولا ارتباطه فى وجدانى بفصل الشتاء.

فى صوت عبد الباسط لا أشعر بالرهبة، ولا أنا أفعل ذلك فى ليالى الشتاء الطويلة، حتى حين كانت مظلمة هناك فى طفولتى.

فى صوته أستشعر مزيجا فريداً من العذوبة والدفء والأمن والإنسانية، وفى الشتاء أيضا أستشعر ذلك، مزيجاً أفتقده منذ افتقدت ذهابى إلى مسجد "ميت أبو غالب" الكبير فى صلاة العشاء أو صلاة الفجر.

كثيراً ما أشعر أنه يقرأ لى وحدى، وأن الشتاء يخصنى وحدى ببوحه الفريد.

لا أظن أنى سوف أبحث طويلاً حول تفسير لذلك، فربما كان غياب التفسير أحد أسباب هذا السحر الإنسانى الفريد.

يناير من 1977 و2011 و2019 مطالب قائمة



محمود الحضري

فروق واضحة بين انتفاضة ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧، أو قل ثورة الجياع في مصر، وثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، للغاضبين من نظام الحكم والمطالبين للحرية والعدالة الإجتماعية، في الأولى تراجع الرئيس محمد أنور السادات سريعا عن قرارات الحكومة برفع الأسعار، وحاول إلقاء التهمة على اليسار معتبرا أنها «انتفاضة حرامية»، إلا أنه قرر التراجع السريع عن كل القرارات ليضمن لنفسه الحكم.

وبعد سنوات تم تبرئة كل من اتهمهم السادات، وصدر حكم قضائي سجله التاريخ، يكذب كل ادعاءات الحكومة والسادات ضد اليسار، وكل من جاءت أسماؤهم في قوائم الإتهام، ليظهر أن خروج الناس للشوارع كان خروجا مطالبا بحق، ولأسباب اجتماعية وحالة غلاء فاحش، وأن الناس ضاقت من سياسات الحكومة.

في ٢٥ يناير ٢٠١١ الوضع مختلف فقد تجمدت الحياة السياسية في مصر، وتم تهميش الحريات ودور الأحزاب، وجاءت انتخابات مجلس الشعب قبلها بثلاثة شهور بنتائج غاضبة، والتي سرعت من موجات الغضب، فخرج الملايين إلى الشوارع غاضبين، وشارك الجميع في مظاهرات وتجمعات الثورة في ميادين مختلفة، وكان ميدان التحرير هو بوتقة حالة الغضب، وزادت كثافة المشاركة، مع اتساع دائرة الأمل بين الناس أن هناك شمس جديدة ستشرق على مصر يشارك فيها الجميع على أمل صباح جديد بكل معانيه.

محركات الثورة كانت واضحة، ومؤشراتها كانت تتسع بين كل المستويات، والنوايا الحسنة في فجر جديد يتسع من أجل «عيش – حرية – عدالة اجتماعية»، وزاد من حجم المشاركة الأوضاع الإقتصادية السيئة، وفقدان الأمل في بريق سياسي جديد بعد اختفاء المشاركة الحزبية والسياسية في البرلمان المنتخب قبل شهور قليلة من إندلاع شرارة الثورة.

أسباب ثورة الغضب في ٢٥ يناير ٢٠١١، كانت أقوى بمراحل من أسباب الغضب في ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧، فالتطورات كانت أكثر إلحاحا، خصوصا من قلة الحريات السياسيه و حالة الطوارئ و زيادة الفقر وصعوبة وجود فرص العمل ووحشية التعامل الأمني والافتقار للسكن، و غلاء المعيشة و إرتفاع أسعار الغذاء، وإنتشار الفساد، و عدم وجود انتخابات حره نزيهه مع انعدام حرية التعبير وسوء الأحوال المعيشية.

محركات الثورة كانت واضحة، ومؤشراتها كانت تتسع بين كل المستويات، والنوايا الحسنة في فجر جديد يتسع من أجل «عيش - حرية – عدالة اجتماعية»

هذه أسباب لا يمكن نكرانها في خروج الناس في ٢٥ يناير ٢٠١١، ولا يمكن تجاهلها، وجاءت المشاركات تلقائية، من العامة والخاصة والنخبة، على أمل بزوغ الفجر المنتظر، وليس مجرد انتظار "جودو" الذي لم ولن ينتهي كما رواه الإيرلندي العبقري صمويل بيكيت" في رائعته "في انتظار جودو".

حتما كان هناك من يرى في ٢٥ يناير بابا لإلتهام مصر، وتحقيق الحلم في القفز على السلطة، وإقتناص الفرصة، لإعادة ترتيب الأوارق بما يصب في صالحة، أو مصالحهم، وللأسف هناك من ساعد هؤلاء من بين رجال السلطة ذاتها، ومن النافذين على كراسي العرش في الأسابيع أو الشهور الإنتقالية بعد تنحي الرئيس الأسبق حسن مبارك، لتصبح الأرض والدولة في حالة فراغ.

ولاشك أنه بعد يوم ١١ فبراير ٢٠١١ وقرار حسنى مبارك ترك منصبه تحت الضغط الشعبى و العالمى الأمريكى والأوروبى تحديدا تسليم الحكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصريه" المجلس العسكرى" ليحكم رئيسه البلاد.

ومن هنا بدأ التخطيط لأكل أو قل التهام الثورة، وأخطأ الجميع أنهم تركوا الميادين دون الحصول على تعهدات ووعود واضحة لحالة جديدة من الديمقراطية، بعد اعلان ١٣ فبراير بتعليق الدستور، وحل مجلسي الشعب و الشورى، ليحكم لمدة ستة أشهر أو إقامة الانتخابات.

اختفاء الضمانات وسع الفرصة للقفز على السلطة والترتيب في الخفاء لنظام جديدة "أحادي"، لا شريك له، وبدأ المخطط يأخذ طريقه بحشد المؤيدين للفريق والقوة السياسية المنظمة، والتي خططت لإلتهام كعكة "مصر" في غيبة من النخبة، أو تنحيها للخلف، ليحدث ما حدث على مدى حوالي ١٨ شهرا، لتصبح مصر في قبضة يد جديدة متعطشة للحكم، بأي ثمن، تحت سمع وبصر الجميع، وبتأييد ودعم خارجي.

على الجانب الآخر كانت هناك رؤية مختلفة، ليس للساسة فيها أي دور خفي أو معلن، في محاولة لإعادة الأمور إلى نصابها وإعادة مصر إلى ما كانت عليه، أو قل مصر بشكل جديد.

ويقيني أن التركة كانت مليئة بالتفاصيل، لتبدأ عملية جديدة لإصلاح مصر، ولكن هذه المرة تصبح فيها الأولويات مختلفة، وشعار "عيش – حرية – عدالة اجتماعية" يتنحي جانبا في ظل تحديات، يقينا أنها كانت خافية، أو مجهلة، عن طموح من هم على رأس محاولة تصحيح المسار.

ويبقى أن نعود إلى ما بدأت به المقال، الفروق واضحة بين مطالب الفارق الزمني فيها بين ١٩٧٧ و٢٠١١، ٣٤ عاما، والآن وبعد ٨ سنوات جديدة يصبح الطموح في تحقيق المطالب الشعبية مسؤولية في رقاب كل من يتحمل مسؤولية في هذا البلد.

شبه مختلف



بقلم: على إبراهيم

نقيب الصحفيين القادم

لم تتبق غير أسابيع قليلة ويذهب الصحفيون الى صناديق الاقتراع لاختيار نقيب جديد بالإضافة إلى اختيار ستة أعضاء هم نصف المجلس، وحتى كتابة هذه السطور لم يحسم أيا من المرشحين لقيادة الجماعة الصحفية لعامين مقبلين سوى النقيب الحالي الذي يرغب في التجديد له دورة اخرى، ربما تعزز موقفه في الإستمرار على رأس مؤسسته ليظل رئيسا لمجلس إدارتها، فيبدو أنه قد كوفيء بها عندما استطاع إزاحة النقيب السابق غير المقبول حكوميا أو أمنيا، بعد أزمة اقتحام النقابة للقبض على زميلين فقد على إثرها يحي قلاش مقعده وظل مهددا بالسجن، بينما منح أعضاء الجمعية العمومية أحد المقبوض عليهم أصواتهم ليمثلهم في مجلس النقابة بعد خروجه من الحبس الاحتياطي على ذمة قضية الزعم بأن جزيرتي تيران وصنافير مصريتان ثم ما لبث أن حكم له بالبراءة.

النقيب السابق يبدوا أنه غير متحمس للترشح بحسب تصريحات متواترة عن الظرف غير المناسب

ليس كل هذا مهما غير إنه قد يكون معيار الاختيارات الجديدة في الإنتخابات التي حان أوانها، فهل سيختار الزملاء نفس الفريق الذي جعل المهنة في الحال التي هي عليه الآن، ام سيراجعون أنفسهم ويعودون الى اختيار الفريق القديم الذي ارضى فريقا لكنه اغضب الحكومة، خاصة وأن الزملاء الذين اختاروا الوقوف في صف الحكومة تم منحهم مكافآت وظيفية لقيادة إصدارات مؤسساتهم، وهنا لا اناقش احقيتهم المهنية في أن يتصدروا المشهد في تلك الاصدارات من عدمه، فالذي جرى أنهم أصبحوا رؤساء تحرير أو تبوأوا مقاعدهم بعد أن قدموا خدماتهم للحكومة، وكونوا «جبهة تصحيح المسار» التي أطاحت بالفريق السابق.

ام ترى أن يغير الصحفيون طريقة الاختيار وينتخبون بعيدا عن هؤلاء وهؤلاء ربما انصلح حال النقابة.

على كل فالنقيب السابق يبدوا أنه غير متحمس للترشح بحسب تصريحات متواترة عن الظرف غير المناسب، وان الحكومة لا تريد استقلالا نقابيا للصحفيين أو لغيرهم فتتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة الانتخابات .

وان كان من نصيحة نرغب في اسدائها للزملاء قبل أن يحسم أيهم أمره في اختيار فلان أو علان، فنرجوا أن يختاروا نقيبا يرى في أن منصب النقيب هو غاية لا وسيلة، وأن تكون مصلحة الصحفيين جميعاً بعيدا عن تصنيفهم هي شغله الشاغل والوحيد، بحيث يستمد مكانته من كونه قائدا لهذه الجماعة التي أصبح حالها يصعب على أعتى ديكتاتور!! كما أن العواصف التي تحاصر المهنة كأدوات ومؤسسات وتطور هائل يحتاج إلى جهود مضاعفة للحاق بركبه، ناهيك عن التدخل السلطوي الذي يعيق حركتها ويرغب في أن تظل مجرد بوق يردد ما تريد وتسبح بحمده صباح مساء.

حزن الختام:-

لملمي الدم اللي سايل.. من عروقي
واشربيه يمكن تفوقي.. وانقشيني فوق جبينك
وردة حمرا.. وارشقيني فوق شفايف الليل
يا سمرا .. احدفي الاحزان وراكي
وفكي طوقي .. امنحيني صوت غناكي
او عديدك ..اطرحيني في الغرام
هرجع وازيدك.. اطلبيني في الحلال
مدي لي ايدك .. عرفيني فين غروبي
وفين شروقي .. بس روقي.

مقتنيات عبد الناصر .. موروث النزاهة

تطبيق حي لشعار صنع فى مصر .. الملابس صناعة غزل المحلة والثلاجة ايديال وقالب الحذاء من ورش عابدين







مقتنيات الزعيم جمال عبد الناصر المعروضة فى المتحف الذى يحمل اسمه أكبر دليل على نزاهته ووطنيته

المعنى العميق لعبارة « صنع فى مصر « يراه المشاهد من قميص السفارى وقمصان البدل المصنوعة فى شركة غزل المحلة ، وترى « بيجامة « تفصيل بمحل حسين جنيدى الترزى بعابدين، وجوارب وأحذية، وقالبا لتوسيع الحذاء، كلها مصنوعة فى مصر

وترى العظمة فى البساطة ، عبر الاحتفاظ بالسرير السفارى، بل والتنقل به من شقة إلى أخرى، لأنه موروث من أسرته، وكما كان يداعب ابناءه ان السرير عهدة .. وترى دبلتين متواضعتين من الذهب، وهى بدل زواجه من السيدة العظيمة تحية كاظم، وترى مفكرة ورقية متواضعة ومضرب تنس وكذلك راديو متواضع كان يستمع من خلالة الى كل الاذاعات المتاحة .. الى اخر المقتينات المنزلية البسيطة.

أما الهدايا فمنها ماقدمته إلية الشركات الوطنية والهيئات المصرية، مثل فازا من الفخار مهداة من شركة النصر لإنتاج الحراريات، ودرع مشغول داخل علبة كبيرة فى عيد الشرطة. والهدايا المقدمة من جهات خارجية فهى تحمل اكثر من معنى وفى صدارتها موروث النزاهه، فمنها هدايا ذهبية ثمينة مثل سيف مذهب، وسيف اكسدية هدية من بورما، وسيف عربى مذهب، وخنجر مذهب ومفضض ومطعم بفصوص من الماس .. وغيرها من الهدايا التى احتفظت بها اسرة الزعيم بنزاهه دون ان تفكر للحظة واحدة بالتربح منها.

وتجد المعنى الثانى يحمل العمق القومى والإقليمي داخلياً وخارجياً .. فمعظم الهدايا مقدمة من الدول الافريقية والاسيوية، ومنها علبة مفضضة ومذهبة وكذلك مبسم سجائر مصنوعة من العاج وبة جزء مذهب وهى هدايا مقدمة من قائد منابع النيل الامبراطور الاثيوبى هيلاسلاسى

وهى مناسبة للتذكر بأستضافة الزعيم عبد الناصر لة فى حفل افتتاح الكتدرائية بالعباسية مع البابا كيرلس- احد اعظم الباباوات ومن ابرز المحبين لعبد الناصر – وهو مايعنى الشعور الفطرى والوطنى القومى لقائد يجمع جزءا من النسيج الوطنى لبلدة وجزء من نسيج شريان الحياة ومنبعه النيل

ونفس الامر فى الهدايا المقدمة مثل وسام كنيسة انطاكيا وهو عبارة عن صليب ونسر مزدوج وقلادة

ونجد هدايا من الدول العربية والافريقية، اجملها برواز من الخشب بداخلة لوحة من الورق مكتوباً عليها مبايعة بالدم من ابناء السودان للزعيم .. وهى تعطى ردا مفحما لمن لايفهمون الأسباب الحقيقية لانفصال السودان عن مصر فى بداية الخمسينات، وان حقيقة الانفصال ترجع الى معاهدة ١٩٣٦ وظهور جيل من ابناء السودان المثقفين يسعون للاستقلال ، وعندما حانت الفرصه بعد الثورة اجروا استفتاء فأنفصلوا جسداً وظلوا روحاً ودماً يسرى فى ابناء الاشقاء فى البلدين



ومن المعانى العميقة والعظيمة للهدايا، والجارى عرضها .. نموذج لبرج الجزيرة، وهو مايذكر بنزاهة ووطنية الزعيم بلا حدود ، ومدى محاولات الامريكان ، لشراء المخلصين لوطنهم

فقصة بناء البرج – لمن لايعرف – كانت محاولة امريكية لرشوة عبد الناصر بمبلغ ٣ مليون جنية (بأسعار عام ١٩٦٠) فكم كانت ومازالت أمريكا تقوم بمنح مكافأات ومرتبات لعملائها فى كل مكان، إلا أن عبد الناصر قرر فضحهم إلى الأبد بتخصيص المبلغ لبناء البرج ليكون شاهداً مرتفعاً الى عنان السماء على نذالتهم، وأيضا على وطنيته ونزاهته

هذه المقتنيات كانت معظمها فى حاجة إلى ترميم، وتم اسناد المهمة الى فريق عمل وطنى مخلص محب لبلدة وعمله، برئاسة أسامة التلبانى، والذى قام بجهد إعجازى وعبقرية فى الجودة مع توفير مئات آلاف من العملات الصعبة بدلا من استيراد آلات وخامات.

وعندما سألنا عن ترميم المقتنيات عند استلامها علمنا بملاحظات جديرة بالتسجيل منها :

– أنه عند ذهاب المرمم لإحدى الورش لإكمال عدد ترميمى لقلادة لعبد الناصر، وبعد ان سدد ثمن العمل للرجل صاحب الورشة، داعبة وأخبرة بأنها قلادة لعبد الناصر، فإذا بالرجل يقسم ويصر على اعادة المبلغ، فهو فخور بهذا العمل مثل الشعب المصرى العظيم الذى يعتز بالزعيم

وأضاف المرمم :اننا ذهبنا لمنزل الزعيم عبد الناصر فوجدنا أثاثا متواضعا ويضم سجادة عادية وثلاجة ايديال، ومكاتب مصنعة فى مصر، وسرير سفارى، حتى الحوائط عليها رسومات بريشة وأقلام أبنائه.

على القماش